

كِتَابُ

مُرْتَبِدُ الْحَيَرَانِ  
إِلَى مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ

في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان  
ملاً تعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية



ل مؤلفه المغفور له

محمد قدير باشا

الطبعة الأولى

سنة ١٣٣٨ هجرية

عن مطبعة ونشر  
مديرية المعارف المصرية بمصر

اهداءات ٢٠٠١

اد. محمود دياب  
جراح بالمستشفى الملكي المصري

كِتَابُ

مُرْتَبِدُ الْحَيَرَانِ  
إِلَى مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ

في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان  
ملاً لآل عرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية



ل مؤلفه المغفور له

محمد قدير باشا



الطبعة الأولى

سنة ١٣٣٨ هجرية

عني بطبعة وشرح  
مكتبة الملكة المصرية بشارى بنة

## فالحمد لله

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، (أما بعد) فهذا كتاب (مرشد الحيران، إلى معرفة أحوال الانسان) تأليف المرحوم المغفور له (محمد قدرى باشا) فى المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان. وهو كتاب جليل القدر، عظيم الفائدة، يحتوى على جملة أبواب وفصول. ومعنونا فى وسطه لكل كتاب وفصل وباب

وعلى العموم فهو من أوله الى آخره مسلسل بالمواد كقانون منظم منسق نقضة جمهرة عظيمة من فطاحل العلماء الاعلام، والحق يقال إنه كتاب نفيس يجب اقتناؤه لما فيه من المنافع العامة، فيه يمكن للانسان أن يأخذ الحق ويعطى الحق، وبه يمكن فض كثير من المشاكل التى تنشأ عن المعاملات

. وفوق هذا فهو مذيلا بجملة شراح من كبريات كتب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان، وهذه الشراح لطائفة كبيرة من علماء الازهر الشريف. وقد أدخلت عليه زيادات فى المتن والشرح نسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن ينفع به عباده انه سميع مجيب آمين



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

به الرجا وتقتى والمصطفى وسيلتى

## الكتاب الاول

فى الاموال

### الباب الاول

( فى أنواع الاموال )

( مادة ١ )

المال ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

( مادة ٢ )

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

( مادة ٣ )

المنقول يطلق على كل مالا يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات  
والمكيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والغراس القائم في أرض  
ملوكة أو موقوفة

( مادة ٤ )

الحقوق التى بها يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الاول - حق ملك رقبة العين ومنفعتها

الثانى - حق ملك الانتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث - حق الشرب والمسيل والمرور والتعل ونحو ذلك من الحقوق

## مادة ٥

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كانت للملاكها حق التصرف فيها عينا ومنفعة، ومنها الاراضى العشرية قنباغ وتوحر وتعار وتوهب وتوقف وترهن وتورث

## مادة ٦

أراضى مصر خراجية مملوكة فى الاصل لاربابها وما آل منها. إلى بيت المال بسبب موت ملاكه مثلاً بلا وارث فرقبته مملوكة لبيت المال، وللإمام أن يجعل منفعته إلى المزارعين فى نظير اعطاء الخراج

## مادة ٧

الاراضى الاميرية التى يبيعها ولى الامر بمسوخ يبيعها ويملك رقبتهما للبشرين متى تحققت المصلحة فى بيعها تكون مملوكة رقبة ومنفعة لمشتريها

## (مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وفقاً أهلياً ابتداءً أو على جهة بر لا تنقطع لائتمالك رقبتهما ولا تملك فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف منفعتها وغلتها إلى الجهات الموقوفة عليها مع مراعاة شروط الواقفين

## (مادة ٩)

الاستحكامات والمرافق (١) وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود والثغور لا تملك لأحد

## (مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التى ليست بملك لمعين لا يجوز لأحد أن يختص بها ولا أن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

## الباب الثانى

## فى الملكية

## مادة ١١

الملك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيما يملكه عينا ومنفعة استغلالاً فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها وتاجها ويتصرف فى عينها بجميع التصرفات الجائزة

١٠. بالهزراً فى السفينة كنتم ادناها من الشط والموضع مرقاً ويضم له قاموس دكتناها مش نسخة المؤلف كسائر الهوامش الآتية.

## ( مادة ١٢ )

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء حق الانتفاع بحصته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك، وله استعمالها وبيعها مشاعاً حيث كانت معلومة القدر بغير إذن الشريك

## الباب الثالث

( في ملك المنفعة وحق الانتفاع )

## ( مادة ١٣ )

الانتفاع الجائز هو حق المنتفع في استعمال العين واستغلالها ما دامت قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته مملوكة

## ( مادة ١٤ )

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبته سواء كانت عقاراً أو منقولاً

## ( مادة ١٥ )

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

## ( مادة ١٦ )

يصح أن يكون تملك المنفعة قاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لها معاً

## ( مادة ١٧ )

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها إن اشترط ذلك لنفسه مدة حياته، ومن بعده تنتقل إلى الجهة التي اشترطها لها ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين، أو لعدة أشخاص معينين، سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنب عنه ويجوز جعلها لشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال لجنة بر لا تنقطع

## ( مادة ١٨ )

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته لورثة الموصى ، كما يجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنفعتها لشخص آخر كلاهما أجنبيان من المتبرع ، ولا يجوز ( ١ ) استثناء منفعة العين من الوصية برقبته لشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

## ( مادة ١٩ )

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المنتفع ولما يجب عليه من الواجبات

## ( مادة ٢٠ )

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصى والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بها مدة حياته ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى بشمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث ، وان قيدت بمدة فله الانتفاع بالغلة والثمره الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترد الغلة والثمره الى من له الرقبة

والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرائها وثمره البستان

## ( مادة ٢١ )

المنقولات الموقوفة كالمكيلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع النقود الموقوفة لذلك ، ويعطى نماؤها للوقوف عليه

## ( مادة ٢٢ )

للمنتفع أن يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عنها كالنقدين والمكيلات والموزونات ونحوها ، وعليه رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها اذا هلكت قبل الانتفاع بها ولو بغير تعديه لكونها قرضاً

( ١ ) يستفاد حكم عدم صحة الاستثناء المذكور من البرور المختار من أو سطر فصل فيما يدخل في البيع تباً ومالا يدخل نمرة ٤٠ ونمرة ٤١ ، ويستفاد حكم صدر منه المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من الهندية نمرة ١٢٥ ونمرة ١٣٦



( مادة ٢٣ )

إذا مات المنتفع بالمنقولات المتقدم ذكرها قبل أن يردّها لصاحبها فعليه ضمن  
مثلها أو قيمتها في تركته

## الباب الرابع

( في حق السكنى )

( مادة ٢٤ )

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها مدة حياته بأهله وحشمه وخدمه ،  
وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنبياً ، وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان  
كان الواقف قد جعله له والا فالى المصرف الذى جعلها الواقف له

( مادة ٢٥ )

من استحق بعقد وصية سكنى دار فإن كانت رقة الدار تخرج من ثلث مال الموصى  
فله أن يسكنها بعياله وحشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوصاً  
فيها على الأبد أو يسكنها الى اقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك  
يرد حق السكنى الى ورثة الموصى ( ١ ) فان لم تخرج رقة الدار من الثلث فللموصى  
له أن يسكن فى مقدار ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة الوصية بالكل ، وللورثة  
الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة

ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما فى أيديهم من الدار  
ولو اقتسموا الدار مهاباة بحسب الزمان صح ، والأول أعدل

( مادة ٢٦ )

إذا تعدد المستحقون فى سكنى دار موقوفة عليهم سكنهاها وكانت الدار كبيرة ذات  
مساكن لها أبواب تغلق عليها جاز للرجال المستحقين أن يسكنوا زوجاتهم معهم وللنساء  
المستحقات أن يسكن أزواجهن معهن ، فان كانت الدار صغيرة لا توجد بها أما كن  
كافية للسكنى فلا يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نسايتهم أو من النساء  
دون رجالهن

## ( مادة ٢٧ )

إذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فبما رتبها على من له حق السكنى من ماله، ويكون ما يبنيه من ماله ملكا له ولورثته من بعده ، وإن امتنع من تعميرها فللقاضي أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة ، ويممرها بأجرتها وبعد مضي المدة يردها لصاحب السكنى

## فصل

( فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان )

## ( مادة ٢٨ )

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المنتفع بها صيانة لها

## ( مادة ٢٩ )

لمالك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يتصرف في العين المنتفع بها التصرف المعتاد اذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بقيد فان كان مقيدا بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفى مثله أو مادونه ، وليس له أن يتجاوزَه إلى ما فوقه

## ( مادة ٣٠ )

لا يجوز لمالك المنفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التي له حق سكناها ولا أن يرهنها وإنما يجوز له اعارتها

## مادة ٣١

المصاريف اللازمة لمؤنة العين المنتفع بها وحفظها تلزم صاحب المنفعة ، والكسوة على المالك

## مادة ٣٢

إذا كانت منفعة الارض موصى بها للشخص ورقبتها لشخص آخر، فإن كان يوجد بالأرض شيء يستغل يكون عشرها أو خراجها ، وما يلزم من المصاريف لسقيها واصلاحها على صاحب المنفعة ، وإن لم يكن لها شيء يستغل فنفتتها على صاحب الرقبة

## مادة ٣٣

إذا تلفت العين المنتفع بها أو هلكت بدون تعدى المنتفع أو تقصيره في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

## مادة ٣٤

إذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المنتفع العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها للمالكها مع إمكان الرد فهلكت فعليه ضمان قيمتها ، ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطلبها المالك ( ١ )

## فصل

## ( في انتهاء حق الانتفاع )

## مادة ٣٥

ينتهي حق الانتفاع بموت المنتفع ، وباقضاء المدة المعينة له إن كان له مدة ، وبهلاك العين المنتفع بها

## مادة ٣٦

إذا انقضت المدة المعينة للانتفاع ، أو مات المنتفع في أثناءها وكانت الأرض مشغولة بزرعه والزرع بقل لم يدرك يترك الزرع له في الصورة الأولى ، ولورثته في الصورة الثانية إلى حين ادراكه وحصاده بأجر المثل ، إلا أن كان المنتفع مستأجراً فإنه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسمى إلى حين ادراكه وحصاده

(١) يستفاد حكمها من أواخر الباب السابع وفي استرداد المارية الخ من الهندية عمدة ٣٥٢ .

## الباب الخامس

( في حقوق الارتفاق )

### الفصل الاول

( في الشرب )

مادة ٣٧

الارتفاق هو حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

مادة ٣٨

الشرب هو نوبة الارتفاع بالماء سقياً للأرض أو الشجر أو الزرع

مادة ٣٩

مياه النهر الاعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لأحد مباحة لكل أحد حق في أن يسقى منها دوابه وأرضه ، وأن يشق منها جداولاً لسقى أرضه ما لم يكن ذلك مضراً بالعامة

مادة ٤٠

الترع والمجارى المملوكة ملكاً عاماً أو خاصاً يجوز لكل أحد أن يسقى دوابه منها ، إلا إذا خيف تخريبها لكثرتها ، وليس لأحد من غير الشركاء أن يسقى أرضه منها إلا بأذن أصحابها ، وليس لأحد من الشركاء أن يشق منها بربخاً أو ينصب عليها آلة بخارية ، أو تابوتاً بالأرض بقية الشركاء إلا آتة وضعت في ملكه وكانت حافة النهر وبطنه له ولا يضر بنهر وماء

مادة ٤١

الماء المحرز في الاواني كالخياض والصهاريج المملوكة لاحقاً لأحد في الارتفاع به إلا بأذن صاحبه

## مادة ٤٢

من أنشأ ترعة من ماله لسمى أرضه فله الانتفاع بما فيها كيف شاء ، وليس لغيره أن يسقى أرضه منها إلا باذن المُنشئ . وللغير أن يشرب منها ويسقى دابته

## مادة ٤٣

حق استعمال مياه الترعة العمومية وتوزيعها يكون بقدر الاراضى المقتضى رباها مع مراعاة عدم الضرر بالعامه

## ( مادة ٤٤ )

ليس لصاحب الأرض التى تسقى بالآلات أو الترعة أن يجبر أصحاب الاراضى التى دونه على تصريف مياهه فى أراضيهم ان لم يكن له حق المسيل فيها

## ( مادة ٤٥ )

اذا كان لاحد مسقى جار بحق فى أرض آخر فليس لرب الارض أن يمنعه عن اجرائه فى أرضه

## ( مادة ٤٦ )

من سقى أرضه سقيا معتادا تتحملة أرضه فسال منها الماء فى أرض غيره فأنلف زرعه فلا ضمان عليه وان سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

## ( مادة ٤٧ )

حق الشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ، ولا يباع إلا تبعا للارض كحق المسيل ، ولا يوهب ولا يؤجر

---

 الفصل الثانى

## ( فى حق المرور والمجرى والمسيل )

## ( مادة ٤٨ )

القديم يبقى على قدمه فى حق المرور والمجرى والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله ، فان كان كذلك فلا اعتبار له ، وبزال ان كان فيه ضرر بين

فإن كان لدار مسيل قدر في الطريق العام وكان مضرا بالعامه يرفع ضرره ،  
ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

( مادة ٤٩ )

إذا كان لاحد المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنع من المرور  
منها ، وله أن يقود دوابه وعربته إذا كان له هذا الحق

( مادة ٥٠ )

للبيع أن يرجع عن اباحته ولا يلزم بالاذن والرضا ، فإن لم يكن لأحد حق  
المرور في عرصة آخر ومر فيها مدة باذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له ، بل  
لصاحب العرصة أن يمنع من المرور متى شاء

( مادة ٥١ )

من كان له مجرى أو سباق ماء جار بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

( مادة ٥٢ )

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

( مادة ٥٣ )

إذا كان لاحد مجرى أو سباق ماء في دار آخر فحصل به خلل تسبب عنه للجار  
ضرر ، فللجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتعميره واصلاحه أو عدم الاجراء  
فيه ، وإذا أراد صاحبه اصلاحه فمنعه الجار من الدخول في داره يخير صاحب الدار  
بين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يجعل صاحب الدار ذلك بماله

( مادة ٥٤ )

إذا كان لدار مسيل قدر في الطريق الخاص وكان مضرا بأهله يرفع ضرره  
ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

( مادة ٥٥ )

لا يجوز لأحد أن يجرى مسيل محله المحدث الى دار آخر بدون اذنه ان لم يكن  
له حق في ذلك

( مادة ٥٦ )

لا يجوز لأحد احداث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة إذا كان

يضر بالعامّة وإن أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز إلا بأذن أهله سوء  
ضر بهم أم لا

### الفصل الثالث

#### في حقوق المعاملات الجوارية

##### ( مادة ٥٧ )

للبالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للتغير حق فيه ، فيعلى  
حائطه ويبنى ما يريد مالم يكن تصرفه مضرا بالجار ضررا فاحشا

##### ( مادة ٥٨ )

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للبالك أن يتصرف فيه تصرفا مضرا  
إلا بأذن صاحب الحق

##### ( مادة ٥٩ )

الضرر الفاحش ما يكون سببا لو من البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الاصلية أى  
المنافع المقصودة من البناء . وأما ما يمنع المنافع التى ليست من الحوائج الاصلية  
فليس بضرر فاحش

##### ( مادة ٦٠ )

يزال الضرر الفاحش سواء كان قديما أو حادثا

##### ( مادة ٦١ )

سد الضياء بالكلية على الجار يعد ضررا فاحشا ، فلا يسوغ لاحد احداث بناء  
يسد به شباك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه . وإن فعل ذلك للجار أن يكلفه رفع  
البناء دفعا للضرر عنه

##### ( مادة ٦٢ )

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء يعد ضررا فاحشا ، فلا يسوغ لاحداث شباك أو  
بناء يجعل فيه شباكا للنظر مطلقا على محل نساء جاره ، وإن أحدث ذلك يؤمر برفع

الضرر، إمامسد الشباك أو بيناء سائر فان كان الشباك المحدث مرتفعاً فوق قامة الإنسان فليس للجار طلب سده

( مادة ٦٣ )

ان كان لاحد دار يتصرف فيها تصرفاً مشروعاً فأحدث غيره بجواره بناءً مجدداً فليس للمحدث أن يتضرر من شبائيك الدار القديمة ولو كانت مطلة على مقر نسائه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

( مادة ٦٤ )

إذا كان لاحد علو ولا آخر سفلى، فلصاحب العلو حق القرار فى السفلى، والسقف ملك لصاحب السفلى، ولصاحب العلو حق الانتفاع بسطحه انتفاعاً معتاداً ولصاحب السفلى حق فى العلو يستره من الشمس ويقيه من المطر

( مادة ٦٥ )

إذا كان باب السفلى والعلو واحداً فلكل من صاحبيه استعماله مشتركاً، فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخرين من الانتفاع به دخولاً وخروجاً

( مادة ٦٦ )

إذا هدم صاحب السفلى سفله تعدياً يجب عليه تجديد بنائه ويجبر على ذلك

( مادة ٦٧ )

إذا تهدم السفلى بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه، فان امتنع صاحب السفلى من تعمييره وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن القاضى فله الرجوع على صاحب السفلى بما أنفقته على العمارة بالغاً ما يبلغ قدره وان عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضى فليس له الرجوع الا بقيمة البناء، وتقدر القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازماً من الرجوع ولصاحب العلو أن يمنع فى الحالتين صاحب السفلى من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه، وله أن يؤجره باذن القاضى ويستخلص حقه من أجرته

( مادة ٦٨ )

لا يجوز اذى العلو أن يبقى فى علوه بناءً جديداً، ولا أن يزيد فى ارتفاعه بغير اذن صاحب السفلى إلا اذا علم أنه لا يضر بالسفلى، فله ذلك بغير اذن صاحب السفلى



## ( مادة ٦٩ )

لا يجوز للجار أن يجر جاره على إقامة حائط أو غيره على حدود ملكه ، ولا على أن يعطيه جزء من حائطه أو من الأرض القائم عليها الحائط

## ( مادة ٧٠ )

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعليق أو زيادة في البناء عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضراً بالآخر أم لا

## ( مادة ٧١ )

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشاباً بقدر ما لشريكه بشرط أن لا يتجاوز كل منهما ما يتحملة الحائط ، وليس لأحد منهما أن يزيد في أخشابه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد منهما أن يحول محل أخشابه التي على الحائط يمينا أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى ، ولو من أعلى إلى أسفل جاز . وإذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابه بخذاء صاحب الأعلى أن لم يضر بالحائط ، وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابه ان لم يضر بالحائط

## الكتاب الثاني

### في أسباب الملك

## ( مادة ٧٢ )

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

## الفصل الأول

### في العقود

## ( مادة ٧٣ )

يصح أن تملك الأعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقاراً أو منقولاً

## ( مادة ٧٤ )

ينتقل ملك العين المبيعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوعه صحيحاً  
باتاً نافذاً لازماً سواء كانت عقاراً أو منقولاً

## ( مادة ٧٥ )

للمشتري أن يتصرف في العين المبيعة بالبيع قبل استلامها إن كانت عقاراً لا يخشى  
هلاكه وليس له أن يؤجرها قبل قبضها ، كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه  
لايئاعاً ولا اجارة ان كان منقولاً

## ( مادة ٧٦ )

إذا استلم المشتري العين المبيعة عقاراً كانت أو منقولاً على أنها مملوكة للبائع فله  
أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين لمستحقها إذا  
ظهر أنها مستحقة للغير وثبت حقه فيها

## الفصل الثاني

## ( في الهبة ) ( راجع الأحوال الشخصية )

## ( مادة ٧٧ )

الهبة تمليك العين بلا عوض وقد تكون بعوض

## ( مادة ٧٨ )

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حراً بالغاً عاقلاً مالكا للعين التي يتبرع  
بها غير محجور عليه

## ( مادة ٧٩ )

إذا كان المالك أهلاً للتبرع ولم يكن محجوراً عليه بدين أو سفه جازله أن يهب وهو  
في حال صحته كل ماله أو بعضه لمن يشاء

## ( مادة ٨٠ )

لا يثبت ملك العين للموهوب له إذا قبض العين الموهوبة قبضاً كاملاً في محوز  
مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

## ( مادة ٨١ )

إذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة فلا تفيد هبته الملك بالقبض ، الا اذا قسم

الواهب الموهوب وسله مفرزا عن غير الموهوب لامتصلا به ولا مشغولا بملكه ،  
فان سله شائعا للموهوب له فلا يملكه ولا ينفذ تصرفه فيه ويضمنه ان ملك أو استهلك  
ويكون للواهب حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثه

( مادة ٨٢ )

اذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب له بطلت الهبة

( مادة ٨٣ )

اذا مات الموهوب له قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة ولاحق لورثته فيها

( مادة ٨٤ )

اذا وهب شخص هبة لمن ليس اهلا للقبول جاز لولييه أو وصيه أو من هو في  
حجره أن يقبل الهبة ويقبضها عنه

واذا كان الصبي الموهوب له مميزا لقبوله وقبضه معتبران ولو مع وجود أبيه

( مادة ٨٥ )

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله كحكم الوصية في اعتبارها  
من الثلث وتوقفها لو لأحد الورثة

### الفصل الثالث

( في الوصية ) ( راجع الاحوال الشخصية )

( مادة ٨٦ )

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

( مادة ٨٧ )

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حراً بالغاً عاقلاً مختاراً أهلاً للتبرع والموصى  
له حياً تحقيقاً أو تقديرًا والموصى به قابلاً للتمليك بعد موت الموصى

( مادة ٨٨ )

يجوز لمن لا دين عليه ولا وارث له أن يوصى بماله كله أو بعضه لمن يشاء

( مادة ٨٩ )

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته الا أن يبرئه غرماؤه

( مادة ٩٠ )

لا تجوز الوصية لو اُثرت الا اذا أجازتها الورثة الآخر بعد موت الموصى ، وهم من أهل التبرع

( مادة ٩١ )

تجوز الوصية بالثلث للاجنبى عند عدم المانع من غير إجازة الورثة ، ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا اجازته الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ، ولا عبرة باجازتهم فى حاله حياته

( مادة ٩٢ )

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية ، فتجوز الوصية من المسلم للذمى والمستأمن . ومنها للمسلم

( مادة ٩٣ )

لا يملك الموصى به الا بقبول الوصية صراحة أو دلالة كوت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول ولا رد ، ولا يصح قبولها الا بعد موت الموصى . فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى به ، سواء قبضه أو لم يقبضه فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الرد انتقل الموصى به الى ملك ورثته

## الفصل الرابع

( فى الميراث )

( مادة ٩٤ )

يتبع فى الميراث احكام الشريعة الاسلامية فى حق المسلمين . واما الذميون فيتبع فى موارثهم احكام احوالهم الشخصية . وان تراضا و اترافعا الينا يحكم بينهم بحكم الاسلام

## كتاب الشفعة

### الفصل الاول

( فى تعريفها وأسبابها واستحقاقها )

( مادة ٥٩ )

الشفعة هى حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبرا على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

## ( مادة ٩٦ )

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع ، اتصال شركة أو اتصال جوار

## ( مادة ٩٧ )

الشركة في الشفعة على نوعين : شركة في نفس العقار المبيع . وشركة في حقوقه

## ( مادة ٩٨ )

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة  
فإن كانت له حصة مفرزة عن العقار فلا يكون شريكا فيه  
والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركا في نفس العقار

## ( مادة ٩٩ )

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو  
الطريق الخاص ، سواء كان الطريق خاصا بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها  
في زقاق غير نافذ  
فاذا يمتد دار في زقاق غير نافذ فجميع أهله شفعاء يستوى فيه الملاصق والمقابل  
والاعلى والاسفل

## ( مادة ١٠٠ )

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع . أما لو كان عقارا لجار  
منفصلا عن العقار المبيع انفصالا تاما ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جاراً مستحقا للشفعة  
فاذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولاقصى الدار في الشفعة سواء لكونه  
ملاصقا حكما

## ( مادة ١٠١ )

إذا كان السفلى لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جاراً ملاصقا  
وكذلك من كان له خشبة موضوعة على حائط لا ملك له فيه أو كان شريكا في  
خشبة موضوعة على حائط يعتبر جاراً ملاصقا لا شريكا

## ( مادة ١٠٢ )

الطريق العام لا شفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولو تقاربت الابواب  
وانما تكون الشفعة للجار الملاصق سواء كان باب داره في هذا الطريق أو في غيره

## مادة ١٠٣

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك في أرض الحائط المشترك (١) ، ثم الشريك في حقوق البيع الخاصة ، ثم الجار الملاصق وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنتقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

## الفصل الثانى

( فيما ثبت فيه الشفعة ومالا ثبت )

## مادة ١٠٥

لا تثبت الشفعة الا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

## مادة ١٠٦

يشترط في البيع الذى تثبت فيه الشفعة أن يكون عقارا مملوكا ولو غير قابل للقسمة ، وأن يكون يبعه صحيحا نافذا أو فاسدا انقطاع فيه حق الفسخ خاليا عن خيار شرط للبائع ، وأن يكون العوض مالا . ولا فرق في العقار بين أن يكون داراً أو حانوتا أو أرضاً أو كرماً أو علواً أو سفلا

## مادة ١٠٧

يشترط أن يكون العقار المشفوع به ملكا للشفيع وقت شراء العقار المشفوع وان لا يصدر من الشفيع رضاء بالبيع لا صراحة ولا دلالة

## مادة ١٠٨

لا شفعة فيما ملكه به بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو وارث أو وصية ، ولا في عقار ملك يبدل ليس بمالك لو استأجر شيئاً بدار أو حانوت

## مادة ١٠٩

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصدا بدون الارض القائم عليها فاداء بيع البناء والشجر تبعا للارض تثبت فيه الشفعة

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في الهتية من الباب الثانى في مراتب الشفعاء في

## مادة ١١٠

لأشعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(أداة ١١١)

الأراضي الأميرية التي بأيدي المستحقين لمنعتها لا يصح بيعهم لها فلا أشعة فيها

(مادة ١١٢)

إذا باع ولي الأمر شيئاً من الأراضي الأميرية التي ليست في يد أحد من الزراع، أو باع للزراع شيئاً من الأراضي التي في أيديهم بمسوخ شرعي كوصي اليتيم فيعه صحيح ثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لأشعة في الوقف ولأله، فإذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا أشعة للوقف

(د ١١٤)

لا تجرى الشفعة في القسمة، فإذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يكون الجار شفعاً فيها

(مادة ١١٥)

لأشعة فيما يبيع يباعاً فاسداً إلا إذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري وتصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لأشعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع إلا إذا أسقط البائع خياره حتى لزوم البيع فتجب فيه الشفعة للشفيع إن طلبها عند البيع بشروطها

### الفصل الثالث

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه: طلب موأبة، وطلب إظهار وتقرير، وطلب تملك

(مادة ١١٨)

طلب الموائبة هو أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً في مجلس عليه بالبيع

والمشتري والتين، ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية جحود المشتري لالزوما

### (مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع أن كان العقار المبيع في يده أو على المشتري، وإن لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الاول مقدرة بالتمكن منه فإن تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفعته وإن لم يتمكن منه فلا تسقط وإن أشهد الشفيع في طلب الموائبة عند أحد من هؤلاء المذكورين كفاه ذلك الأشهاد مقام مقام الطلبين

### (مادة ١٢٠)

طلب التملك هو طلب المخاصمة والمرافعة عند القاضي، فإذا أخره الشفيع بعد طلب الموائبة والتقرير شهراً واحداً بلا عذر بطلت شفعته وإن أخره بعذر مقبول فلا تسقط

### (مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة، فإن لم يطلبها وبلغ الصبي فلا شفعة له  
عد البلوغ  
فإن لم يكن للصبي ولي ولا وصى ينصب له القاضي قياً يأخذ له بالشفعة؛ فإن لم ينصب له قياً فإنه يبقى على شفعته حتى يبلغ فيأخذها ولو مضى على بيع العقار المشفوع سنون

### (مادة ١٢٢)

الحصم للشفيع في اثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه اليه فالحصم هو المشتري فقط

### (مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وترافع الشفيع معه فلا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري. وحتى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضي شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المشفوع بطلب الشفيع

### (مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشريكين غائباً فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب بل يقضى



للحاضر بجميع المبيع ، فان حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفيا شرائط الطلب يقضى له بحقه ان لم يوجد مسقط له ، فان كان مثل الاول يقضى له بالنصف ، وان كان فوقه يقضى له بجميع المبيع ، وتبطل شفعة الاول وان كان دونه يمنع

### الفصل الرابع

( في حكم الشفعة )

( مادة ١٢٥ )

لا يثبت الملك للشفيع في المبيع الا بقتناء القاضى أو بأخذه من المشتري بالتراضى

( مادة ١٢٦ )

تملك العقار قضاء كان أو رضاء يعتبر شراء جديداً في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بائه البراءة منها

( مادة ١٢٧ )

إذا قضى للشفيع بالمبيع وكان ثمنه مؤجلاً على المشتري يأخذه الشفيع بثمن حال ، فان أداه للبائع سقط الثمن عن المشتري ، وان أداه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

( مادة ١٢٨ )

إذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى ثمنه ثم استحق المبيع ، فان كان أداه للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده ، وان كان أداه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

مادة ١٢٩

للشفيع أن ينقص جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جملته مسجداً فله تقضه

( مادة ١٣٠ )

إذا بنى المشتري بناء في الدار أو في الارض المشفوعة أو غرس فيها أشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسعى ودفع قيمة البناء ، والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما. وإذا زاد على العقار المشفوع شيئاً من ماله بأن يبيضه أو صبغه بألوان فان الشفيع يكون بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذه بالثمن وقيمة الزيادة

## مادة ١٣١

إذا هدم بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت مغروسة في الأرض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصة أو الأرض بحصتها من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة العرصة أو الأرض وقيمة البناء أو الشجر وما خص العرصة أو الأرض منه يدفعه الشفيع الاقراض والاخشاب للمشتري

## مادة ١٣٢

إذا تخربت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بلا تعدى أحد عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى  
فإن كان بها أقراض أو خشب وأخذه المشتري تفسط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار أو البستان يوم العقد وقيمة الاقراض والخشب يوم الاخذ

## مادة ١٣٣

إذا تلف بعض الأرض المشفوعة بفرق أو نحوه سقطت حصة التالف من أصل الثمن

## مادة ١٣٤

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبنى فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع بالثمن فقط، ولا رجوع له بقيمة البناء والأشجار على أحد بمعنى أنه لا يرجع بما نقص بالقلم (١)

## مادة ١٣٥

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس الشفيع أن يأخذ بعصر العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على المشتري، أما إذا تعدد المشترون واتحد البائتم وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

(١) يستفاد حكمها من أوائل الباب السابع عشر في المتفرقات من الشفعة من المندية عمدة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والنزول الخ من جامع الفصولين عمدة ٢١٢

## الفصل الخامس

( في إسقاط الشفعة ويطلبها )

مادة ١٣٦

تبطل الشفعة بترك طلب الموائبة أو باختلال شرط من شروط صحته ، وتسقط أيضاً بترك طلب التقرير والاشهاد مع إمكانه والقدرة عليه ، ويتأخير طلب المخاصمة شهراً بلا عذر

مادة ١٣٧

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه ، وللشفعاء الآخر أن يأخذوا العقار المبيع أن طلبوا الشفعة بشروطها ، وإن أسقط حقه بعد الحكم له فلا يسقط ولا يكون لأحد حق فيه

( مادة ١٣٨ )

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع ، فإن طلب أحد الشريكين نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

( ١٣٩ )

لا تبطل للشفعة بموت المشتري

( مادة ١٤٠ )

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ، ولا ينتقل حقه فيها الى ورثته

( مادة ١٤١ )

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

( مادة ١٤٢ )

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته ، وإذا سقطت شفعته فلن دونه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذه بالعقد

## ( مادة ١٤٣ )

إذا استأجر الشفيح المبيع أو ساومه يباع أو اجارة أو طلب من المشتري بيعه له تولية  
أى بمثل الثمن الأول سقطت شفعته

## ( مادة ١٤٤ )

إذا أخبر الشفيح بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل  
عما أخبر به فله حق الشفعة

## ( مادة ١٤٥ )

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له بأن المشتري هو غير من سمى فله  
حق الشفعة

## ( مادة ١٤٦ )

إذا بلغ الشفيح شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل  
المبيع فله الشفعة وفي عكسه لاشفعة له

## باب

### ( في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة )

## ( مادة ١٤٧ )

الاراضى الموات أى المباحة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا  
لمن وضع يده عليها وأحيائها باذن ولى الامر مسلماً كان أو ذمياً لامستأناً  
فمن أذن له بأحياء أرض موات وكان واحداً منهما وأحيائها بأن زرعها أو غرس  
أو بنى فيها فقد ملكها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشران كانت أقرب الى أرض العشر  
وكان المحي مسلماً والا فالخراج

## ( مادة ١٤٨ )

إذا وجد فى أرض عشرية أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة  
أو حديد أو نحاس أو نحوه من الجوامد التى تنطبع بالنار فانه يكون ملكاً للمالك الارض  
وعليه الخمس للحكومة

وان وجدت في أرض مملوكة لغير معين كإراضى الحكومة تكون كلها للحكومة

( مادة ١٤٩ )

من وجد في أرض من الاراضى المباحة كالجبال والمفاوز كنزا مدفونا وعليه علامة أو نقش عملة الجاهلية فله أربعة أختامه وخمسه للحكومة  
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلاميه فهو للمالك الارض التي وجدت فيها  
أن ادعى ملكه وإلا فهو لقطة

( مادة ١٥٠ )

الصيد مباح برأ وبحراً ويجوز اتخاذه حرقة

## باب

( فى وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان )

( مادة ١٥١ )

من كان واضعاً يده على عقار أو غيره ومتصرفاً فيه تصرف المالك بلامنازع  
ولامعارض مدة ١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى المملك بغير الارث من أحد ليس  
بذى عذر شرعى إن كان منسكراً

( مادة ١٥٢ )

من كان واضعاً يده على عقار متصرفاً فيه تصرف المالك بلا منازع مدة ثلاث  
وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى أصل الوقف إلا لعذر  
شرعى .

( مادة ١٥٣ )

لواضع اليد على العقار أن يضم الى مدة وضع يده وضع يده من انتقل منه العقار  
اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو ارث أو غير ذلك ، فان جمعت  
المدة وبلغت المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى المالك  
المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

## ( مادة ١٥٤ )

الاستيلاء والاستبداد والاستحجار والاستعارة والاستيهاج تعتبر اقراراً بعدم الملك لماثرة ذلك، فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يمض على وضع اليد المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى

## ( مادة ١٥٥ )

من كان واضعاً يده على عقار بطريق الاجارة أو الاعارة مقرر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتمسك بمجر خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه، فان كان منكرأ للاجارة أو العارية جميع تلك المدة والمدعى حاضر وهو تارك للدعوى عليه مع التمسك منها ووجود المقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

## ( مادة ١٥٦ )

انما لا تسمع دعوى الملك أو الارث أو الوقف على واضع اليد إذ تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعى في المدة المحدودة

## ( مادة ١٥٧ )

إذا تركت الدعوى لعذر من الأعذار الشرعية في المدة المحدودة كأن كان المدعى غائباً أو قاصراً أو مجنوناً ولا ولى لها ولا وصى فلا مانع من سماع دعوى الملك أو الارث أو الواقف ما لم يحضر الغائب ويبلغ الصبي ويفق المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلوغه أو افقته مدة تساوى المدة المحدودة .

## ( مادة ١٥٨ )

وإذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على وضع اليد ولم تفصل الدعوى فلا مانع من سماعها ثانياً ولو مضت المدة المحدودة ما لم يمض بين الدعوى الأولى والثانية المدة المحدودة

## ( مادة ١٥٩ )

المطالبة في أثناء المدة المحدودة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مرارا

## ( مادة ١٦٠ )

من كان واضعاً يده على عقار اشتبه فلا نسمع دعوى الملك عليه ممن كان معه

في البلد وهو يعلم البيع وراه وهو يتصرف فيه بناء وزرعاً وغير ذلك وسكت عن دعواه  
ولم يمض على وضع اليد خمس عشرة سنة ووارث من كان حاضراً يعلم البيع ويرى  
التصرف كورثته في عدم سماع الدعوى منه

### (مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى الملك على واضع اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه أو زوجته  
الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له وعالمين به وسكتوا عن دعواه ولم يمض على  
بيعه خمس عشرة سنة

## باب

### في نزع الملك

### (مادة ١٦٢)

لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي

### (مادة ١٦٣)

أما ينزع الملك من يد صاحبه إذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة  
للملك بمجرد العقد كالبيع

### (مادة ١٦٤)

إذا كان المالك مديوناً ديناً ثابتاً عليه شرعاً يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه  
الضرورية المحتاج إليها في الحال ومنها مسكنه الضروري إذا لم يكن له مال من جنس  
ما عليه من الدين الشرعي ويباح قضاء إذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من ثمنه  
ويبدأ في البيع باليسر فاليسر بقدر الدين

### (مادة ١٦٥)

إذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقيمته ، لكن  
لا يؤخذ من يد صاحبه مالم يؤدله ثمنه مقدراً بمعرفة من يوثق بعدائه من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعود على مثلاً يسكن من الوقف نمرة ١١٩ تمة ضاق المسجد على الناس وبجنيه  
أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرها لأنه لما ضاق المسجد الحرام أخذ الصحابة أرضين بكرة وزادوا في المسجد زيلعي  
وهذان الأكره الجائر اه

## مادة ١٦٦

مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتها فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق للعامه الا اذا استبدل باحسن منه صقعا وأكثر نفعاً وأغزر رريعاً

## مادة ١٦٧

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضى الاميرية من يد من هو منتفع بزراعتها لادخالها فى طريق العامة أو اغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه

## فى المداينات والعقود والامانات والضمانات

### الباب الاول فى أنواع الديون

#### الفصل الاول

#### « فى الدين »

## مادة ١٦٨

الدين ما وجب فى ذمة المديون بمقدار استهلاك مال أو ضمان غصب . الدين على نوعين مشترك وغير مشترك ( ١ )

## مادة ١٦٩

الدين المشترك ما كان سبيه متحدا سواء كان ثمن مبيع مشترك بين اثنين أو أكثر بيع صفقة واحدة ولم يذكر عند البيع مقدار ثمن حصه كل واحد من الشركاء أو دينا آيلا بالارث الى عدة ورثة أو قيمة مال مستهلك مشترك أو بدل قرض مستقرض من مال مشترك بين اثنين أو أكثر ( ٢ )

## مادة ١٧٠

الدين الغير مشترك هو ما كان سبيه مختلفا لا متحدا كأن اقترض اثنان كل منهما

١ يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣٤

٢ يستفاد حكمها من شرح للتوير جزء رابع نمرة ٣٦٢



على حدته مبلغاً لشخص أو باعاه مالاً مشتركاً بينهما وسعى حين البيع كل واحد منها  
لنصيبه ثمناً على حدته (١)

#### مادة ١٧١

فإن التزم اثنان بعقد كفالة بدين وأدباه من مال مشترك بينهما فالمطلوب لهما من  
المكفول عنه يكون ديناً مشتركاً (٢)

#### مادة ١٧٢

إذا كانت الديون المطلوبة من المدين غير مشتركة فلكل واحد من أربابها استيفاء  
دينه على حدته من المديون وما يقبضه يحسب من دينه خاصة لا يشار له فيه أحد  
من اللاتين الآخر (٣)

#### مادة ١٧٣

إذا كان الدين المطلوب من من المدين مشتركاً بين اثنين أو أكثر فلكل واحد  
من الشركاء أن يطلب حصته منه ولا يختص القابض منهم بما قبضه بل يكون مشتركاً  
بين أنسبهم لكل واحد منهم حق فيه بقدر حصته فإذا كان بعض الشركاء في الدين  
غائباً وطلب الحاضر حصته بأمر الحاكم المديون بأدائها اليه (٤)

#### مادة ١٧٤

إذا قبض أحد الشريكين شيئاً من الدين المشترك فالشريك الآخر بالخيار أن شاء  
شاركه فيما قبضه عينا وأخذ منه ما أصاب حصته ويتبعان المديون بما بقي لكل منهما  
في ذمته وأن شاء سلم للقابض ما قبضه واتبع المديون بحصته  
فإن اختار متابعة المديون فلا يرجع على القابض بشيء إلا إذا هلك نصيبه بأن مات  
المديون مقلداً فقي هذه الصورة يرجع على القابض بحصته فيما قبضه ويأخذ منه مثل  
المقبوض لا عينه (٥)

١ يستفاد حكمها من شرح التوير جزء رابع نمرة ٦٦٢

٢ يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

٣ يستفاد حكمها من حاشية أبي السعود على مئلا مسكين نمرة ١٨٤ ومن الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

٤ يستفاد حكم أولها من فصل للمطالبة بالدين من كتاب التوير ويستفاد حكم آخرها من الفتاوى الهندية  
جزء ثاني نمرة ٢٩٠

٥ يستفاد حكمها من شرح التوير جزء رابع نمرة ٦٦٢ و ٦٦٣ ومن حاشية أبي السعود على مئلا مسكين  
جزء ثالث نمرة ١٨٤ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

## ( مادة ١٧٥ )

إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وأخرجها من يده بوجه من الوجوه أو استهلكها فلشريكه الآخر أن يضمه حصته منها (١)

## ( مادة ١٧٦ )

إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وتلفت في يده بلا تقصير منه فلا يضم حصته شريكه في المقبوض ويكون مستوفيا حقه قصاصا وما بقي من الدين بذمة المديون يكون حقا للشريك الآخر (٢)

## ( مادة ١٧٧ )

إذا ألتف أحد الدائنين في الدين المشترك مالا للمديون وتقاصا بحصته ضمنا فلشريكه أخذ حصته منه (٣)

## مادة ١٧٨

إذا اشترى أحد الشريكين بنصيبه من الدين المشترك مالا من المديون فالشريك الآخر مخير أن شاء ضمنه ما أصاب حصته من ثمن ما اشتراه أو رجع بحصته على المديون وله أن يشاركه في المال المشتري إن تراضيا على ذلك (٤)

## مادة ١٧٩

إذا أبرأ أحد الشريكين المديون عن نصيبه من الدين المشترك صح إبرأؤه وليس لشريكه أن يرجع عليه بشيء من المبرأ  
فإن أبرأ أحدهما المدين عن بعض نصيبه من الدين يقسم الباقي على سهامه وكذلك إذا وهب أحدهما حصته للمديون صحت هبته فلا يكون ضمنا حصته شريكه من الدين

إذا ضمن أحد الشريكين لمديونهما ديناً واجبا له على شخص صارت حصته قصاصاً بالدين الذي ضمنه ولا شيء لشريكه عليه

١ يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٧

٢ يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٧

٣ يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٩

٤ يستفاد حكمها من التوير جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

وإذا رجع على المكفول عنه وقضى منه مبلغ الضمان ان كانت الكفالة بأمره  
لم يكن لشريكه أن يشاركه فيه (١)

### ( مادة ١٨٠ )

إذا أخذ أحد الشريكين في الدين رهنا من المديون في مقابلة حصته وتلف الرهن  
في يده فلشريكه أن يضمه مقدار ما أصاب حصته (٢)

### مادة ١٨١

إذا أخذ أحد رضى الدين من المديون كفيلاً بحصته منه أو أحاله المديون بها على  
آخر فلشريكه أن يشاركه في المبلغ الذى يأخذه من الكفيل أو المحتال عليه (٣)

### مادة ١٨٢

إذا استأجر أحد الشريكين من المديون شيئاً مدة معينة بحصته من الدين صار  
قابضاً لها ولشريكه الخيار في الرجوع عليه بما أصاب حصته وفي اتباع المدون (٤)

### مادة ١٨٣

إذا صالح أحد رضى الدين المديون عن نصفه الذى هو نصيبه فان كان بدل الصلح  
من جنس الدين فالشريك بخير ان شاء شاركه في المبعوض وأخذ نصفه وان شاء اتع  
المديون وان كان بدل الصلح من خلاف جنس الدين فالشريك بالخيار أيضاً في اتباع  
المديون أو الشريك المصالح وللصالح في هذه الصورة الخيار ان شاء سلم اليه نصف  
المقبوض وان شاء دفع اليه ربع الدين (٥)

### مادة ١٨٤

إذا كان للمديون على أحد شريكى الدين المطلوب منه دين خاص به ثابت له قبل وجوب  
دينهما عليه حتى صار دينه قصاصاً به فليس لشريكه أن يرجع بشيء من حصته (٦)

١ يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن فتاوى الهندية جزء ثانى نمرة ٢٨٩ و ٢٩٠

٢ يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثانى نمرة ٢٩٠

٣ يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثانى نمرة ٢٩٠ ومن ابن عابدين نمرة ٣٧٥

٤ يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٦٦٣

٥ يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٦٦٣

٦ يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثانى نمرة ٢٨٩

## مادة ١٨٥

إذا حدث للدين على أحد شريكي الدين المطلوب منه وثبت له ذلك بعد وجوب دينهما عليه وصار دينه قصاصاً فلشريكه الحق في الرجوع عليه بحصته منه (١)

## ( مادة ١٨٦ )

إذا مات المدينون وكان أحد الشريكين وارثاً له وترك مالا ليس فيه وفاء لدينهما فانهما يشتركان فيه على حسب حصة كل منهما (٢)

## ( مادة ١٨٧ )

إذا كان الدين المشترك موروثاً فلا يجوز لأحد الشريكين أن يؤجل حصة شريكه بلا إذن وله أن يؤجل حصته (٣)

## ( مادة ١٨٨ )

إذا كان الدين المشترك واجباً بإدانة أحد الشريكين في شركة عنان فإن أجله الذي يباشر الادانة صح تأجيله في جميع الدين وإن أجله الذي لم يباشر الادانة فلا يصح تأجيله في حصته ولا في حصة شريكه بالأولوية

فإن كان الشريكان متفاوضين فأيهما أجل الدين المشترك بينهما صح تأجيله (٤)

## مادة ١٨٩

إذا كان الدين المشترك واجباً بعقد قرض فلا يجوز للشريك الذي يباشر العقد ولا للشريك الآخر أن يؤجله وإن أجله أحدهما فلا يلزم تأجيله ولكل منهما اقتضاؤه حالاً (٥)

## الفصل الثاني

## ( في الدين المضمون )

## مادة ١٩٠

إذا كان على عدة أشخاص دين وكان كل منهم كفيلاً بجميعه عن أصحابه فللغيرم أن يطالب به من شاء منهم

١ يستفاد حكمها من الدرجز. رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهنديه جزء. ثانی نمرة ٢٨٩

٢ يستفاد حكمها من الفتاوى الهنديه جزء. ثانی نمرة ٢٩٠

٣ يستفاد حكمها من الفتاوى الهنديه جزء. رابع نمرة ٢١٦

٤ يستفاد حكمها من الفتاوى الهنديه جزء. رابع نمرة ٢١٦

٥ يستفاد حكمها من التتوير جزء. رابع نمرة ٢٣٤

ومطالبته لأحد منهم لا تمنعه من مطالبة الآخرين فإن دفع أحد منهم الدين بتمامه يرى الآخرون للدافع الرجوع على أصحابه بما دفعه زائداً على ما هو واجب عليه أن كانت الكفالة بأمرهم وإذا كان أحد منهم معسراً فلا يلزم الآخرين شيء من حصته (١)

### ( مادة ١٩١ )

إذا كان للديون كفيل بالدين المطلوب منه فللدائن عند حلول أجل الدين مطالبة أيهما شاء من الأصل أو الكفيل وله مطالبة كليهما جميعاً (٢)

### مادة ١٩٢

إذا كان على أحد دين كفله عنه كفيلاً أو أكثر كفالة متعاقبة بأن كفّل كل منهم جميع الدين منفرداً بدون أن يكفل أحد منهم عن صاحبه فللدائن أن يطالب بدينه كلاً من الأصل والكفلاء فإن دفعه أحدهم يرى الآخرون . وليس للدافع من الكفلاء أن يرجع بشيء مما دفعه على أصحابه وإنما يكون له الرجوع على الأصل إن كانت الكفالة بأمره (٣)

### ( مادة ١٩٣ )

إذا كان للديون كفيلاً أو أكثر كفّلوا عنه الدين معاً في عقد واحد فللغريم أن يطالب كل واحد من الكفيلين بنصف الدين حتى لو كانوا ثلاثة يطالب كل واحد منهم بثلث الدين لا بجميعه (٤)

### ( مادة ١٩٤ )

إذا تعدد الكفلاء بدين كفّلوه لصاحبه على التعاقب في عقود متفرقة ثم كفّل كل منهم عن صاحبه وضمن جميع الدين الذي التزم به فللغريم مطالبة كل منهم بجمع الدين فإن أداه أحدهم يرى الآخرون ويرجع المؤدى على أصحابه بحصتهم حتى لو

١- يستفاد حكمها من التتوير في الدين المضمون جزء خامس نمرة ٣٩٦ ومن الفتاوى الهندية جزء ثالث نمرة ١٣٣

٢- يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثالث نمرة ٢٢٩ ومن حاشية أبي السعود جزء ثالث نمرة ٩

٣- يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٣٩٧ ومن الهندية في الضمان نمرة ٣٣٤ ومنها جزء ثالث نمرة ٢٢٩ ومن الحاشية جزء أول نمرة ٢٨٧

٤- يستفاد من حكمها من شرح الدرر في الضمان نمرة ٣٩٧ ومن الحاشية جزء أول نمرة ٢٩١

كانوا ثلاثة يرجع على الكفيلين الآخرين بالثلثين وهذا اذا ظفر بهما فان ظفر بأحدهما يرجع عليه بالنصف ثم يرجعان على الثالث بالثلث ثم يرجعون جميعاً على الأصل بكل الدين وأن ظفر المؤدى بالأصل قبل أن يظفر بغيره رجع عليه بكل ما أداه عنه بأمره (١)

## الباب الثاني

« في وفاء الدين والمقاصة والبراء عن الدين  
وتجديد عقده وغير ذلك »

### الفصل الاول

« في وفاء الدين »

(مادة ١٩٥)

تقضى الديون بألفاتها قدماً أو قصاصاً أو ببراء الغريم ذمة المدين أو بأحالة الدين ونقله من ذمة المدين الى ذمة غيره أو بتجديد عقد الدين أو بفسخ العقد المترتب عليه الالتزام ولا تسمع دعوى الدين على المدين بعد مضي خمس عشرة سنة بلا عذر وان لم يسقط الحق بمرور الزمان (٢)

(مادة ١٩٦)

يجوز وفاء الدين من المدين الأصل ومن الكفيل ان كان له كفيل أو من شريكه ان كان الدين مشتركاً (٣)

(مادة ١٩٧)

يجوز وفاء الدين المطلوب من المدين من شخص غيره بأمره وبغير أمره (٤)

(مادة ١٩٨)

من قام عن غيره بواجب عليه من الواجبات الدنيوية كما اذا قضى دينه بأمره أو

١٠. يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء راجع نمرة ٣٩٧ ومن الهندى جزء ثالث نمرة ٢٣٤

١١. ( ليس عليها تأشير بما فيها )

١٢. يستفاد حكمها من الثانية نمرة ٥٨

١٣. يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء ثانى نمرة ٢٢٩

أنفق من مال نفسه على عيال غيره ومن تلزمه نفقتهم بأمره رجع على الأمر بما أداه عنه وقام مقام الدائن الأصلي في مطالبته به سواء اشترط الرجوع عليه أو لم يشترطه (١)

### ( مادة ١٩٩ )

من قضى مغارم غيره بأمره أو أدى عنه عوائد أو رسوما مطلوبة منه بأمره أو كفل عنه لغريمه دينه بأمره ودفعه إليه فله الرجوع بما دفعه على الأمر ولولم يشترط الرجوع عليه (٢)

### مادة ٢٠٠

إذا أمر أحد غيره بشراء شيء له أو بيناء داره من مال نفسه ففعل المأمور ذلك فله الرجوع على الأمر بمن ما اشتراه له وبما صرفه على العبارة بأمره ولولم يشترط الرجوع عليه (٣)

### ( مادة ٢٠١ )

إذا أمر أحد غيره بأن يدفع عنه مبلغا معلوما الى شخص معين فإن كان المأمور بالدفع صيرفيا أو شريكا للأمر أو خليطا له بأن كان بينهما أخذ وعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسوله أو وكيله يبيع له أو يقرضه ما يطلبه أو كان المأمور في عيال الأمر أو الأمر في عيال المأمور كولد أو والده أو زوجته أو ابن أخيه الذي في عياله أو خادمه ودفع ما أمر به فله الرجوع بما دفعه على الأمر سواء صرح في الأمر بأن يدفع قضاء عنه أو على أن ما يدفعه يكون ديناً له عليه أو يكون ضامناً له أو لم يصرح بشيء من ذلك وسواء اشترط الضامن الرجوع عليه أو لم يشترطه (٤)

### ( مادة ٢٠٢ )

إذا أمر أحد غيره بقضاء دينه ثم إن الأمر قضى الدين بنفسه الى دائته والمأمور قد دفعه اليه أيضاً فللمأمور أن يرجع بما دفعه على القابض لا على الأمر

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء ثاني نمرة ٩٢٨ وجزء رابع نمرة ٣٩٤

(٢) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٣٩١ و٣٩٢

(٣) يستفاد حكمها من الدر في التوكيل بالبيع والشراء نمرة ٥٥٩ وفي الهبة ٧١٢

(٤) يستفاد حكمها من الدر جزء ثاني نمرة ٩٢٨ وجزء رابع نمرة ٣٧٦ و٣٧٧

تنقيح الحامدية نمرة ٢٨٦ و٢٨٧

فإن أقام المأمور البينة على أنه أدى الدين بعد الأمر قبل أداء الأمر فله الرجوع  
عنه إن شاء على القابض وإن شاء على الأمر (١)  
(مادة ٢٠٣)

إذا لم يكن المأمور بالدفع صيرفياً ولا شريكاً للآمر ولا خليطاً له ولا هو في  
عيله ودفع ما أمر به فائماً يرجع على الأمر بما دفعه إن كان قد صرح له في الأمر  
بأن يدفع عنه أو يقضى عنه أو على أن يكون ما يدفعه ديناً عليه أو صرح بأنه يكون  
ضامناً له ما يدفعه ويكون له في هذه الصورة حق الرجوع بما دفعه على الأمر ولو لم  
يشترط الرجوع عليه فإن أمره بالدفع أمراً بطلقاً أو لم يصرح في أمره بشيء مما ذكر  
فلا رجوع للآمر بشيء مما دفعه على الأمر وإنما يكون له الرجوع على القابض  
واسترداد ما قبضه إن كان قبضه من غير أن يكون له حق على الأمر فإن قبضه بحق  
فلا رجوع للدافع عليه بشيء (٢)

#### (مادة ٢٠٤)

في كل موضع لا يملك المدفوع إليه المال مقابل ملك مال لا يرجع المأمور بما أنفق  
على الأمر إلا إذا اشترط الرجوع عليه  
فإن أمر غيره بأن يهب عنه مبلغاً لشخص معين أو يقرضه مبلغاً أو أمره بأن  
يحبس عنه أو يؤدي زكاة ماله ونحو ذلك من الواجبات الآخروية ففعل المأمور ذلك  
وأنفق من ماله ما أمره به فلا يرجع بشيء مما أنفق على الأمر إلا إذا اشترط الضمان  
والرجوع عليه (٣)

#### مادة ٢٠٥

إذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن المدينين سواء قبل أو لم يقبل  
ويكون الدافع متبرعاً لا يرجع له على المدينين بشيء مما دفعه بلا أمره ولا رجوع له  
على رب الدين القابض لاسترداد ما دفعه إليه

(١) يستفاد حكمها من الدرر الجزء رابع نمرة ٣٧٧ ومن الانقروية جزء

ثاني نمرة ٥٠

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و٢٨٧

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و٢٨٧



انما إذا كان الدائن قد أبرأ المديون بعد استيفاء دينه من المتبرع يكون للمتبرع في هذه الصورة الرجوع على القابض بما دفعه اليه (١)

#### مادة ٢٠٦

إذا أرسل المديون الدين مع رسوله إلى الطالب فضاخ في يد الرسول قبل وصوله إلى الطالب ضاع من مال المديون وان أمر الطالب المدين بأن يدفع الدين إلى رسول الطالب فدفعه اليه وضاخ في يده فضاخه من مال الطالب ويبرأ المديون من الدين (٢)

#### مادة ٢٠٧

من دفع شيئاً ظاناً أنه واجب عليه فتبين عدم وجوبه فله الرجوع به على من قبضه منه بغير حق (٣)

#### مادة ٢٠٨

رب الدين إذا ظفر بنجس حقه من مال مديونه أو من مال كفيله وهو على صفته فله أخذه بلا رضاه (٤)

#### مادة ٢٠٩

إذا عرض المديون مبلغ الدين على غريمه فامتنع من قبضه فله أن يرفع الامر إلى الحاكم ليأمره بقبضه (٥)

#### مادة ٢١٠

إذا كثرت غرما المدين وكان ماله لا يفي بجميع الديون المطلوبة لهم فله أن يقدم من شاء منهم ويؤثره على غيره وإن قضى دين أحدهم فليس للآخرين أن يجبروا القابض على تقسيم ما قبضه بينه وبينهم (٦)

(١) يستفاد حكمها من تقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(٢) يستفاد حكمها من الحامدية جزء أول نمرة ٣٤٣

(٣) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٧

(٤) يستفاد حكمها من ابن عابدين فصل السرقة نمرة ٢٧٦ و ٢٧٧ ومن

الاقروية نمرة ٣٣٩

(٥) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٢٤١

(٦) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٢ ومن الهندية جزء خامس

## مادة ٢١١

كل دين صح تأجيله فأجله صاحبه أو قسطه إلى أقساط معلومة وقبل ذلك المدين  
لزم تأجيله وليس للدائن بعد ذلك الرجوع في الاجل أو التقيسط ولا مطالبة المدين  
بالدين أو بالقسط قبل حلول أجله (١)

## مادة ٢١٢

إذا كان الدين مؤجلا فللمدين أن يدفعه قبل حلول الاجل ويجبر الدائن  
على القبول (٢)

## مادة ٢١٣

من عليه الدين إذا قضاه قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض أو وجد زيوا  
فرده الدائن عاد الدين مؤجلا كما كان (٣)

## مادة ٢١٤

الدين المؤجل لا يحل بموت الدائن ويحل بموت المدين (٤)

## مادة ٢١٥

إذا كان الدين حالا فليس للمدين أن يجبر صاحبه على قبول بعضه دون البعض  
ولو كان قابلا للتبعض إنما إذا كان المدين معسرا لا يملك شيئا لوفاء كل الدين يجوز  
له إهماله وينظر إلى مسرته (٥)

## مادة ٢١٦

إذا دفع المدين أحد دينين واجبين في ذمته وكان أحدهما مطلقا والآخر  
مشمولا بكفالة أو برهن أو كان أحدهما قرضا والآخر ثمن مبيع أو كان أحدهما  
(١) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٢٣٤ والحامدية في الدين نمرة

٢٢٥ و ٢٢٦

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٤١

(٣) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٢٣٤ والخاتبة جزء ثالث نمرة ٧٧

(٤) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٥

(٥) يستفاد حكمها من الخاتبة جزء ثالث نمرة ٢٣١

مشتركا والآخر خاصا واختلف مع غريمه في الدين المدفوع يعتبر قول المدين في تعيين نوع الدين الذي دفعه (١)

#### مادة ٢١٧

إنما يصح دفع الدين لصاحب الدين أو وكيله إن كان صاحب الدين بالغاً عاقلاً غير محجور عليه فإن كان قاصراً أو كبيراً مجنوناً أو محجوراً عليه لسفه فلا يصح دفع الدين إليه بل يدفع لمن له حق قبضه من ولي أو وصي للصغير أو المجنون أو من قاض أو وصيه للسفيه المحجور عليه (٢)

#### مادة ٢١٨

إذا كان صاحب الدين قاصراً أو كبيراً مجنوناً أو محجوراً عليه لسفه ودفع المدينون إليه الدين المطلوب له فلا يعتبر دفعه ولا تبرأ ذمته من الدين بل إذا هلك مادفعه أو ضاع من القاصر أو من الكبير المجنون أو المحجور عليه فلولى الصغير والمجنون أو وصيهما والقاضي أو وصيه على الكبير المحجور عليه مطالبة المدينون بالدين (٣)

#### مادة ٢١٩

إذا كان المدينون صغيراً عيماً أو كبيراً معتوها أو محجوراً عليه لسفه ودفع الدين الذي عليه صحت دفعه وبرت ذمته (٤)

#### مادة ٢٢٠

إذا كان المدينون محجوراً عليه بسبب ديونه ودفع من أمواله المحجور عليها يثاب في ذمته لأحد غرمائه فلسائر غرمائه نقض تصرفه واسترداد المبلغ الذي دفعه (٥)

#### مادة ٢٢١

يشترط لنفاذ وفاة الدين والبراءة منه أن يكون الدافع مالكا لما دفعه فإن استحق

(١) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثانى ثمرة ٢٢٢ ومن الخيرية ثمرة ٦٨

(٢) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس ثمرة ٦٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس ثمرة ٦٠

(٤) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس ثمرة ٦١

(٥) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس ثمرة ٦٥ ومن ابن عابدين جزء خامس

ثمرة ١٣٠ والحانية جزء ثالث ثمرة ٦٦٤

بالبينة وأخذه صاحبه أو هلك وأخذ بدله فللدائن الرجوع بدينه على غريمه (١)

#### مادة ٢٢٢

إذا كان الدين المطلوب ثمن مبيع وصار تعيينه في العقد وهو مما يتعين بالتعيين فليس للمدين أن يدفع غيره بدلا عنه بدون رضا الدائن وإن كان مما لا يتعين بالتعيين كالنقد وعين في العقد فللمدين دفع مثله وإن لم يرض الدائن (٢)

#### مادة ٢٢٣

محل الوفاء هو المكان الذي تعين في العقد إذا كان الشيء الملتزم بتسليمه مما له محل ومؤونة كالمكيلات والموزونات والعروض ونحوها فإن كان العقد مطلقا لم يعين فيه مكان التسليم يسلم الشيء في المكان الذي كان موجودا به وقت العقد (٣)

### الفصل الثاني

#### في المقاصة

#### مادة ٢٢٤

المقاصة هي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه (٤)

#### مادة ٢٢٥

المقاصة نوعان جبرية تحصل بنفس العقد واختيارية بتراضى تحصل المتدينين (٥)

#### مادة ٢٢٦

يشتتر لحصول المقاصة الجبرية اتحاد الدينين جنسا ووصفا وحولاً وقوة وضعفا ولا يشترط ذلك في المقاصة الاختيارية فإن كان الدينان من جنسين مختلفين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والآخر مؤجلا أو أحدهما قويا والآخر

(١) يستفاد حكمها من الاقروية نمرة ١٨٢

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣٠

(٣) يستفاد حكمها من رد المحتار جزء رابع نمرة ٢٨٧

(٤) ليس مذكورا لها مأخذ

(٥) يستفاد حكمها من ابن عابدين جز رابع نمرة ٢٣١ و ٢٣٢

ضعيفا فلا يلتقيان قصاصا الا بتراضى المتدائنين سواء اتحد سبيهما أو اختلف (١)

#### مادة ٢٢٧

انما تقع المقاصة بقدر الاقل من الدينين فان كان لأحدهما مائة ريال دينا على الآخر والمديون مائة جنيه عليه وتقاسا يسقط من قيمة الجنيئات قصاصا بقدر الريالات ويبقى لصاحب الجنيئات مابقى منها (٢)

#### مادة ٢٢٨

اذا كان للمستودع دين على صاحب الوديعة والدين والوديعة من جنس واحد فلا تصير قصاصا بالدين الا اذا اجتمعا وتقاسا حالة كون الوديعة موجودة في يد الوديع حقيقة فان لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب الى مكان الوديعة ويأخذها (٣)

#### مادة ٢٢٩

اذا كان للغاصب دين على صاحب العين المنصوبة من جنسها فلا تصير العين قصاصا في دينه الا اذا تقاسا وكانت العين مقبوضة في يده فان لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب الى مكان العين المنصوبة ويأخذها (٤)

#### مادة ٢٣٠

اذا اتلف الدائن عينا من مال المديون وكانت من جنس الدين سقطت قصاصا وإن كانت من خلافه فلا تقع المقاصة بلا تراضيهما (٥)

#### مادة ٢٣١

اذا كان لكفيل المديون دين على الدائن المكفول له من جنس الدين المكفول به فالدائن يلتقيان قصاصا من غير رضاهما وإن كان من غير جنس الدين المكفول فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضى الدائن المكفول له مع كفيل المديون لاعم المديون

(١) استفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣٢ و ٢٣١

(٢) استفاد حكمها من شرح الدر جزء رابع نمرة ٢٣١

(٣) استفاد حكمها من شرح الدر جزء رابع نمرة ٢٣١

(٤) استفاد حكمها من الاقروية جزء أول نمرة ٣١١

(٥) استفاد حكمها من الاقروية جزء أول نمرة ٣١١

### الفصل الثالث

#### في الإبراء عن الدين

##### مادة ٢٣٢

الإبراء على نوعين إبراء إسقاط وإبراء استيفاء فإبراء الاسقاط هو أن يرى الغريم مديونه من كل الدين ويسقطه عنه أو يحيط بعضه عن ذمته وإبراء الاستيفاء هو عبارة عن اقرار الدائن باستيفاء دينه الذي كان له في ذمة مدينه (١)

##### مادة ٢٣٣

إذا اتصل بالصلح إبراء مخصوص بالمصالح عنه بأن قال برئت عنه أو أنا برى فلا تسمع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره (٢)

##### مادة ٢٣٤

من أبرأ شخصا من حق له عليه يصح الإبراء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

##### مادة ٢٣٥

يشترط لصحة الإبراء أن يكون المبرىء عاقلا بالغاً أهلاً للتبرع (٣)

##### مادة ٢٣٦

إذا اتصل بالصلح إبراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أى حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٤)

##### مادة ٢٣٧

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٥)

(١) يستفاد حكمها من الهندية جزء ثاني نمرة ٢٩٠

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين شرح الدر جزء رابع نمرة ٢٣٣

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من أوسط كتاب الصلح من الدر وتكملة رد

المختار نمرة ٢١٣

(٤) يستفاد حكمها من التنوير في آخر فصل الهبة

(٥) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الاقرار من تنقيح الحامدية بالعزوالى

القنية ضمن جواب نمرة ٥٨

(٦) يستفاد حكمها من الاقروية من أواخر الفصل الثامن في دعوى الإبراء

والصلح الخ نمرة ١٠٥

## مادة ٢٣٨

حكم البراءة المنفردة عن الصلح كحكم البراءة المتصلة به في الخصوص والعموم

## مادة ٢٣٩

لا يتوقف الإبراء على قبول المديون لكن إذا رده قبل القبول ارتد وان  
مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته «١»

## مادة ٢٤٠

يشترط لصحة البراءة رضا رب الدين فإن أكره أكرهاها معتبرا على إبراء  
مدينه فلا تبرأ ذمته من الدين «٢»

## مادة ٢٤١

لا يصح إبراء المريض في مرض موته وارثه من الدين الذي له عليه أو من  
بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن «٣»

## مادة ٢٤٢

إذا أبرأ المريض في مرض موته غير وارثه من الدين الذي له عليه يعتبر  
ذلك من ثلث تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة  
مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك الإبراء وللغرماء مطالبة المديون بما عليه من الدين

## مادة ٢٤٣

البراءة تفيد معنى التملك فلا يصح تعليقها بالشرط فإن علق الدائن إبراء  
مدينه عن بعض الدين بشرط أداء البعض الآخر فلا يبرأ وإن أداه «٤»

(١) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من اوسطه من هبة الدين وما يتصل  
به من جامع الفصولية نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمها من الانقروية جزء ثانى نمرة ٣٢٣ والهندية جزء ثانى  
نمرة ١٤٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل اقرار المريض من الدر  
وتكمله قرد المختار نمرة ١٥٤ و ١٥٥

(٤) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٦٦٢ والحانية نمرة ٧٥

## مادة ٢٤٤

إذا أبرأ الدائن مديونه عن بعض الدين أبرأ مقبدا باداء الباقي منه في وقت معين وصرح بأنه إن لم يؤده في ذلك الوقت يبقى الدين عليه بحالوفعل المديون ذلك وأدى الباقي في وقته برىء وإن لم يؤده فلا يبرأ ويبقى عليه الدين كله «١»

## مادة ٢٤٥

إذا حط الدائن عن مديونه بعض الدين على أن يجعل أداء الباقي له ولم يوقت للاداء وقتا وقبل المديون ذلك فانه يبرأ من الدين ولا يعود عليه سواء أدى الباقي أو لم يؤده «٢»

## مادة ٢٤٦

براءة الاصيل توجب براءة ذمة الكفيل «٣»

## مادة ٢٤٧

إذا أبرأ الدائن أحد الكفيلين فلا يبرأ الاصيل ولا الكفيل الآخر «٤»

## (مادة ٢٤٨)

إذا أبرأ الدائن ذمة احد المدينين المتكافلين فانه يبرأ عن دينه وعن دين الكفالة ويبرأ المديون الآخر عن دين الكفالة فقط ويبقى مطالباً بما عليه من الدين أصالة لرب الدين (٥)

## (مادة ٢٤٩)

إذا تعدد الكفلاء المتكافلون وأبرأ الغريم أحدا منهم سقط عنه الدين حتى إذا أدى احدهم جميع الدين ورجع على اصحابه الذين كفل عنهم بأمرهم فليس له الرجوع على المبرأ بشيء ولو كان أصحابه معسرين والمبرأ موسرا (٦)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٦٦٢ والخانية نمرة ٧٥

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٦٦٢ والخانية نمرة ٧٥

(٣) يستفاد حكمها من التتوير في الكفالة

(٤) يستفاد حكمها من ابن عابدين في الكفالة نمرة ٣٩٧

(٥) (ليس مذكورا مأخذها)

(٦) يستفاد حكمها من الدر آخر الكفالة



## الفصل الرابع - في تجديد الدين

(مادة ٢٥٠)

يجوز فسخ عقد المداينة الاولى وتجديدها في عقد آخر بترضى المتدائنين

(مادة ٢٥١)

اذا فسخ عقد المداينة الاولى وصار تجديده بعقد آخر سقط الدين الواجب بالعقد الاول وترتب على المدين دين جديد بالعقد الثاني (١)

(مادة ٢٥٢)

اذا كان الدين الاول مكفولا وفسخ عقده وصار تجديده بعقد آخر بطلت الكفالة وبرىء الكفيل فلا يطالب بالدين الحاصل بالعقد الجديد الا ان جددت الكفالة (٢)

## الفصل الخامس

في فسخ العقد المترتب عليه الالتزام

(مادة ٢٥٣)

اذا فسخ عقد المعاوضة الوارد على الاعيان المالية بخيار من الخيارات أو بسبب من الاسباب الموجبة لفسخه بطل الالتزام الذي كان مترتباً عليه فلا يلزم تسليم البديل الذي وجب عليه بالعقد للبائع وان كان سلبه اليه فله استرداده (٣)

(مادة ٢٥٤)

اذا هلك المعقود عليه في المعاوضات المالية وهو في يد صاحبه بطل العقد سواء كان هلاكه بفعله أو بأقاة سماوية ووجب عليه رد العوض الذي قبضه لصاحبه (٤)

(١) يستفاد حكمها من الحاشية جزء ثانٍ، عمدة ٢١٨

(٢) يستفاد حكمها من الحاشية في الكفالة عمدة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمها من حاشية أبي السعود على منلا مسكين جزء ثالث

عمدة ١١ ومن الحاشية جزء اول عمدة ٢٨٨

(٤) (ليس مذكوراً لها مأخذ)

## (مادة ٢٥٥)

إذا كان عقد المعاوضة وارداً على منافع الاعيان المالية وفاتت المنفعة المقصودة بهلاك العين المنتفع بها سقط الاجر كله عن المنتفع سواء فسخ العقد أم لا وإن كان قد عجل شيئاً منه فله استرداد ما عجله زائداً على أجرة المدة السابقة على هلاك العين (١)

## الفصل السادس

« في حكم مرور الزمان »

## (مادة ٢٥٦)

دعوى الدين أيا كان سببه لا تسمع على منكر الدين بعد تركها من غير عذر شرعي خمس عشرة سنة فإن تركها المدعى بعذراً بأن كان غائباً مسافة القصر أو كان صبيّاً أو مجنوناً وليس له ولي أو وصي فإنها تسمع مالم تمض هذه المدة بعد حضور الغائب من سفره أو بلوغ القاصر رشيداً أو افاقة المجنون من جنونه (٢)

## (مادة ٢٥٧)

الاستحقاق في الوقف من قبيل الملك المطلق فلا تسمع دعوى المستحق باستحقاقه على ناظر الوقف إذا تركها من غير عذر خمس عشرة سنة ٥

## (مادة ٢٥٨)

يعتبر ابتداء المدة المقررة لعدم سماع دعوى الدين المؤجل من تاريخ حلول الاجل لامن تاريخ عقد الدين - ويعتبر مبدأ المدة المذكورة في دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق أو من تاريخ موت أحد الزوجين (٣)

## (مادة ٢٥٩)

كما لا تسمع دعوى الدين ممن ترك المطالبة به من غير عذر خمس عشرة سنة فكذلك لا تسمع من ورثته بعد موته (٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين في البيع نمرة ٥٧

(٢) يستفاد حكمها من شرح الدرر في الاجارة نمرة ٣٠٥ و ٣٠٨

(٣) انظر الهامشة التي بأسفل صحيفة نمرة ٤٧

## ( مادة ٢٦٠ )

انما تعتبر المطالبة في مجلس القضاء لافى غيره فان طالب الدائن غريمه في مجلس القضاء ولم تفصل الدعوى حتى مضت المدة فانها تسمع بعدها - وان طالبه في غير مجلس القضاء مرارا فلا تعتبر مطالبته ولا تسمع دعواه بعدمضى المدة المذكورة (١)

## ( مادة ٢٦١ )

اذا ترك بعض الورثة الدعوى بدين مورثهم من غير عذر خمس عشرة سنة وكان لباقي الورثة عذر بأن كان قاصراً فبلغ رشيداً تسمع دعواه على الدين بقدر حصته التي تخصه من الدين (٢)

### كتاب العقود على العموم

أبواب الأول - في ماهية العقد وشرائطه

## ( مادة ٢٦٢ )

العقد هو عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المحقود عليه ويترب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر

## ( مادة ٢٦٣ )

يصح أن يرد العقد على الاعيان منقولة كانت أوعقاراً لتمليكها بعوض أو بغير عوض

## ( مادة ٢٦٤ )

يصح أن يرد العقد على الاعيان لحفظها وديعة أو لاستهلاكها بالاتفاق بها قرصاً ورد بدلها

---

(١) تستفاد أحكام هذه المواد الستة من ابن عابدين في وظيفة القاضى نمرة ٤٧٥

وما بعدها ويستفاد حكم المادة ٢٥٧ من ابن عابدين على الحامدية كتاب الوقف

## (مادة ٢٦٥)

يجوز ورود العقد على منافع الاعيان للاتفَاع بها بعوض اجارة أو بغير  
عوض اعارة ورد عينها لصاحبها

## (مادة ٢٦٦)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على خدمة  
معينة

## (مادة ٢٦٧)

يشترط لتحقيق كل عقد توفر ثلاثة أشياء: وهى العاقدان، وصيغة العقد  
ومحل يضاف اليه  
ويشترط لصحة أى عقد، أهلية العاقدين، وكون العقد مفيداً وكون  
المحل قابلاً للحكم العقد وكونه بما يقصد شرعاً

## الفصل الاول

### فى أهلية العاقدين

## (مادة ٢٦٨)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستئجار والشركة والحوالة  
والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات النائرة بين النفع والضرر أن يكون  
كل من العاقدين مميزاً يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط بلوغهما، غير  
أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجوراً عليهما (راجع المادة الآتية وما بعدها)

## (مادة ٢٦٩)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تمييزه تصرفاته وعقوده باطلة لاتنعقد أصلاً  
سواء كانت نافذة له أو مضرّة أو دائرة بين النفع والضرر  
والكبير المجنون جنوناً غالباً على عقله حكمه حكم الصغير الذي لا يعقل  
فلاتصح عقوده التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضاً، فإن كان يجن  
تارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهو تام العقل تكون  
صحيحة نافذة

## ( مادة ٢٧٠ )

إذا كان المحجور عليه صبياً مميزاً أو كبيراً معتوها تصح تصرفاته وعقوده التي تكون نافعة له نفعاً محضاً وتنفذ ولو لم يجزها الولي أو الوصي . وأما تصرفاته وعقوده المضرة بمصلحته ضرراً محضاً فهي كتصرفات الصبي الغير المميز ، وعقوده لا تصح أصلاً ولو أجازها الولي أو الوصي

## ( مادة ٢٧١ )

المحجور عليه سواء كان صبياً مميزاً أو كبيراً إذا عته أو رقيقاً إذا عقد عقداً من العقود الدائرة بين النفع والضرر التي لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم إلا إذا أجازها الولي أو الوصي أو المولى إجازة معتبرة ، فإن أجازها جاز ونفذت أحكامه ، وإن لم يجزه أو أجازها أو كان فيه ضرر كأن كان فيه غبن فاحش زيادة أو نقصاً فلا يجوز ولا ينفذ أصلاً

## ( مادة ٢٧٢ )

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشرائه وتوكيله غيره بالبيع والشراء وإيجارته واستئجاره ومزارعته ومساقاته ورهنه وإرثانه . ويجوز إقراره بدن أو عين لمن تقبل شهادته له أو عارية أو وديعة وحطه من الثمن بعيب قلتر ما يحيط التجار . وتجوز له المحاباة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه ان لم تكن له بينة ، وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

## ( مادة ٢٧٣ )

المحجور عليه حراً قاضياً بسفه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحتل الفسخ ويطلبها الهزل كالبيع والإجارة ونحوهما فلا تنفذ عقوده فيها إلا إذا أجازها القاضي ، فإن أجازها نفذت ، وإن ردها بطلت

وإنما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ ، كالنكاح ، والطلاق ، والاعتاق والاستيلاء ، والتدبير ، وهو في وجوب زكاة ، وفطرة ، وحج ، وعبادات ، وزوال ولاية أبيه أو جده ، وفي صحة إقراره بالعقوبات ، وفي الاتفاق على من تلزمهم نفقتهم ، وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله أن كان له وارث كبالغ

## ( مادة ٢٧٤ )

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلا بالغاً مطلق التصرف في ماله ، ولا يشترط العقل والبلوغ له هبة أو صدقة أو وصية

## ( مادة ٢٧٥ )

يشترط لصحة عقود الضمانات ووجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بإداء الدين المحال به في المدائنات أن يكون كل من الضامن والمستودع والملتزم بوفاء الدين المحال به عليه عاقلا بالغاً غير محجور عليه ؛ ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ، ولا في صاحب الوديعة إلا إذا باشر كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الاول ولا ينفذ في الثاني إلا إذا أجازة الولي أو الوصي

## ( مادة ٢٧٦ )

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العقد مالكا لها أو وكيلها عن مالكا ان كان عاقلا بالغاً أو وليا أو وصيا عليه ان كان صغيرا أو كبيرا مجنونا أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها

## ( مادة ٢٧٧ )

يشترط للزوم عقود المعاوضات الواردة على الاعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

## ( مادة ٢٧٨ )

يجوز للحر العاقل البالغ غير المحجور عليه أن يباشر أى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره  
فمن باشر عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق والاحكام

## ( مادة ٢٧٩ )

من باشر بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو ائارة أو ايداع أو رهن أو قرض فإن كان وكلا من جهة مرید التملك يصح العقد على الموكل مطلقا سواء أضاف الوكيل العقد لموكله أو لنفسه

وان كان وكلا من جهة طلب التملك ، فإن أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له لا للوكيل ، وان أضاف العقد للوكيل يقع العقد للوكيل ، وتعلق به الحقوق في غير القرض إلا إذا بلغ على سبيل الرسالة

## ( مادة ٢٨٠ )

من باشر بالتوكيل عن غيره عقدا من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والائارة والصلح عن اقرار يقع العقد للوكيل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

## ( مادة ٢٨١ )

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعود حقوق العقد كلها اليه ، فإن كان لبيع أو ائارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ، ويكون له المطالبة بالثمن والائارة وبدل الصلح ، وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه يكون للبشترى أو المستأجر أو المدعى عليه المصالح الرجوع عليه بالثمن أو الاجارة أو بدل الصلح وان كان وكلا بشراء شيء أو استئجاره أو المصالحة عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبدل ماصالح عنه

فان أضاف العقد إلى موكله عادت كل حقوقه على موكله ، فلا مطالبة للوكيل ولا عليه بما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات

## ( مادة ٢٨٢ )

الاب المستور حاله إذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه ببيع أو ائارة وكان تصرفه بمثل القيمة أو يسير الغبن صح العقد

وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من جنته أو عتبه

( مادة ٢٨٣ )

الآب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال إذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلا إلا إذا كان بضعة القيمة سواء كان المبيع عقارا أو منقولا ، فإن باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقه

( مادة ٢٨٤ )

الوصى إذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه ، وإن تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي احكامه وليس له نقضه  
وتصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمثل القيمة أو بيسير الغبن جائز لازم ، فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وإن تصرف فيه بغبن فاحش لا يصح تصرفه أصلا ولا اجازته

## الفصل الثانى

« فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا »

( مادة ٢٨٥ )

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكراه ولا اجبار

( مادة ٢٨٦ )

الاكراه نوعان : ملجئ ، وغير ملجئ .

فالاكراه الملجئ يعدم الرضا ويفسد الاختيار ويكون بالتهديد باتلاف نفس ، أو عضو ، أو بعض عضو ؛ أو بضرب مبرح يخاف منه تلف نفس ، أو عضو ، أو باتلاف كل المال

والاكراه الغير ملجئ يعدم الرضا أيضا لكنه لا يفسد الاختيار ، ويكون



بالتهديد بالحبس و القيد المديدين ؛ وبالضرب الغير المتلف على حسب  
أحوال الناس

( مادة ٢٨٧ )

الاكراه بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضرهم  
يعدم الرضا أيضا

( مادة ٢٨٨ )

يختلف الاكراه باختلاف أحوال الاشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم  
وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة وشدة وضعفا

( مادة ٢٨٩ )

يشترط لا اعتبار الاكراه المعدم للرضا أن يكون المكروه قادرا على ايقاع  
ماهدد به ، وأن يخاف المكروه وقوع ماصدر تهديده به في الحال بأن يغلب  
على ظنه وقوع المكروه به ان لم يفعل الأمر المكروه عليه فان كان المجبر غير قادر  
على ايقاع ماهدد به فلا يكون الاكراه معتبرا

( مادة ٢٩٠ )

إذا عقد المكروه العقد في غياب المجبر ولم يرسل المجبر أحداً ليرده اليه  
ان لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقده طوعاً بعد

( مادة ٢٩١ )

الرضا شرط لصحة العقود التي تحمل الفسخ فتفسد بفواته ، وذلك كالبيع  
والشراء والايجار والاستجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها  
فمن اكراه اكراها معتبرا بأحد نوعي الاكراه على عقد منها فلا يصح عقده

( مادة ٢٩٢ )

لا يصح أيضا مع الاكراه ابراء الدائن مديونه ، ولا ابراء الكفيل بنفس  
و مال

فمن اكراه اكراها معتبرا ملجئاً أو غير ملجئ على ابراء مديونه أو كفيل  
بديونه فابراؤه غير صحيح ، وله مطالبة كل منهما بدينه

## (مادة ٢٩٣)

الكفالة والحالة لا يصحان أيضا بالاكراه ، فمن كفل عن غيره كرها أو قبل حالة دين عليه جبرا فلا يلزمه شيء مما التزم به قهرا

## (مادة ٢٩٤)

لا يصح الاقرار بالاكراه ، فمن اكراه اكراها معتبرا على الاقرار وعلم بدلالة الحال انه ان لم يقر بما اكراه عليه يوقع به المكره ما هدد به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايقاعه فأقر خائفا من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقربه

الزوج ذوشوكة على زوجته فمن اكراه زوجته بالضرب أو منعها عن أهلها لنهب له مهرها فوهبته له وهي خائفة فلا تصح الهبة ولا تبرأ ذمته من المهر

## (مادة ٢٩٥)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تحتل الفسخ ، كالنكاح والطلاق ، والعتاق ونحوهما لا يؤثر فيها الاكراه ولا تبطل به فمن اكراه على عقد نكاح ، أو على طلاق ، أو اعتاق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح عتاقه ويرجع المعتق كرها بقيمة معتقه على من اكراهه اذا اعتقه لغير الكفارة. وكان عتقه بالقول لا بالفعل

## (مادة ٢٩٦)

من اكراه على عقد من العقود المحتملة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الاكراه ، ولا يبطل حق فسخه بموته ولا بموت من اكراهه ، ولا بموت العاقد الآخر ، بل تقوم ورثتهم مقامهم

## (مادة ٢٩٧)

عقد المكره يتعقد فاسدا لا باطلا فيقبل الاجازة فان اجازته المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة ينقلب صحيحا

## (مادة ٢٩٨)

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على اجازته بعد زوال الاكراه بل تنفذ

بلا توقف ، وتنفيذ الملك بالقبض ، فإن كان المكروه عليه عقد بيع يملك المشتري المبيع بقبضه ملكا فاسدا ، ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها ، وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرها الخيار ان شاء ضمن المكروه له على البيع قيمته يوم تسليمه الى المشتري ، وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص

( مادة ٢٩٩ )

للبياع المكروه ولوارثه من بعده أن ينقض تصرفات المشتري التي تحتل الفسخ ويسترد العين التي أكره على بيعها حيث وجدها وان تداولتها الا يدي ، فان هلكت العين في يد المشتري يضمن قيمتها ، وللبياع الخيار ان شاء ضمنه وان شاء ضمن المجرى ، فان ضمن المجرى فله الرجوع بما ضمنه على المشتري فان كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده بلا تعد منه فلا ضمان عليه

وكذا لا ضمان على البياع المكروه ان قبض الثمن مكرها وهلك في يده بلا تعد منه

### الفصل الثالث

( في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود )

( مادة ٣٠٠ )

الغبن الفاحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون الا اذا كان فيه تغير ؛ وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه تغير ، اذا كان المغبون غنيا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الفاحش مال وقف

( مادة ٣٠١ )

اذا وقع غلط في محل العقد وكان العقود عليه مسمى ومشارا اليه ، فان اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه ، وان اتحد الجنس واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويخير العاقد لفوات الوصف ان شاء أمضى العقد وان شاء نقضه

فاذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فاذا هو زجاج بطل البيع . ولو بيع هذا الفص ليلا على أنه ياقوت أحمر فظهر أنه أصفر صح البيع ، والمشتري بالخيار بين امضائه وفسخه

### الفصل الرابع

( في محل العقد وفائده وقصد شرعيته )

( مادة ٣٠٢ )

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ، ويصح أن يكون محل العقد مالا ، عينا كان أو ديناً أو منفعة أو عملاً

( مادة ٣٠٣ )

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من البديلين معينا تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع بيان مقداره ان كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما تنتفي به الجهالة الفاحشة ولا يكتفى بذكر الجنس عن القدر والوصف

( مادة ٣٠٤ )

لا يصح أن يكون الشيء المعلوم الذي سيوجد في المستقبل محلا للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

( مادة ٣٠٥ )

يلزم ان يكون للعقد فائدة لعاقديه ، وان يكون مقصودا شرعا وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد ، وكذا العقد الذي قصد به مقصد غير شرعي

### الفصل الخامس

( في أحكام العقود )

( مادة ٣٠٦ )

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلتزم بها غيرهما

ولا يجوز فسخ العقود اللازمة إلا بإضيئهما في الأحوال التي يجوز فيها فسخها

( مادة ٣٠٧ )

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الاعيان المالية اذا وقع مستوفيا  
شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل من العاقدين في بدل ملكه والتزام  
كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه الآخر

( مادة ٣٠٨ )

عقد المعاوضة من الجانبين اذا وقع على منافع الاعيان المالية مستوفيا  
شرائط الصحة والنفاد يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع  
والتزام المتفع بتسليم ما يستحق من بدل المنفعة لصاحب العين

( مادة ٣٠٩ )

عقد التبرع بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع  
حكمه الا بتسليم العين الموهوبة للموهوب له وقبضها قبضا تاما  
ومثله عقد الهبة بشرط العوض فانه لا يتم الا بقبض العوضين

( مادة ٣١٠ )

اذا انعقد انعقد موقفا غير نافذ بأن كان العاقد فضوليا تصرف في ملك  
غيره بلا اذنه ، أو كان العاقد صيبا يميز فلا يظهر أثره ، ولا يفيد ثبوت  
الملك الا اذا أجاز له المالك في الصورة الاولى ، والولى أو الوصى في الصورة  
الثانية ، ووقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

( مادة ٣١١ )

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتا ووصفا  
والمراد بمشروعية ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادرا من أهله مضافا  
إلى محل قابل لحكمه وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل ؛ وأن لا يكون  
مقرونا بشرط من الشروط المفسدة للعقد

( مادة ٣١٢ )

العقد الفاسد هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه ، أى أنه يكون صحيحا

باعتبار أصله لا يخل في ركنه ولا في محله ، فاسداً باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولاً جهالة فاحشة ، أو يكون العقد خالياً عن الفائدة ، أو يكون مقروناً بشرط من الشرائط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه إلا بقبضه برضا صاحبه

( مادة ٣١٣ )

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا لأصلا ولا وصفا ، أى ما كان في ركنه أو في محله خلل بان كان الإيجاب والقبول صادرين من ليس أهلا للعقد أو كان المحل غير قابل للحكم العقد

وهو لا ينعقد أصلا ولا يفيد الملك في الأعيان المالية ولو بالقبض

( مادة ٣١٤ )

العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

## الباب الثاني

( في العقود التي يصح اقتراطها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقتراطها وتعليقها به )

( وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح )

الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق

( مادة ٣١٥ )

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة ١٠  
والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع اقتراطه بأداة من أدوات الشرط

( مادة ٣١٦ )

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة الى وقت مستقبل ، وهذا يقع حكمه في الحال

---

(١) الذي في تعريفات السيد الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده . وقيل الشرط ما يتوقف وجود الحكم عليه وفي الشرع عبارة مما يضاف الحكم اليه وجودا عند وجوده لاجوبيا اه

## (مادة ٣١٧)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بحادثة مستقبلة والمعلق يتأخر انعقاده سببا الى وجود الشرط فعند وجوده ينقذ سببا مفضيا الى حكمه (٢)

## (مادة ٣١٨)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود لاحققا ولا مستحيلا

## (مادة ٣١٩)

العقد المعلق على امر محقق ينجز في الحال اذا كان لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

## (مادة ٣٢٠)

العقد المضاف هو ما كان مضافا الى وقت مستقبل، والمضاف ينقذ سببا في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه الى حلول الوقت المضاف اليه

## (مادة ٣٢١)

الشرط الذي يقتضيه العقد او يلائمه ويؤكد موجه جائز معتبر فيصح اقتران العقد به وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

## (مادة ٣٢٢)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولوازمه ولا مما يؤكد موجه ولا جرى به العرف وكان به نفع لاحد العاقلين أو لآدمي غيرهما فهو فاسد . الشرط الذي لا ينفع فيه لاحد العاقلين ولا لآدمي غيرهما فهو لغيرهم معتبر ، والعقد الذي يكون مقرونا به صحيح

## الفصل الثاني

( في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط )

( والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به )

( مادة ٣٢٣ )

كل ما كان مبادلة مال بمال كالبيع والشراء والايجار والاستجار والمزارعة والمساقاة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط الفاسد ولا تعليقه به ، بل تفسد اذا اقترنت أو علقته به  
ومثل ذلك اجازة هذه العقود فانها تفسد باقترانها بالشرط الفاسد وتعليقها به

( مادة ٣٢٤ )

ما كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والخلع على مال ، او كان من عقود التبرعات كالهبة والقرض ، او من التقييدات كعزل الوكيل والحجر على الصبي من التجارة فانه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط ، بل يبطل العقد ان تعلق به  
وكذلك الرهن ، والاقالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ، ويبطل الشرط ولا يصح تعليقها بالشرط

( مادة ٣٢٥ )

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعتاق وتسليم الشفعة بمد وجوبها أو من الالتزامات التي يخلف بها كحج وصلاة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك الوكالة والايضاء والوصية يصح تعليقها بالشرط الملائم وغير الملائم ، وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

( مادة ٣٢٦ )

الحوالة والكفالة يصح تعاقبهما بالشرط الملائم ويصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للصبي بالتجارة



### الفصل الثالث

( في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه )

( مادة ٣٢٧ )

مالا يمكن تملكه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف والعارية والاذن في التجارة للصبي ونحوه

( مادة ٣٢٨ )

كل ما كان تملكه في الحال فلا تصح اضافة الى الزمان المستقبل وذلك كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح والصلح عن مال والابراء عن الدين

## الباب الثالث

( في انواع الخيارات )

### الفصل الاول

في خيار الشرط

( مادة ٣٢٩ )

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو امضائه في مدة ثلاثة أيام لا أكثر في العقود كلها إلا في الوقف والكفالة والبهتال بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتعتبر مدة الخيار من وقت العقد لو كان الشرط فيه فلو بعده فمن وقت الشرط

( مادة ٣٣٠ )

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والاجارة

والمسافة والمزارعة وقسمة القيميات المتحدة والمختلفة جنسا والصلح عن مال  
والرهن والكفالة والحوالة والابراء والوقف والاقالة والخلع وفي ترك الشفعة  
بعد الطلبين الاولين

( مادة ٣٣١ )

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار  
والوكالة والهبة والوصية

( مادة ٣٣٢ )

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقدين أو لاحدهما دون الآخر  
أو لأجنبي

( مادة ٣٣٣ )

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقدين فلا  
يخرج البدلان عن ملكهما  
وان جعل خيار الشرط لاحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل  
مال الآخر في ملكه

( مادة ٣٣٤ )

ينفسخ العقد المشروط فسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولا أو فعلا  
في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في الفسخ القولي لا الفعلي  
والمراد بالفسخ القولي أو الفعلي كل قول أو فعل يصدر عن له الخيار دالا  
على فسخ العقد

( مادة ٣٣٥ )

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم إذا أجازه من له الخيار في المدة  
المعينة قولا أو فعلا ولو لم يعلم الآخر  
والاجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضا من له  
الخيار بلزوم العقد

( مادة ٣٣٦ )

إذا كان الخيار مشروطا لكل من العاقدين فأجازه أحدهما سقط خياره

وحده وبقي خيار الآخر مابقيت المدة فان كان احدهما قدفسخه فليس للاخر اجازته وان اجازته فلا تعتبر الاجازة أو وقعا معا أو فعل مايدل على رضا من له الخيار يلزم العقد

#### ( مادة ٣٣٧ )

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بمضى مدة الخيار بدون فسخ ولا اجازة للعقد من شرط له الخيار

#### ( مادة ٣٣٨ )

يلزم العقد أيضاً بموت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو اجازته ولا يحلفه وارثه  
فان كان الخيار للمتبايعين معا ومات احدهما لزم العقد من جهته ويبقى الحى على خياره الى انتهاء المدة

### ( الفصل الثانى )

#### ( فى خيار الرؤية وخيار العيب )

#### ( مادة ٣٣٩ )

حق فسخ العقد بخيار الرؤية يثبت من غير شرط فى أربعة مواضع وهى الشراء للاعيان التى يلزم تعيينها ولا تثبت ديناً فى الذمة والاجارة وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شىء بعينه ولا يثبت خيار الرؤية فى العقود التى لا تحتمل الفسخ

#### ( مادة ٣٤٠ )

من اشترى شيئاً لم يره من الاعيان التى يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شريكه قسمة تراض مالا مشتركاً من القيميات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صالح عن دعوى مال معين على شىء معين لم يره فهو مخير فى هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصة التى اصابته فى القسمة أو بدله الصلح إن شاء قبل وأمضى العقد وإن شاء فسخه ونقض القسمة وله حق الفسخ والرد قبل الرؤية وبعدها ما لم يوجد ما يطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لاقبلها

## ( مادة ٣٤١ )

خيار الرؤية يبطل بتصرف من له الخيار في العين تصرفا لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعدها فان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بلا تسليم العين الموهوبة للوهوب له يبطل الخيار بعد الرؤية لا قبلها وكذلك يبطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار الى ورثته

## ( ماده ٣٤٢ )

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشراك في العقد فمن عقد شراء أو اجارة أو أجرى مع شريكه قسمة مال مشترك من القيميات أو المثليات المتحدة أو المختلفة الجنس أو صالح عن دعوى مال معين على شيء بعينه فله فسخ العقد ونقض القسمة بخيار العيب اذا وجد في مشربه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمة عينا قديما لم يعلم به وقت العقد أو حين القسمة ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه ولم يشترط البراءة من العيوب فان وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي أصابته في القسمة

## كتاب البيع

### الفصل الاول

## ( في عقد البيع )

## ( مادة ٣٤٣ )

عقد البيع هو تملك البائع مالا للبشترى بمال يكون ثمنا للبيع

## ( مادة ٣٤٤ )

لا يصح البيع إلا بتراضى العاقلين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وتعيين الثمن والتمن الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع

## ( مادة ٣٤٥ )

ينعقد البيع بإيجاب وقبول أى بكل لفظين منبئين عن معنى التملك والتملك

## ( مادة ٣٤٦ )

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطابا يصح انعقاده بهما تحريراً أو مكتابة (١) ويشترط القبول فى مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب الى رجل اشترى عبدك هذا بكذا فكتب اليه رب العبد بعته منك كان بيعاً وينعقد البيع أيضاً بالإشارة المعروفة للاخرس

## ( مادة ٣٤٧ )

يصح انعقاد البيع بالتناول والتعاطى ولو من أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير معلوم مالم يصرح البائع مع التعاطى بعدم الرضا

## ( مادة ٣٤٨ )

يصح أن يكون البيع باتاً منجزاً وأن يكون بشرط الخيار ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو للمشترى أو لهما معا

## مادة ٣٤٩

يصح المبيع بالشرط الذى يقتضيه العقد وبالشرط الذى يلائم العقد ويؤكد موجهة وبالشرط الذى جرى به عرف البلدة وعادتها ويعتبر الشرط ويصح البيع بالشرط الذى ليس فيه نفع لأحد العاقدين ولا لأدى غيرهما ويلغو الشرط

## ماده ٣٥٠

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو مالم يس من مقتضيات العقد ولا بما يؤكد موجهة ولا جرى به العرف وفيه نفع لأحد العاقدين أو لأدى غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

## مادة ٣٥١

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثة مستقبلية ولا يصح إضافته الى وقت مستقبل

## مادة ٣٥٢

يصح بيع المؤجل بالمعجل فى السلم بشروطه

---

١- كنا نفهم من الحديث من الجزء الثانى فى البيوع عن الظهير

## مادة ٣٥٣

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم البيع كاجرة كيل ووزن مبيع اذا بيع بهما على البائع ولذا أجرة دلال اذا باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر للعرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجرة تقده ووزنه على المشتري وكذا أجرة كتابة السندات والحجج تكون على المشتري.

## الفصل الثاني

### ( في العقاقير )

## مادة ٣٥٤

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العقاقير أهلاً للعقد ( أى عاقلًا مميزًا ) فلا انعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

## مادة ٣٥٥

يشترط لنفاذ البيع أن يكون البائع مالكا لما يبيعه أو وكيلًا للمالك أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجور عليه وأن لا يتعلق بالمبيع حق الغير

## مادة ٣٥٦

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشراء من غير اكراه ولا اجبار

## مادة ٣٥٧

أيام الاخرس خلقة أى اشارته المعروفة كالليان باللسان فاذا باع الاخرس أو اشترى شيئاً بأشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قادراً على الكتابة وكتابه كإشارته

## مادة ٣٥٨

بيع المريض في مرض موته لو ارثه موقوف على اجازة بقية الورثة ولو كان بضمن المثل فان أجازوه جاز وان لم يجزوه بطل

## مادة ٣٥٩

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بشمن المثل أو بدين يسير ولا يعد الغبن اليسير محابة عند عدم استغراق الدين (١)

## مادة ٣٦٠

إذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بدين فاحش نقصا في الثمن فهو محابة تعتبر من ثلث ماله فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي بها لزم البيع وإن كان الثلث لا يفي بها بأن زادت عليه يخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لا كمال ما نقص من الثلثين أو يفسخ البيع

## مادة ٣٦١

إذا باع المريض لأجنبي شيئا من ماله بمحابة فاحشة أو يسيرة وكان مديونا بدين مستغرق لماله فلا تصح المحابة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة وإلا فسخ البيع فإن كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (٢)

## ( مادة ٣٦٢ )

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولا أن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئا من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وإن كان هو الذي أقامه وصيا

## ( مادة ٣٦٣ )

يجوز للاب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير الملحق به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته و بدين يسير لا فاحش ولا يبرأ الاب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضي لولده قيا فيأخذ الثمن من الاب ثم يسلمه اليه ليحفظه لولده وإن باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فضمانه على الاب

(١) راجع تنقيح الحامدية من اقرار المريض

(٢) دله في تنقيح الحامدية من باب اقرار المريض فتعتبر المحابة ولو يسيرة مع استغراق الدين من مرة ٦٧

## مادة ٣٦٥

لا يجوز للوصى المقام من قبل القاضى أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلو اشترى هذا الوصى من القاضى أو باع جاز

## ( مادة ٣٦٦ )

لا يجوز للوصى المختار من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولا أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم إلا إذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بنصف قيمته والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن يبيعه إليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

## باب

( في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع )

## الفصل الاول

( في شروط المبيع وأوصافه )

## ( مادة ٣٦٧ )

يشترط أن يكون المبيع موجوداً وأن يكون مالا متقوماً مقدوراً للتسليم وأن يكون معلوماً عند المشتري علماً نافياً للجهالة الفاحشة

## مادة ٣٦٨

إذا لم يكن المبيع معلوماً عند المشتري بأن كان غائباً فإنه يعلم ببيان أحواله وأوصافه المميزة له عن غيره

وإن كان المبيع حاضراً في المجلس تكفى الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

## ( مادة ٣٦٩ )

المبيع يتعين بتعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسلمه بعينه



## ( مادة ٣٧٠ )

يصح البيع والشراء لما لم يره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه  
أو بشرط الإشارة الى المبيع أو الى مكانه  
غير أن البيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري وان وقع العقد صحيحا

## مادة ٣٧١

بشترط لزوم البيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم  
اشتراه عالما وقت الشراء انه هو مرثيه السابق ( ١ )  
ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كروية الاصيل ورضاه

## مادة ٣٧٢

من اشترى شيئا وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يرده الا اذا  
وجده متغيرا عن الحالة التي رآه عليها  
وتكفى رؤية ما يدل على العلم بالمقصود قبل الشراء في سقوط خياره بعده

## مادة ٣٧٣

من اشترى شيئا ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان  
شاء فسخ البيع ورده ولو كان قد رضى به قولاً قبل رؤيته

## مادة ٣٧٤

يثبت للمشتري حق فسخ البيع و رد المبيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط  
ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة ما لم يصدر منه ما يبطله قولاً أو فعلاً  
أو يتعيب المبيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

## مادة ٣٧٥

يصح شراء الاعمى وبيعه لنفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف  
به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه له أو بعد جسده وثوقه  
وشمه أو بعد نظر وكيله في الشراء أو وكيله بالقبض اذا قبضه ناظرا اليه

## مادة ٣٧٦

الأشياء التي تباع على مقتضى النموذج تكفى رواية النموذج منها فان ثبت أن المبيع دون النموذج الذي اشتراه على مقتضاه يكون خيرا بين قبوله بالثمن المسمى أو رده بفسخ البيع

## مادة ٣٧٧

يشترط للزوم البيع ان كان المبيع دارا أو خانا رؤية كل حجرة أو قاعة منها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفى برؤية واحدة منها

## (مادة ٣٧٨)

اذا بيعت جملة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدته ولا يكتفى برؤية بعضها

## (مادة ٣٧٩)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراؤه أو لكان يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الأشياء المبيعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع وردها جميعا وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

## مادة ٣٨٠

إذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفا لا يحتل الفسخ أو يوجب حقا للغير بأن باعه يباع مطلقا عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلك في يده أو استهلكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والثمن وكذا يلزم البيع ويجب الثمن اذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية الى ورثته

## مادة ٣٨١

من اشترى شيئا لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته وله استرداد الثمن الذي نقده اذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية

## مادة ٣٨٢

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خاليا عن الوصف الذي رغب

المشتري فيه من أجله فله الخيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع  
فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الرد  
يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن  
وإن مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

## الفصل الثاني

فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

مادة ٣٨٤

يجوز بيع كل ما كان مالا موجودا متقوما بملوكا في نفسه مقدور التسليم

مادة ٣٨٥

بيع المعدوم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحل

مادة ٣٨٦

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا

مادة ٣٨٧

ما تتلاحق أفراده وتبرز شيئا فشيئا كالقواكه والأزهار والخضراوات إن كان قد  
ظهر أكثره يجوز بيعه مع ما سيرز تبعا صفقة واحدة

مادة ٣٨٨

بيع ما لا يعد مالا أصلا وما ليس مقدور التسليم وما كان غير محرز من المباحات  
ولو في أرض مملوكة للبائع باطل

مادة ٣٨٩

لا يجوز بيع العلو دون السفلى إلا إذا كان العلو قائما فلو سقط لا يجوز بيعه بل يبطل

مادة ٣٩٠

إذا كان العلو لصاحب السفلى يجوز لصاحب السفلى أن يبيع العلو وهو قائم ويكون :  
سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار حتى لو أنهدم العلو كان له أن يبنى  
على السفلى علوا آخر مثل الأول

مادة ٣٩١

يصح بيع حصة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

## مادة ٣٩٢

يبيع أحد الشريكين حصة مشاعته في بناء أو شجرة قائم في أرض محتكرة جائز للشريك وللإجنبي

## مادة ٣٩٣

ما يترتب على بيعه مشاعا ضرر للبائع أو للشريك فلا يصح بيعه مشاعا فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن إذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزا ولا يجوز للشريك أن يبيع حصته مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحته ومن الشجر قبل بلوغه أو أن يقطع من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحا

## مادة ٣٩٤

ما أمن ضرره للبائع والشريك يجوز بيعه مشاعا فيصح بيع الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغه أو أن يقطع بدون الأرض سواء يبيع ذلك للشريك أو للإجنبي

## مادة ٣٩٥

يبيع المرهون والمستأجر ينقصد موقوفا على إجازة المرتهن والمستأجر فان أجاز المستأجر البيع أو مضت المدة أو انفسخت الإجازة نفذ البيع ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفى ما قدمه من الاجرة الغير مستحقة وكذلك الحكم أن أجاز المرتهن أو قضى الرهن دينه أو أبرأه المرتهن منه يتم البيع وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للبؤجر والرهن وأما المشتري فله خيار الفسخ قبل الإجازة وإن كان يعلم بالإجازة والرهن

## ( مادة ٣٩٦ )

من باع ملك غيره لآخر بغير اذنه انعقد بيعه موقوفا على إجازة المالك فان أجازته نفذ والا بطل

## ( مادة ٣٩٧ )

يشترط لصحة الإجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير اذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون المبيع قائما على حاله لم يتغير تغيرا به يعد شيئا آخر وأن يكون الثمن باقيا إن كان عرضا معنا

## (مادة ٣٩٧)

إذا أجاز المالك بيع الفضولى الذى تصرف فى ماله بغير اذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته توكيلا له عنه فى البيع ويطالب الفضولى بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع وبرى.

وسكوت المالك عند بيع الفضولى ماله بلا اذنه لا يكون رضا منه بالبيع

## (مادة ٣٩٨)

إذا لم يحجز المالك بيع الفضولى وكان المشتري قد أدى للفضولى الثمن غير عالم وقت الاداء أنه فضولى باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائماً وبمثله ان كان هالكا وان كان قد اداه اليه عالما انه فضولى وهلك الثمن فى يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

## (مادة ٣٩٩)

إذا سلم الفضولى للمشتري العين التى باعها له بدون إذن مالكها فهلكت فى يد المشتري فللمالك أن يضمن قيمتها أيهما شاء من الفضولى أو المشتري وأيهما اختار ضمانه برى الآخر

---

 الفصل الثالث

## (فى كيفية بيع المبيع)

## (مادة ٤٠٠)

المبيع إما أن يكون مثلياً أو قيمياً فالثمن ما يوجد له مثل فى المتجر بدون تفاوت يعتد به ومنه العديديات المتقاربة التى لا يكون بين أفرادها تفاوت فى القيمة والقيمى مالا يوجد له مثل فى المتجر أو يوجد لكن يتفاوت فى القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التى بين أفرادها تفاوت فى القيمة

## (مادة ٤٠١)

المكيل والموزون الخير النقد والعددى المتقارب يصلحان أن يكون مبيعا وأن يكون ثمناً

## مادة ٤٠٢

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلاً بأن يباع مكيل بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس آخر بشرط أن يكون يبدأ بيد لائسبة

## ( مادة ٤٠٣ )

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلاً بمثل كأن تباع حنطة بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساويا كيلاً ووزناً فان تفاضلاً بأن كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطيب والردى فيجوز بيع أحدهما طيباً والآخر رديئاً إذا تساوى المكيلان كيلاً والموزونان وزناً ويكفى العلم بمساواة البدلين في مجلس العقد فلو تبايعا مكيلاً بمكيل من جنسه وموزوناً بموزون من جنسه مجازفة وعلم التساوى في المجلس جاز

## ( مادة ٤٠٤ )

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمزروعات كيلاً ووزناً وعدداً وذرعاً بشروطه يصح بيعها جزافاً بشرط أن يكون المبيع مميزاً وشارفاً إليه

## ( مادة ٤٠٥ )

إذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في تبعيضها ضرر والعدديات جزافاً جاز للبشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدها وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعد فليس للبشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعد قابضاً لها حتى تكال وتوزن وتعد

## مادة ٤٠٦

إذا بيعت المذروعات والموزونات التي في تبعيضها ضرر جزافاً أو بشرط الذرع والعد وقد سمي الثمن جملة جاز للبشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمي لكل ذراع أو رطل ثمناً لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

## مادة ٤٠٧

يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة ويصح بيع مقدار معين منها صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها على حدته أو بيان ثمنها جملة

## (مادة ٤٠٨)

ما جاز يعه منفردا يجوز استثنؤه من البيع

## (مادة ٤٠٩)

كما يصح بيع العقار المحدود بالمتر والمتراع يصح بيعه بتعيين حدوده

## (مادة ٤١٠)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيمين أو مثليين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك يعين ثمن كل منها على حدة ويجعل الخيار في تعيينه للبشترى بأن يأخذ أيا شاء بثمنه أو للبائع بأن يعطى أيا أراد بثمنه للبشترى ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

## (مادة ٤١١)

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحد الشيئين في يده فليس له أن يلزمه المبيع الآخر فأن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

## (مادة ٤١٢)

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فأن هلكا معا بطل العقد

## (مادة ٤١٣)

إذا كان خيار التعيين للبشترى وهلك أحد الشيئين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده أمانة فأن هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وأن تعيبا معا فالخيار بحاله وإن تعيبا متعاقبا تعين أخذ ما تعيب أولا

## مادة ٤١٤

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه الى وارثه ويجبر على تعيين الشيء الذي يريد إعطاؤه إن انتقل الخيار لوارث البائع أو الذي يريد أخذه إن انتقل لوارث المشتري ويطلب بثمنه

## الفصل الرابع

( في الثمن )

مادة ٤١٥

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص  
والقيمة هي ما قوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

مادة ٤١٦

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعلوماته عند المتعاقدين

مادة ٤١٧

إذا كان الثمن حاضرا يعلم بمشاهدته والاشارة اليه وإن كان غائبا يعلم بوصفه ويان قدره

مادة ٤١٨

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت مالياتها مع الاستواء  
في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن، منها والا فسد العقد انما اذا بين بعد ذلك  
في المجلس ورضى به الآخر ينقلب العقد صحيحا لارتفاع الفساد قبل تفرره

مادة ٤١٩

إذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

( مادة ٤٢٠ )

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لافي زمن الايفاء

( مادة ٤٢١ )

يصح البيع بثمن حال ومؤجل إلى أجل معلوم طويلا كان أو قصيرا  
ويجوز اشتراط تقسيط الثمن إلى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز  
الاشتراط بأنه ان لم يوف القسط في ميعاده يتعجل كل الثمن

( مادة ٤٢٢ )

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لاختيار فيه بثمن مؤجل لامن  
وقت العقد إذا كانت مدة الاجل منكرا لا معينة فلو فيه خيار فذ سقوط الخيار  
وللمشتري بثمن مؤجل إلى سنة منكرا أجل سنة ثانية مذ تسلم لمنع البائع السلعة



عن المشتري سنة الاحل المنكوة فلو معينة أو لم يتمتع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

### ( مادة ٤٢٣ )

لا يجل الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

### ( مادة ٤٢٤ )

البيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تعجيله يجب فيه الثمن معجلاً ويدفع في الحال إلا إذا أجرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلاً أو مقسطاً بأجل معلوم فإن كان كذلك يلزم اتباع العرف والعادة الجارية (١)

### ( مادة ٤٢٥ )

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان بتعين بالتعيين أم لا إنما إذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون إلا بتملكه لمن عليه الدين لالغيره

### ( مادة ٤٢٦ )

إذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري أن لم يؤد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبع بينهما صح البيع والشرط فإن أدى المشتري الثمن في المدة المعينة لزم البيع وإن لم يؤده في المدة المعينة أومات في أثنائها قبل أداء الثمن ففسد البيع (٢)

## باب

### في حكم البيع

#### مادة ٤٢٧

حكم البيع المنعقد صحيحاً لازماً أن يثبت في الحال ملك المبيع للمشتري وملك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولورثته ان مات قبل قبضه

(١) دليه في الاشياء من القاعة الساحة العامة بحكمه

٢ قوله أومات أى المشتري في أثنائها البع هذا على خلاف ما في شرح الدر من خيار الشرط الا أنه في رد المختار ذكر أنه بحث لصاحب التهر وقل عن شرح البهري عن غزاة الاكل بطلان العقد بذلك اه

سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائعاً من المنقول أو العقار أو حقاً من حقوقه

#### مادة ٤٢٨

يترتب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور  
 الاول الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً ان كان حالاً أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلاً  
 الثاني الزام البائع بعد قبضه الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد الزم البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن  
 الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع بينة أو قرار المتعاقدين أو هلك في يد البائع أو استهلك بغير فعل المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فسخ البيع  
 الرابع ضمان المشتري ثمن المبيع اذا قبضه قبل دفع الثمن والبيع الصحيح هو البيع الجائز المشروع ذاتاً ووصفاً

#### مادة ٤٢٩

اذا انعقد البيع موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً باع ملك غيره بلا اذنه أو كان العاقد صياً مميزاً أو وصية كذلك فلا يفيد ملك المبيع للمشتري ولا ملك الثمن لصاحب المبيع الا اذا أجاز له المالك في الصورة الاولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

#### مادة ٤٣٠

اذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بان كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه الى ملك المشتري الا اذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو ملعت في أثناء المدة وكذلك اذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا ينتقل المبيع الى ملك المشتري ولا الثمن الى ملك البائع الا اذا أجاز المشتري في المدة اجازة معتبرة

لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كما لو كان الخيار له وحده

#### مادة ٤٣١

إذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يبطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعبية في يده بعيد لا يرتفع سواء كان بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو باسقة سماوية أو بفعل المبيع

#### مادة ٤٣٢

إذا وقع البيع باطلا فلا ينعقد أصلا وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

#### ( مادة ٤٣٣ )

البيع الباطل هو ما أورث خلا في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلا في غير الركن والمحل (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعا أصلا ولا وصفا والبيع الفاسد ما كان مشروعا أصلا لا وصفا

## باب

### ( في تسليم المبيع )

#### الفصل الاول

#### ( في كيفية التسليم ومكانه ووقته )

#### ( مادة ٤٣٤ )

التسليم في المبيع هو أن يخلى البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

## مادة ٤٣٥

التخلية قبض حكما وهي تختلف بحسب حال المبيع فان كان المبيع عقاراً كدار أو حانوت أو نحوه مما له قفل فتسليمه يكون بدفع المفتاح الى المشتري مع الاذن له بقضبه كما يكون بالتخلية بين المبيع والمشتري والاذن باستلامه ان كان المبيع قريبا منه

## مادة ٤٣٦

اذا كان المبيع أرضا فتسليمها الى المشتري يكون بالتخلية من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضها بان تكون قريبة منه فان كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضا بمجرد اذن البائع له بالقبض

## مادة ٤٣٧

اذا كان المبيع منقولا فتسليمه يكون بمناولته من يد البائع أو وكيله الى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخلية والاذن بالقبض فان كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق الى المشتري مع الاذن له بقضبه

## ( مادة ٤٣٨ )

كيل المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الاوعية والجوالات التي هيهاها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليها

## مادة ٤٣٩

اذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع بغصب أو بعقد فاسد فاشتراها من المالك ينوب القبض الاول عن الثاني وإن كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودیعة أو رهنا فلا يصير قابضا بمجرد العقد الا أن يكون المبيع بحضرته أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(١) يستفاد حكم فقرتها من اواخر فصل فيما يتعلق بالقبض الخ من الاقروية لمرّة ٢٥٥ وعن ٢٥٦ من البيوع

## مادة ٤٤٠

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرزا غير مشغول بحق البائع فإن كان المبيع دارا مشغولة بمتاع البائع أو أرضا مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم إلا إذا فرغ الدار المتاع والأرض من الزرع ويحبر على التفريغ والتسليم للمشتري إذا نقده الثمن

## (مادة ٤٤١)

إذا قبض المشتري المبيع ورآه البائع وهو يقبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذنا من البائع له بالقبض

## (مادة ٤٤٢)

إذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أداؤه بلا إذن بائه فلا يكون قبضه معتبرا والبايع حق استرداده فإن هلك المبيع في يد المشتري ينقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

## (مادة ٤٤٣)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بائه أو يعه قبل قبضه ولو منه وهو منقول غير جائز فلا يصير به قابضا للبيع وان وهب المشتري العين المبيعة قبل قبضها أو رهنها قبل قبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

## (مادة ٤٤٤)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد (١)

## مادة ٤٤٥

إذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار أن شاء فسخ البيع وأن شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجودا (٢)

١ نقلها في تنقيح الحامد من البيوع وهو ظاهر الملعب اهـ

٢ نقلها في الانقروية من أوسط البيوع في الأول فبايج زيه وما لا يجوز وفي الثانية في أوائل البيع القاسد اهـ

## ( مادة ٤٤٦ )

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في  
المحل المذكور (١)

## ( مادة ٤٤٧ )

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع (٢) في  
عقد البيع تأجيل البيع المعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يفسد البيع ولو  
شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط  
أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لاخذه فسد

## مادة ٤٤٨

إذا بيعت جملة من المكيلات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في  
تبعيضها ضرر ومن العدييات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جملة ثمنها أو  
بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت الكمية المبيعة  
تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد  
فللمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من  
الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

## مادة ٤٤٩

إذا بيعت جملة من الموزونات أو المذروعات التي في تبعيضها ضرر أو قطعة  
أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جملة ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو  
ذرعها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بين فللمشتري الخيار  
إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت  
زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع

١ يستفاد من عبارتي الاقترويه والخافيه في أوائل البيع الفاسد اهـ

٢ قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهنديه من الباب المباشر من البيوع في أوسطه وفي رد المختار من

كتاب البيوع أيضا اهـ

٣ قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المختار من أول فصل فيما يدخل في البيع تبعا بالبرو الى محد

نقلا من البروقته في الخافيه من أوائل فصل في الشروط المفسدة للبيع اهـ

## (مادة ٤٥٠)

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذرومات التي في بيعها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فالمشتري يخير أن شاء فسخ البيع وأن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه لكل رطل أو ذراع

## (مادة ٤٥١)

إذا بيع مجموع من العدياب المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تاماً لزم البيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في صورتين فاسداً

## (مادة ٤٥٢)

إذا بيع مجموع من العديبات المتفاوتة وبين مقداره مع بيان أثمان آحاده وإذا راده فإن ظهر عند التسليم تاماً لزم البيع وإن ظهر ناقصاً كان المشتري يخير في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحسبه من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

## مادة ٤٥٣

في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة إذ قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

## الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

## مادة ٤٥٤

للبايع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حلالاً ولو كان المبيع شيئاً أو جملة أشياء بصفقة واحدة وسمى لكل منها ثمناً فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

## مادة ٤٥٥

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع باعطاء المشتري له رهنا أو كفيلا ولا بأبرائه من بعض الثمن بل له حبسه الى استيفائه بتمامه

## مادة ٤٥٦

اذا أحال البائع أحدا على المشتري بكل الثمن ان لم يكن قبض منه شيئا أو بما بقي له منه ان كان لم يقضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع « ١ »

## مادة ٤٥٧

اذا أحال المشتري البائع بالثمن كله ان كان كله في ذمته أو بما بقي في ذمته ان كان أدى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

## ( مادة ٤٥٨ )

اذا كان الثمن مؤجلا في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه الى المشتري ولا يطالبه بالثمن قبل حلول الأجل

## ( مادة ٤٥٩ )

اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

## ( مادة ٤٦٠ )

اذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان كان مدفوعا

## مادة ٤٦١

اذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا

١ يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعا للتع من الدرر ورد المختار نمرة ٤٢ وفي الحاشية خلاف محمد في إحدى روايته



أو بشرط الخيار له، وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله إن كان مثليا أو قيمته إن كان قيميا

#### مادة ٤٦٢

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع ويتبع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لو مثليا أو قيمته لو قيميا وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

#### (مادة ٤٦٣)

إذا مات المشتري مفلسا بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالبايع اسوة الغرماء ولو وجد متاعه باقيا بعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

#### (مادة ٤٦٤)

إذا مات المشتري مفلسا قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبايع أحق بحسبه إلى أن يستوفي الثمن من تركه المشتري أو يبيعه القاضي ويؤدي للبائع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع بشمائه فيكون اسوة الغرماء فيما بقي له

#### (مادة ٤٦٥)

إذا مات البائع مفلسا بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذه إن كانت عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

### فصل

(في مصاريف التسليم ولوازم اتمامه)

#### مادة ٤٦٦

المصاريف المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريف الحمل

(١) يستفاد حكمها من أول آخر فصل فيما يدخل في البيع بما ألحق من رد المختار عمدة ٤٤

٤٦٧

على البائع مصاريف التسليم كأجرة التكيل والوزن والقياس ونحوه

مادة ٤٦٨

اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري

فصل

( فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل )

( مادة ٤٦٩ )

كل ماجرى عرف البلدة على انه من متناولات المبيع أو كان متصلا  
بالارض اتصال قرار سواء كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل في البيع  
تبعا بلا ذكر

( مادة ٤٧٠ )

فيدخل في الدار بحدودها كل ما كان مبنيا أو مثبتا فيها أو متصلا ببنائها  
اتصالا لا ينفصل عنه ويدخل فيه بستاتها الداخلة فيها لا الخارج عنها ولو  
كان بابها فيها الا اذا كان أصغر منها فيدخل تبعا  
وما لا يكون من بنائها ولا من توابعه المتصلة به فلا يدخل في البيع  
الا اذا جرت عادة البلدة وعرف أهلها على ان البائع لا يضمن به ولا يمنعه  
عن المشتري

( مادة ٤٧١ )

ويدخل في بيع الارض تبعا بلا ذكر الاشجار المغروسة فيها للبقاء  
والتأيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا ينتفع  
بها الا حطبها أو الاشجار المغروسة المعدة لقلعها من وجه الارض ونقلها  
في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية وكل ما ليس (١) لقطعه  
مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

١ قوله وكل ما ليس الخ كاحول الرطبة والقصب ونقلها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع الاراضي  
والكروم له

## (مادة ٤٧٢)

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى توابعه التى لا بد له منها ولا تقصد الا لاجله يدخل فى البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق فى العقد  
فاذا بيعت دار بحقوقها ومرافقها دخل فى البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق المسيل وان لم ينص فى العقد على بيعها بحقوقها ومرافقها فلا تدخل الطريق الخاص بها ولا الشرب ولا المسيل

## (مادة ٤٧٣)

كل ما ليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل فى البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق فلا يدخل فى بيع الارض تبعا للزرع الذى نبت وله قيمة وانما يدخل الزرع الذى لم ينبت وما نبت ولا قيمة له

## (مادة ٤٧٤)

لا يدخل الثمر فى بيع الشجر الا اذا اشترطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل ما قلناه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر

## (مادة ٤٧٥ ١)

ما كان فى حكم جزء من المبيع بأن كان لا ينتفع بالمبيع الابنه فانه يدخل فى البيع بلا ذكر

فاذا بيعت بقرة حلوب لاجل لبنها يدخل فلوها الرضيع فى البيع تبعا

## مادة ٤٧٦

شراء الشجرة لاجل القرار يدخل فيه الارض القائمة عليها الشجرة وان قلعها المشتري فله أن يغرس فى مكانها شجرة غيرها وان اشتراها لاجل قلعها فلا تدخل فى بيعها الارض الحاملة لها ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما تنتهى اليه عروقها فان قلعها من وجه الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فانبت منها فهو للمشتري

## (مادة ٤٧٧)

وان اشترى شجرة للقلع وكان فى قلعها من الاصل ضرر للبائع بقطعها

من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انه دهم في قلعها حائط ضمن  
القائم مانثاً من قلعها

( مادة ٤٧٨ )

كل ما يدخل في البيع تبعا اذا هلك قبل التسليم لا يقابله شيء من الثمن فلو  
اشترى داراً فانهدم بناؤها قبل التسليم خير المشتري ان شاء أخذها بكل الثمن  
وان شاء ترك (١)

( مادة ٤٧٩ )

اذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له ملك الى الشارع فله المشتري ان  
يرده للبائع ان لم يعلم بذلك وقت البيع (٢)

( مادة ٤٨٠ )

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والتاج تكون  
حقاً للمشتري (٣)

### فصل

( في أداء الثمن )

( مادة ٤٨١ )

يجب على المشتري أن ينقد الثمن أولاً في بيع ساعه بنقد إن أحضر البائع  
الساعة ما لم يكن الثمن ديناً مؤجلاً على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار  
فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره (٤)

مادة ٤٨٢

اذا بيعت سلعة بمثلها أو نقود بمثلها يسلم المبيع والثمن معا

- ١ نقلها في هامش الاقروية من أول فصل في هلاك المبيع والثمن بنمره ٢٥٦
- ٢ نقلها في الحاشية من آخر باب ما يدخل في البيع من غير ذر ورواها ما يدخل اه نمره ٢٠٣
- ٣ يستفاد من الهندية في أو سط الفصل الثاني في ما يدخل في بيع الاراضى والكروم اه نمره ٣١
- ٤ نقله في الاقروية من أوائل الخيارات آخر نمره ٢٦٤

## ( مادة ٤٨٣ )

إذا كان الثمن مؤجلا الى أجل معلوم يلزم أدائه عند حلول أجله وان كان مقسطا على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فان تأخر المشتري عن أداء قسط لا تصير الاقساط الاخر حالة الا اذا كان ذلك، شروطا في العقد

## ( مادة ٤٨٤ )

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرامه حلول الاجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

## ( مادة ٤٨٥ )

إذا كان مكان أداء الثمن معيناً في العقد فان كان مما له محل وموئنة صح التعيين ويلزم أدائه في المكان المشترط أدائه فيه وان كان مما لا محل له ولا موئنة لا يصح التعيين ويجوز البيع

## ( مادة ٤٨٦ )

لا يجوز بأى وجه كان للمشتري أن يحبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا إذا استحق المبيع بالينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

## مادة ٤٨٧

إذا لم يدفع المشتري الثمن حالا ان كان معجلا أو عند حلول أجله ان كان مؤجلا فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع بباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب منه

## ( مادة ٤٨٨ )

لا يجوز للقاضي أن يسهل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسرا لا يقدر على الوفاء فينتظر الى الليرة

## مادة ٤٨٩

إذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك

## مادة ٤٩٠

إذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه

ولا يملكه لاحد غير المشتري الثابت الدين في ذمته مالم يسلطه على قبضه من المشتري فية قبضه منه أو يحيل عليه غريما له ليأخذ منه أو يوصى به لاحد فانه يصح تملكه لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

### فصل

( في ضمان المبيع عند الاستحقاق )

( مادة ٤٩١ )

البائع ضامن للمبيع بثمنه عند استحقاقه للغير ولو لم يشترط الضمان في العقد

( مادة ٤٩٢ )

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط (١)

( مادة ٤٩٣ )

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقا بظهور الاستحقاق (٢)

( مادة ٤٩٤ )

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكا للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع (٣)

( مادة ٤٩٥ )

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن إذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل

فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري

(١) نقلها في الهندية عن الخانية في أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد

البيع نمرة ١٢٨

(٢) هو ضمان الدرك ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف

ولا يرجع على بائعه مالم يرجع عليه ولا على الكفيل الخ من أوائله نمرة ١٩٢ وصرح به في جامع الفصولين من أوسط السادس عشر في الاستحقاق نمرة ٢٢٢

(٣) نقلها في الدر من أواخر الاستحقاق نمرة ٩٩

كما لو أثبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ما صار إلى حال لو كان غصباً للملك الغاصب به فلاحق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة<sup>(١)</sup>

#### مادة ٤٩٦

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع إلا إذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينة فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بنكول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

#### ( مادة ٤٩٧ )

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذو اليد الملك منه ولو كان مورثه فيتعدى إلى بقية الورثة فلا تسمع دعوى الملك من أحد منهم (٢) ومتى استحق المبيع من يد المشتري الأخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أدائه الثمن له بلا الزام القاضى إياه

#### ( مادة ٤٩٨ )

إذا أحوال البائع بالثمن على المشتري فدفعه إلى المحال ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بالثمن على البائع لاعلى المحال (٣) وإن كان قد اشتراه من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لا على الاصيل وإن كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري (٤)

(١) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ نمرة ١٩٤ وكذا في جامع الفصولين من أول السادس عشر والاقروية من أوسط باب الاستحقاق نمرة ١٨٤

(٢) يفهم من الدر أول الاستحقاق

(٣) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ نمرة ١٩٤

(٤) يستفاد من الاقروية من باب الاستحقاق في أوائله من أواخر نمرة ١٧٩

( مادة ٤٩٩ )

إذا استحق المبيع على المشتري بالينة فله استرداد الثمن بتمامه من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان ( ١ )

مادة ٥٠٠

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذي اشتراه به المشتري فليس له حق في طلب شيء من البائع زائدا عن الثمن الذي أداه إياه ( ٢ )

## فصل

( في حكم البناء والغراس )

( مادة ٥٠١ )

إذا بنى المشتري ( ٣ ) بناء في المبيع أو غرس فيه أشجارا ثم استحق المبيع بالينة رجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة البناء والغراس إن سلمها للبائع وتقوم قيمتهما قائمين غير مقلوعين يوم تسليمهما للبائع فإن رجع المشتري بالثمن ( ٤ ) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

( مادة ٥٠٢ )

إنما يرجع المشتري إذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما مالا يمكن تسليمه إليه ولا تبقى له قيمة بعد نقضه كالجص والطين ونحوهما فلا رجوع للمشتري بقيمته على البائع كما أنه لا رجوع له بقيمة ما أنفق في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو مرمة شيء في المبيع المستحق ونحو ذلك ( ٥ )

١ في جامع الفصولين من أوسط السادس عشر نمرة ٢١٩ بعد قوله شري بيتا ذا سقفين وقبضه وخرّب السقف الأعلى الى آخره ولو استحق الأعلى والأسفل بعد التخریب فالمستحق قيمته المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن اهـ

٢ نقلها في الحيرية من أوائل باب الاستحقاق نمرة ٢٢٣

٣ نقلها في الدر من أواخر الاستحقاق نمرة ٢٠٠

٤ نقلها في رد المحتار من أواخر الاستحقاق عند قول الشارح رجع بالثمن وقيمة البناء على البائع نمرة ٢٠٠ وهو قول الامام خلافا لها ومثله في جامع الفصولين في السادس عشر نمرة ٢١٨ والالتزومية نمرة ١٨٩

٥ يستفاد من الدر في أواخر الاستحقاق نمرة ٢٠١



## (مادة ٥٠٣)

إذا قلع المشتق البناء أو الشجر الذي كان قائما بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقض بالخيار أن شاء سلبه إلى البائع ورجع عليه بقيمته مبنياً غير منقوض ومفروسا غير مقلوع يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان (١)

## (مادة ٥٠٤)

إذا بنى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالماً بأن البائع لم يكن مالكا له وأنه باعه إليه بلا أمر مالكة فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والفراس وإنما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط

فإن كان المشتري جاهلا وقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغره البائع بقوله أمرني المالك بالمبيع فاشترى وغرس أو بنى في المبيع ثم استحقه مالكة وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والفراس (٢)

## (مادة ٥٠٥)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المشتق وبغير المشتري في الباقي إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بحصة المشتق سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أم لا أي سواء كان قيميا أو مثليا لتفرق الصفقة بعد التمام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بيعته قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضا وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ورجع بثمر المشتق (٣)

## مادة ٥٠٦

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم إن أحدث الاستحقاق عيبا في الباقي بغير المشتري إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بثمر

١ يستفاد حكمها من جامع الفصولين من السادس عشر في أوسطه نمرة ٢١٧

٢ يستفاد قل هذه المادة من الاقروية من أوسط الاستحقاق نمرة ١٨٩

٣ يستفاد حكمها من نمرة ٢١٢ من حاشية الدرد المحتار اهـ

المستحق وان لم يحدث عيباً في الباقي يأخذه المشتري بلا خيار ويرجع بحصة المستحق  
كثويين استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري  
يأخذ الباقي

#### مادة ٥٠٧

إذا بنى المشتري في المبيع ثم استحق منه جزء شائع ورد المشتري مابقي منه على  
البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وان استحق منها جزء بعينه فان  
كان البناء في ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وان كان في الجزء الآخر  
فلا يرجع بقيمته (١)

#### مادة ٥٠٨

إذا استحق أحد البديلين في المقايضة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبدل  
الآخر ان كان قائماً أو بقيمته ان كان هالكا لابقية المستحق (٢)

#### (مادة ٥٠٩)

ما يدخل في البيع تبعاً اذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع المشتري  
على البائع بحصته من الثمن (٣)

واذا استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من  
الثمن فلا يرجع بشيء بل يختار بين أخذ المبيع بكل الثمن أو تركه وان كان يجوز بيعه  
وحده كالشجر والبناء تكون له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع

#### (مادة ٥١٠)

اذا ولت الدابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالبينة فالمستحق يأخذها مع  
تاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة التاج

#### (مادة ٥١١)

اذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قيمته

١ يستفاد حكمها من الاقروية في أواخر الاستحقاق نمرة ١٩٠ هـ (٢) يستفاد  
حكمها من الاقروية من الاستحقاق نمرة ١٨٢ — (٣) يستفاد حكمها من أواخر  
الاستحقاق في رد المختار نمرة ٢٠٢

يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة و يرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن (١)

## فصل

(في رد المبيع بالعيب القديم)

(مادة ٥١٢)

البيع المطلق أى المجرد من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضى أن يكون المبيع سالما خاليا من كل عيب

(مادة ٥١٣)

يثبت خيار العيب للمشتري وان لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٥١٤)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيرا أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب فى أمثال المبيع عدمه (٢)

(مادة ٥١٥)

بشروط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديما

(مادة ٥١٦)

العيب القديم هو ما كان موجودا فى المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو فى يد البائع قبل التسليم (٣)

(مادة ٥١٧)

إذا ذكر البائع أن فى المبيع عيبا فاشتراه المشتري بالعيب الذى سماه له فلا خيار له

- 
- ١ حكما فى رد المختار من خاتمة فى آخر الاستحقاق
  - ٢ أخرج بالغالب ما لو كانت الامة ثيا مع أن الثبابة تنقص القيمة لكنه ليس بالغالب عدم الثبابة رد المختار من أول خيار العيب
  - ٣ يستفاد من رد المختار فى أوائل خيار العيب نمرة ٧٢

في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٥١٨)

اشترط البائع براءته من كل عيب أو من كل عيب به وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وإن لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فللمشتري رده بالحادث لا بالموجود

(مادة ٥١٩)

ما بيع بيعاً مطلقاً منقولاً كان أو عقاراً أو ظهر للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار إن شاء قبله بكل الثمن المسمى وإن شاء رده واسترد الثمن إن كان نقده للبائع

(مادة ٥٢٠)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير إن شاء قبلها بالثمن المسمى وإن شاء رد جميعها وليس له أن يرد المبيع وحده ويأخذ السالم (١)

(مادة ٥٢١)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفريقها ضرر فللمشتري أن يرد المبيع منها بحصته من الثمن سائماً وليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع

وإن كان في تفريقها ضرر فله أنه يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

(مادة ٥٢٢)

إذا كان المبيع كمية معينة من المكملات والموزونات ووجد في بعضها عيب بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فللمشتري أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المبيع وحده بحصته من الثمن (٢)

١ يستفاد حكمها وما بعدها من رد المختار من أوسط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عشرين وقبض أحدهما الخ نمرة ٩٣

(٢) هذا التفصيل أحد قولين وهو الفرق والاقيس وقيل الحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطلقاً بلارفق بين وعاء وعاءين وهو الاظهر والأصح كما في رد المختار من نمرة ٩٣ في أوسط خيار العيب

## ( مادة ٥٢٣ )

إذا وجد في الخطة أو الشعير أو غيرهما من الغلال ترابا فإن كان التراب قليلا بحيث لا يعد عيبا في العرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فاحشا ويعدّه الناس عيبا يخبر المشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن إن كان مقبوضا

## ( مادة ٥٢٤ )

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يردّه بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

## ( مادة ٥٢٥ )

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

## ( مادة ٥٢٦ )

يقدّر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بهم بأن يقوم المبيع سالما ثم يقوم عيبا وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسمى ويمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

## ( مادة ٥٢٧ )

إذا حدث في البيع زيادة مانعة من الرد كصنع الثوب المبيع والبناء والغرس في الأرض المبيعة ثم اطلع المشتري على عيب قديم في البيع فانه يرجع على البائع بنقصان العيب ويمتنع الرد ولو قبله البائع بالعيب الحادث

## ( مادة ٥٢٨ )

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان (١)

## ( مادة ٥٢٩ )

إذا أجر المشتري المبيع ثم وجد به عيبا فله تقض الاجارة ورده بعينه ولو رهنه ثم وجد به عيبا ليس له تقض الرهن وانما يردّه بعد فكه

## مادة ٥٣٠

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على البائع بنقصان العيب

(١) حكمها وما بعدها ذكره في رد المختار في أوسط خيار العيب نمرة ٨١ اهـ

## مادة ٥٣١

ان ظهر أن المبيع المغيب لا ينتفع به أصلاً يبطل البيع ويكون للشترى حق استرداد الثمن من البائع ان كان تقدمه اليه

## فصل

## في الغبن والتغريب

## مادة ٥٣٢

لا رد بغبن فاحش في البيع الا اذا غر أحد المتبايعين الآخر أو غره الدلال فان ثبت التغريب وتحقق أن في البيع غبنًا فاحشًا فللبغوبون فسخه والغبن الفاحش في العقار وغيره هو مالا يدخل تحت تقويم المقومين (١)

## مادة ٥٣٣

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بلا تغريب الا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٢)

## مادة ٥٣٤

اذا مات المغرور المغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغريب لوارثه (٣)

## (مادة ٥٣٥)

المشتري المغرور المغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد عليه بالغبن الفاحش سقط حق فسخه (٤)  
وأما تصرفه في بعض المبيع قبل عليه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي ورد مثل ماصرف في حاجته لومثلياً والرجوع بالثمن (٥)

١ هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرملي على جامع الفصولين من آخر السابغ والعشرين اهـ

٢ يستفاد حكمها من جامع الفصولين من آخر الفصل ٢٧ اهـ

٣ هذا ماجرى عليه مصنف التنوير بحثاً وقواه في رد المختار من المراجعة وبحث الرملي والمقدسي أنه يورث اهـ

٤ يستفاد من الاقروية من آخر فصل في الغبن والمحابة نمرة ٢٥٩

(٥) حكمها في الدر من أواخر المراجعة والتولية نمرة ١٥٩

## ( مادة ٥٣٦ )

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرر أو استهلك أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلاحق له في فسخ البيع ويلزمه جميع الثمن (١)

## باب السلم

## ( مادة ٥٣٧ )

السلم هو شراء ثمن آجل وهو المسلم فيه ثمن عاجل وهو رأس المال

## ( مادة ٥٣٨ )

حكم السلم ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن عاجلا ولرب السلم فيه آجلا

## ( مادة ٥٣٩ )

لا يصح السلم الا في الاشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قدرا ووصفا كالمكيلات والموزونات والمدروعات والعدييات المتقاربة وأما العدييات المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عددا الا بيمين كطول وغلظ ونحو ذلك

## ( مادة ٥٤٠ )

يشترط لصحة السلم ان كان المسلم فيه حنطة أو قطن أو خبز أو شعير أو غير ذلك من الغلال ونحوها أن تكون موجودة وقت العقد الى وقت التسليم فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

## مادة ٥٤١

شروط صحة السلم سبعة

الأول — بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعير أو نحو ذلك  
الثاني — بيان نوعه أى كونه بعليا أو مسقاويا (٢)

(١) يستفاد حكمها من زد المختار في أواخر المراجعة نمرة ١٦٠ عند قول المصنف وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه على قول الشارح بقى ما لو كان قيميا الخ ذكر ذلك استدلالا بما قيل في خيار الخيانة في المراجعة بحثا اهـ

(٢) الذى في مختار الصحاح مسقوى أى ما يسقى بالسبح من باب الولو فصل

الثالث — بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً  
 الرابع — بيان قدره وزناً وكيلاً وذرعاً وعداً فالمكيلات والموزونات والمنذوعات  
 والمعدودات تعين مقاديرها بالعد والوزن والكيل والذرع والمعدديات  
 المتقاربة تعين مقاديرها بالعد والوزن والكيل أيضاً وينبغي فى المنسوجات  
 تعيين طولها وعرضها ورقتها وثخنها وما ركب منها وصفتها (١)

الخامس — بيان الاجل وأقله شهر فى السلم  
 السادس — بيان قدر رأس المال ان كان مكيلاً أو موزوناً أو عددياً غير متفاوت  
 السابع — بيان مكان الايفاء فيما له حمل ومؤنة

#### مادة ٥٤٢

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولو عيناً قبل الافتراق

#### ( مادة ٥٤٣ )

إذا اشترط الايفاء فى مدينة فكل محلاتها سواء فى الايفاء حتى لو اوفاه فى محلة فيها برى.  
 وليس له أن يطالبه فى محلة أخرى وإن كانت المدينة متسعة بأن بلغت نواحيها فرسخاً  
 يشترط أن يعين للايفاء ناحية منها (٢)

#### مادة ٥٤٤

مالا حمل له ولا مؤنة لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيوفيه حيث شاء ولوعين  
 مكاناً تعين

#### ( مادة ٥٤٥ )

إذا أبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

#### ( مادة ٥٤٦ )

لا يجوز للمسلم اليه التصرف فى رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن يتصرف  
 فى المسلم فيه قبل استلامه بنحو بيع وشراء (٣)

(١) صرح به فى الدر من أوائل السلم نمرة ٢٠٤

(٢) حكها فى الدر وحاشية رد المحتار من أوائل السلم نمرة ٢٠٧

(٣) حكها فى الدر من أوسط السلم نمرة ٢٠٩



يطل الاجل بموت المسلم اليه لاجل بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركته  
المسلم اليه حالا (١)

## فصل

( في بيع الوفاء )

( مادة ٥٤٨ )

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد  
الثن الى المشتري أو أداه الدين الذي هو عليه يرد له العين المبيعة وفاء

( مادة ٥٤٩ )

لا يجوز للمشتري وفاء ان ينتفع بالمبيع الا باذن البائع ويضمن ما اكله بغير  
إذنه من ثمرة او ما أتلفه من شجرة ( ٢ )

( مادة ٥٥٠ )

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاء لشخص آخر فلو  
باعها البائع لآخر يعبأ بآتا توقف البيع على اجازة مشتريها وفاء ولو باعها  
المشتري فللبائع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري اعادة يده عليها  
حتى يستوفى دينه (٣)

( مادة ٥٥١ )

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد مادفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع  
المشتري على ان يرد له المبيع اذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت  
وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمر البائع ببيع المبيع وتضاء الدين  
من ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم عليه (٤)

(١) حكمها في الدر من أوائل السلم نمرة ٢٠٦

(٢) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أواخر الصرف نمرة ٢٤٦

(٣) حكمها في الدر من بيع الوفاء نمرة ٢٤٧

(٤) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن نمرة ٢٦٩

## ( مادة ٥٥٢ )

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته

وإن كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

## مادة ٥٥٣

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع بتعديه وإن كان بدون تعديه فلا تلزمه الزيادة (١)

## ( مادة ٥٥٤ )

إذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء (٢)

## ( مادة ٥٥٥ )

ليس لسائر الغرماء أن يزاحموا المشتري في المبيع وفاء حتى يستوفى دينه من المبيع

## فصل

## ( في الاستصناع )

## ( مادة ٥٥٦ )

الاستصناع (٣) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع (٤)

## ( مادة ٥٥٧ )

ينعقد الاستصناع على العين لا على عمل الصانع (٥)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن نمرة ٢٦٦

(٢) يستفاد من الدر في بيع الوفاء أواخر الصرف نمرة ٢٤٧

(٣) يستفاد حكمه من أواخر السلم من شرح الدر مع حاشية رد المحتار نمرة ٢١٢

(٤) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد عقد الاستصناع فيه من طرف الصانع اهـ

(٥) يستفاد هذا من الدر في أواخر السلم نمرة ٢١٣

( مادة ٥٥٨ )

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به التعامل (١)  
ويشترط لصحته بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

( مادة ٥٥٩ )

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه اذ ضرب له شهرا فاكثر فيكون سلبا  
تعتبر فيه شرائط السلم (٢)  
وكذلك ما جرى به التعامل اذا ضرب له اجل وكان شهرا فاكثر يعتبر سلبا (٣)

( مادة ٥٦٠ ) .

لا يلزم في الاستصناع تعجيل الثمن (٤)

مادة ٥٦١

لا يتعين المبيع للآمر قبل اختياره له فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية  
الآمر كما يجوز للآمر أخذه وتركه بخيار الرؤية (٥)

مادة ٥٦٢

اذا ضرب للاستصناع أجلا شهرا فأكثر صار سلبا سواء جرى فيه تعامل  
أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم الصانع المصنوع على الوجه  
الذي عليه في السلم (٦)

مادة ٥٦٣

اذا ضرب للاستصناع أجلا أقل من شهر إن جرى فيه تعامل كان استصناعا صحيحا  
وان لم يجر فيه تعامل إن ذكر الاجل على وجه الاستعجال كان استصناعا صحيحا أيضا  
وان ذكره على وجه الاستمهال فهو استصناع فاسد (٧)

- (١) يستفاد حكمه من حاشية رد المختار أواخر السلم نمرة ٢١٢
- (٢) يستفاد حكمه من الدر حاشية رد المختار من أواخر السلم نمرة ٢١٤
- (٣) يستفاد حكمها من حاشية رد المختار من أواخر السلم نمرة ٢١٢
- (٤) يستفاد حكمها من رد المختار أواخر السلم نمرة ٢١٣
- (٥) يستفاد حكمها من الدر أواخر السلم نمرة ٢١٣
- (٦) يستفاد حكمها من الدر حاشية رد المختار من أواخر السلم نمرة ٢١٢
- (٧) يستفاد حكمه من رد المختار أواخر السلم نمرة ٢١٢

# كتاب الاجارة

## الباب الاول فى عقد الاجارة

### الفصل الاول

( فى عقد الاجارة وشرايط صحتها وبيان مدتها )

مادة ٥٦٤

عقد الاجارة هو تملك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة فى الشرع ونظر العقلاء بموضع يصلح أجرة (١)

مادة ٥٦٥

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الأعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدمة والعملة وأرباب الحرف والصنائع (٢)

مادة ٥٦٦

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقدین بأن يكون كل منهما عاقلاً عيماً ويشترط لنفاذها كون العاقدین عاقلين غير محجورين وكون المؤجر مالكا لما يؤجره أو وكيله أو وليه أو وصيه (٣)

مادة ٥٦٧

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة بوجه لا يفضى الى المنازعة وبيان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات فان اختلف شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة (٤)

١ يستفاد حكمها من الدر أول الاجارة نمرة ٣

٢ يستفاد من الهندية فى أواخر الباب الأول من الاجارة نمرة ٣٩٤

٣ يستفاد من الهندية فى أواخر الباب الأول من الاجارة نمرة ٣٩٣

٤ يستفاد من الهندية من أواخر الباب الأول من الاجارة نمرة ٣٩٣ ويستفاد من

تنقيح الحامدية من الاجارة نمرة ١٢٧ ومن رد المختار فى أوائل الاجارة نمرة ٣

## الفصل الثاني

( في الأجرة وبيان شروط لزومها )

( مادة ٥٦٨ )

يصح اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها وتقسيطها الى أقساط تؤدي في أوقات معينة (١)

مادة ٥٦٩

لا تلزم الأجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها به إلا إذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزة (٢)  
فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تملك فيها الأجرة بشرط تعجيلها ولو عمل المستأجر الأجرة في الاجارة المنجزة بأن دفعها للوئجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه (٣)

مادة ٥٧٠

إذا اشترط تعجيل الأجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد وللوئجر أن يتمتع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الأجرة وله أن يفسخ عقد الاجارة عند عدم الايفاء من المستأجر

( مادة ٥٧١ )

يجوز للاجير أن يتمتع عن العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الأجرة

مادة ٥٧٢

إذا اشترط تأجيل الأجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر إن ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجير إيفاء العمل إن وردت الاجارة على العمل ولا تلزم الأجرة إلا عند حلول الاجل في صورتين وإن كان قد أوفى العمل

١ يستفاد من رد المختار نمرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة

٢ يستفاد من الدر في أوائل الاجارة نمرة ٧

٣ يستفاد من الدر في الباب المذكور نمرة ٨ من أوائل الاجارة

## مادة ٥٧٣

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفائه المنفعة فعلاً أو بتمكنه من إستيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها  
فإن قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة من متاع المؤجر لزمه أجرها ولو لم يسكنها

## مادة ٥٧٤

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب الاجرة بها على المستأجر إلا إذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك لها وانتفع بها  
إنتفاعاً حقيقياً  
فإن لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكيها فلا أجره عليه وإن استوفى المنفعة (١)

## مادة ٥٧٥

إذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً لزمه أجر المثل بالغاما بلغ  
وإن وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل من أجر المثل ومن المسمى إن وجد مسمى معلوماً

## الباب الثاني

(في إجارة الدواب للركوب والحمل)

### الفصل الاول في اجارة الدواب للركوب

## مادة ٥٧٦

من استأجر دابة للحمل فله أن يركبها وإن استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها وإن حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكها مصرح به في رد المختار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب

الاجر لدار قبضت الخنمرة ٧

(٢) صرح بها في الهندية في أواخر السادس والعشرين في استئجار الدواب

للركوب خنمرة ٤٧٦

## مادة ٥٧٧

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربة في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (١)

## مادة ٥٧٨

لا يجوز لمستأجر الدابة أن يتجاوز بها المحل المعين مقدار مالا يتسامح فيه الناس بلا إذن صاحبها ولا أن يذهب بها الى محل آخر ولا أن يستعملها أزيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلا إذن صاحبها أو ذهب بها الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

## ( مادة ٥٧٩ )

من استأجر حيوانا ليذهب به الى محل معين وكانت طرقه متعددة فله أن يذهب من أى طريق شاء من الطرق المسلوكه فان ذهب (٣) من طريق غير الذى عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فلن كان الطريق الذى سلكه أصعب من الطريق الذى عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وإن كان مساوياً له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

## ( مادة ٥٨٠ )

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سير عنيفا (٤) فان ضربها أو كبها بلجامها أو سيرها سيرا عنيفاً فوق المعتاد فعطبت فعليه ضمان قيمتها

- (١) يستفاد من الهنديه من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب نمرة ٤٧٤
- (٢) يستفاد حكم الوجه الأول وما بعده من الخانية من أوائل فصل في إجارة الدواب نمرة ٣٢٦ ومثله في الهنديه بعد ورقة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل الضمان نمرة ٤٧٩ — (٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهنديه بعد ورقتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان نمرة ٤٨٠
- (٤) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة نمرة ٢٥ وكذا الفقرة بعدها

## الفصل الثاني

( في إجارة الدواب والعربات للحمل )

( مادة ٥٨١ )

يجوز إجارة الدواب والعربات للحمل بشرط بيان ما يحمل عليها وتعيين المسدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه (١)  
ويجوز استجارها للحمل بدون تعيين مقداره ولا الإشارة اليه وينصرف إلى المعتاد (٢)

مادة ٥٨٢

من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها لا أكثر منها (٣)  
فمن استأجر دابة للحمل وبين نوع ما يحمله وقدره وزنا فله أن يحملها حملاً مساوياً له في الوزن أو حملاً أخف منه وزناً لا أكثر منه

مادة ٥٨٣

إذا حمل المستأجر الدابة حملاً مساوياً للحمل المسمى فعطبت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذه المسمى فعليه الضمان وإن استويا وزناً كما لو سمي حنطة فحمل مقدارها حديداً أو حجراً وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذه المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها تبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل فإنه يضمن (٤)

مادة ٥٨٤

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحقه بالعقد فإن خالف وحملها زيادة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فعطبت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه  
وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وعطبت هي والمسمى معاً ضمن المستأجر قدر الزيادة لاجتماع القيمة  
وإنما يضمن المستأجر إن كان هو الذي باشر الحمل بنفسه فإن حملها صاحبها بيده

(١) يستفاد من الهندية أن أوائل ما يجوز من الإجارة وما لا يجوز نمرة ٤٣٤

(٢) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قبله نمرة ٣٥٥

(٣) يستفاد حكماً من الدر من باب ١٠ يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً

فيها في أوسطه

(٤) حكماً يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط ما يجوز من الإجارة نمرة ٢٢



وحده فلابضمان على المستأجر وان حملها ووضعها الحمل عليها معا وجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها (١)

مادة ٥٨٤

من استأجر دابة لنقل حمل له الى محل معين باجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول الى المحل المقصود فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار ان شاء نقض الاجارة وان شاء تريض الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بدابة أخرى (٢)

مادة ٥٨٥

وضع الحمل عن الدابة على المكاري (٣) ونفقتها على صاحبها (٤) فان علفها المستأجر أو سقاها بلا إذن صاحبها فهو متبرع لارجوع له عليه بما أنفقته

## الباب الثالث

( في اجارة الآدى للخدمة والعمل )

مادة ٥٨٦

يجوز اجارة الآدى للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفيته

( مادة ٥٨٧ )

الاجير قسمان خاص ومشارك (٥)

مادة ٥٨٨

الاجير الخاص هو الذى يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر عملا مؤقّتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قدم ذكر العمل في العقد على الوقت

(١) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرود المختار نمرة ٢٤

(٢) يستفاد حكمها من السادس والعشرين من أوائله نمرة ٤٧٤ من الهندية .

(٣) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة نمرة ٤٤١

(٤) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر نمرة ٤٤٠

(٥) يستفاد حكمها من أول باب ضمان الاجير نمرة ٣٥ من هامش الطحطاوى

أما لو قدم الوقت على العمل كأن استأجر شهرا لرعى غنمه فلا يشترط التخصيص بل انتفاء التعميم ويستحق الأجرة إن حضر للعمل مع تمكنه منه وإن لم يعمل (١)

( مادة ٥٨٩ )

ليس للاجير الخاص أن يعمل في مدة الاجارة لغير مستأجره وإن عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ماعمله وليس له أن يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة حتى لا يصلى النافلة (٢)

( مادة ٥٩٠ )

الاجير المشترك هو الذى يعمل لا لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين عملا غير موقت أو عملا موقتا بلا اشتراط التخصيص عليه ( ٣ )  
والاجير المشترك لا يستحق الأجرة الا اذا عمل

## الفصل الاول

( فى الاجير الخاص )

مادة ٥٩١

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتمكنه منها سواء خدم أو لم يخدم وكذلك الاستاذ ذا اسوَجَر لتعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه وتمكنه من التعليم سواء علم التليذ أو لم يعلم  
فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التليذ ( ٤ )

مادة ٥٩٢

اذا كانت مدة الخدمة معينة فى العقد وفسخ المخدم الاجارة قبل انقضاء المدة

( ١ ) يستفاد من الدرورد المختار من ضمان الاجير نمرة ٤٣

( ٢ ) يستفاد من الدرورد المختار من ضمان الاجير نمرة ٤٤

( ٣ ) يستفاد من الدرمن أوائل باب ضمان الاجير نمرة ٣٥ بها مش الطحطاوى

( ٤ ) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوسط باب ضمان الاجير نمرة ٤٣

بلا عذر ولا عيب في الخادم يوجب فسخها وجب على المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها

#### مادة ٥٩٣

اذا لم تكن المدة معينة في العقد حتى فسد لجهالتها فلكل من العاقدین فسخها في أى وقت أراد وللخادم أجره مثله مدة خدمته

#### مادة ٥٩٤

اذا لم تكن أجره الخادم مقدرة في العقد فله أجر مثله مقدار على حسب العرف

#### ( مادة ٥٩٥ )

لا يلزم المخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه سواء اشترط ذلك عليه أم لا ( ١ )

#### مادة ٥٩٦

يجوز استئجار الظئر أى المرضعة بأجرة معينة وبطعامها وكسوتها وتكسى من أوسط الثياب (٢)

#### مادة ٥٩٧

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه واصلاح طعامه (٣)

#### ( مادة ٥٩٨ )

اذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فأرضعت من غيرها فلا تستحق الاجرة وان لم يشترط ذلك عليها وأرضعت من غيرها بأجرة أو بغير أجره فانها تستحق الاجرة (٤)

( ١ ) جواز الاشتراط تفريع من الحوى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه ابى الليث واعترضه السيد الطحطاوى بالفرق بين ما اذا كان بلا شرط للجريان العرف وما اذا كان بشرط ومال ابن عابدين الى بحث الحوى

( ٢ ) يستفاد من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٣ بهامش رد المختار

( ٣ ) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدر نمرة ٣٣ بهامش رد المختار

( ٤ ) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٤ بهامش رد المختار

## (مادة ٥٩٩)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا وللمستأجر أن يفسخها أيضا  
بسبب موجب لفسخها (١)

## مادة ٦٠٠

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل  
لم يلتقم ثدى غيرها فأنها تجبر على ارضاعه

## (مادة ٦٠١)

إذا ماتت الظئر أو مات رضيعها افسخت الاجارة ولا تنفسخ بموت والد الرضيع (٢)

## الفصل الثانى

## فى الاجير المشترك

## مادة ٦٠٢

يجوز استئجار الصانع أو المقاون لعمل بناء مع تعيين أجرته فى كل يوم بدون  
مقدار العمل أو مع تعيين أجرة كل ذراع أو متر يعمله أو بالمقاوله على العمل كله  
مع بيان مقدار العمل طولا وعرضا وعمقا

## (مادة ٦٠٣)

انما تصح الاجارة أو المقاوله على عمل البناء اذا كانت الآلات والمهمات اللازمة  
للعارة من صاحب العمل أما إن كانت من المعمارى بأن استأجر ليعمله كذا بآلات  
من عنده بأجرة كذا فانه لا يجوز واذا عمر المعمارى يكون له أجرة مثل عمله وما اتفق  
من ثمن الآلات (٣)

## (مادة ٦٠٤)

إذا عمل المهندس رسما أو مقايسة أو بشر ادارة العارة بأمر صاحبها وكان قد  
سعى له أجرة على ذلك فله الاجر المسمى

- 
- (١) يستفاد من الدر أواسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٣ بهامش رد المختار  
(٢) يستفاد حكمها من الدر من أواسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٣ بهامش رد المختار  
(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواسط الاجارة نمرة ١٣٧ —

## (مادة ٦٠٥)

إذا لم يعين صاحب العمل اجرة للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقدراً على حسب العرف والزمن الذي استغرقه في عمله (١)

## (مادة ٦٠٦)

يفسخ استئجار الصانع بوجود عذر معتبر يمنعه عن العمل ولا يفسخ ما لم يفسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى الفسخ (٢)

## (مادة ٦٠٧)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذي التزم في العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٣) وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك في يد من استأجره أو قاوله (٤)

## مادة ٦٠٨

لا يجوز للصانع الذي التزم عملاً بالمقاول أن يطلب بعد العقد زيادة عن الاجر المسمى كما لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شيء منه

## مادة ٦٠٩

ليس للصانع أو المقاول الثاني أن يطالب صاحب العمل بشيء مما يستحقه الاجير أو المقاول الأول الا اذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

## (مادة ٦١٠)

ليس للصانع أو المقاول أن يطلب شيئاً من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عجل له صاحب العمل الاجرة أو شيئاً منها جاز انما اذا كانت العمارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن

(١) يستفاد حكمها من قيل أو اخر اجارة تنقيح الحامدية نمرة ١٥٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرود المختار من فسخ الاجارة نمرة ٥١ و ٥٢

(٣) يستفاد من الدر من كتاب الاجارة نمرة ١١ وفي الاقروية من أو اخر ضمان

الاجير المشترك والخاص نمرة ٣٢٩ شرط ان يقصر بنفسه ضمن بدفعه الى غيره والا فلا

(٤) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحين كما يستفاد من الاقروية من أو اخر

ضمان الاجير المشترك والخاص نمرة ٣٢٩

يطلب الاجر عن القدر الذى عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عدم الشرط (١)

(مادة ٦١١)

إذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فإن  
كان العمل فى ملك صاحب العمل وتلف فللصانع أجر ماعمله بمحضته لوجود التسليم حكماً (٢)

مادة ٦١٢

الاجير الخاص أمين فإن هلك الشيء فى يده بدون تعديه أو تقصيره أو إهماله فلا  
ضمان عليه (٣)

مادة ٦١٣

الاجير المشترك ضامن للشيء ان هلك فى يده بصنعه وان هلك بلا صنعه فلا  
ضمان عليه ان كان هلاكه بأمر لا يمكن التحرز منه والا ضمن (٤)

(مادة ٦١٤)

من كان من أرباب الصنائع لعمله أثر فى العين كالخياط ونحوه جاز له حبسها وعدم  
تسليمها حتى يستوفى أجرته ان كانت الاجرة حائلة فإن تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا  
أجر له وان كانت مؤجلة فليس له حبسها فان حبسها فتلفت فعليه قيمتها (٥)

(مادة ٦١٥)

من ليس لعمله أثر من أرباب الحرف والصنائع كالحمال ونحوه فليس له حبس  
العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها  
محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنها غير محمولة ولا أجر عليه (٦)

(١) يستفاد حكم هذه المادة بتامها من أوسط كتاب الاجارة نمرة ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوسط كتاب الاجارة ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرين فى بيان حكم الاجير

الخاص والمشارك نمرة ٤٨٦

(٤) هذا على قول صاحبين المفتى به كما يستفاد من الهندية من المحل الذى قبلوه من نمرة ٤٨٧

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثانى نمرة ٣٩٧

(٦) يستفاد من الدرر فى أواخر كتاب الاجارة نمرة ١١

## مادة ٦١٦

إذا تلف الحال في أثناء الطريق ما كان يحمله اتلاقا يستوجب ضمانه بان سقط منه بجناية يده فليستأجر أن يضمه قيمته في المسكان الذي حمله معه ولا أجر عليه له وان شاء ضمنه في المسكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الاجرة بقدر المسافة (١)

فان انتهى الى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلف فللأجر ولا ضمان عليه

## مادة ٦١٧

يلزم الحال ادخال الحمل الى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعد له في الدار (٢)

## مادة ٦١٨

إذا باع الدلال مالا لآخر بنفسه نجب أجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كان على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما (٣)

## مادة ٦١٩

إذا باع الدلال متاعا لأحد بشمن أزيد من الثمن الذي أمره به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الاجرة  
وإذا استحق المبيع الذي باعه الدلال أو رد بعيب فله الاجرة وان كان قد أخذها فلا تسترد منه (٤)

١ يستفاد من أوائل ضمان الاجير في الدر وحاشية الطحطاوى نمرة ٣٧ ومثله في جامع الفصولين من أواخر الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الحال نمرة ١٧٦ وجعل نفى الضمان في قوله فان انتهى الى المحل الخ قول محمد الآخر وفي قوله الاول وقول أبي يوسف عليه الضمان أيضا اه

٢ يستفاد من أواخر كتاب الاجارة من الدر نمرة ١١

٣ يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً نمرة ٤٢

٤ يستفاد من الاقروية من اوسط كتاب الاجارة أول نمرة ٣٠٥

## الباب الرابع

( في اجارة الدور والخوانيت )

مادة ٦٢٠

يجوز اجارة الدور والخوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها لعرف البلدة (١)

( مادة ٦٢١ )

يجوز استئجار الدار أو الخانوت وهي مشغولة بمتاع المؤجر ويجبر على تفرغها وتسليمها فارغة للمستأجر (٢)

مادة ٦٢٢

من استأجر داراً أو خانوتاً فله ان يسكنها وان يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٣)  
ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر الا بأذن المالك

مادة ٦٢٣

يجوز استأجر دار أو أرض أن يعيرها ويودعها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بأكثر لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو كانت من جنسها لا تطيب له الزيادة (٤)

( مادة ٦٢٤ )

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغير مؤجرها بعد قبضها وقبله ان كانت عقاراً وليس له اجارتها قبل القبض بل بعده ان كانت منقولة (٥)

١ صرح به في الدر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها نمرة ١٧

٢ استفاد من الدر أوائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها نمرة ١٦

٣ استفاد من الدر وحاشية رد المختار أول الباب المذكور قبله نمرة ١٧

٤ استفاد حكمها من الهندية أوائل الباب السابع في اجارة المستأجر نمرة ٤٠٨

٥ استفاد حكمها من الدر ورد المختار من أوائل مسائل شتى الاجارة نمرة ٥٦



## مادة ٦٢٥

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط تعجيله أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فان كانت قد تغيرت بفعله أو فعل غيره تغير ايجل بالسكنى فالمستأجر مخير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة (١)

## ( مادة ٦٢٦ )

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المنتفع بها بلا اذن مالك رقبها (٢) تنهى بانتهاء مدة الاجارة المعقود بينه وبين المالك ويترتب على انفساخ عقد المستأجر الاول انفساخ العقد الذي عقده مع المستأجر الثاني

## مادة ٦٢٧

المستأجر الذي آجر لغيره العين المنتفع بها ملزوم بالاجرة لمالكها وليس للمالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا أحاله المستأجر عليه أو ولاء بقبضها من المستأجر الثاني (٣)

## مادة ٦٢٨

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميم ما اختل من بنائها واصلاح ميازيبها وان كان ذلك عليه لاعلى المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها (٤)

١ يستفاد هذا من حاشية الطحطاوى في اوائل الاجارة نمرة ٤  
٢ قوله بلا اذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لا تنتهى بانتهاء الإلوى لانهم علوا انفساخ الثانية بانتهاء الاولى يكون المستأجر الاول صار فضوليا فيما بقى من المدة بعد المدة الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبة لم يصر كذلك والعلة المذكورة نقاه الحموى عن الوولو الجبه في آخر القولة المكتوبة على قول الاشياء الصحيح . ان الاجارة اذا انفسخت تنفسخ الثانية من أواخر كتاب الاجارة نمرة ٦٤ اه

٣ يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب نمرة ١٤٠

٤ يستفاد حكمها من آسابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهندية

## مادة ٦٢٩

إذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلية كخراب الدار أو يخل بالمنفعة كانهدام جزء منها يؤثر هدمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فان فسخ بحضرة رب الدار سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا (١)  
فاذا بنيت الدار وأصلح الخلل الذي فيها فلا خيار للمستأجر

## مادة ٦٣٠

إذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر. ويأزمه الاجر المسمى (٢)

## مادة ٦٣١

إذا احتاجت الدار المستأجرة لعماة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العماة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه (٣)

## مادة ٦٣٢

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استيفائه المنفعة مدة الاجارة ولا أن يحدث في العين المؤجرة تغييرا يمنع من الانتفاع بها أو يخل بالمنفعة المعقود عليها

(١) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوائل فسخ الاجارة نمرة ٤٨ و ٤٩

ومن الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة نمرة ٤٤٣

(٢) يستفاد من رد المختار من المحل الذي سبق نمرة ٤٨ ومن الدر نمرة ٤٩

(٣) يستفاد اخر هذه المادة من الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة

نمرة ٤٤٣ المقدمة

## مادة ٦٣٣

إذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له ونزع منها بيتا من بيوتها  
رفع عن المستأجر من الاجر بقدر حصته  
وكذلك الحكم اذا شغل المؤجر بمتاعه بيتا من بيوت الدار المستأجرة  
فإن حصته تسقط من الاجرة المسماة ( ١ )

## ( مادة ٦٣٤ )

إذا عرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بان غصبت  
الدار المستأجرة منه ولم يتمكن بأى وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت  
الاجرة عن المستأجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره ( ٢ )

## • ( مادة ٦٣٥ )

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك ممكنا له فلا تسقط عنه  
الاجرة ولو أمكنه ذلك بانفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الاجرة

## ( مادة ٦٣٦ )

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه فقائه الانتفاع بها أو بعضها  
ولا بينة له وأنكر المؤجر ذلك يحكم الحال بينهما فان كانت الدار بيد المستأجر  
فالقول للمؤجر وان كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

## مادة ٦٣٧

يجب على المستأجر أن يعتنى بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له  
ان يحدث بها تغييرا بدون إذن مالكيها ( ٣ )

- ( ١ ) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة فمرة ٤٢٢ ومنها  
من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخره فمرة ٤٥٧ وكذا الفقرة قبلها
- ( ٢ ) يستفاد حكمها وما بعدها من المادتين من كتاب الاجارة من الدر وحاشية  
رد المحتار من أوسطه فمرة ٨
- ( ٣ ) يستفاد حكمها من أوائل باب مايجوز من الاجارة من الدر ورد المختار فمرة ١٨

(مادة ٦٣٨)

التعميرات التي انشاها المستأجر باذن المؤجر ان كانت عائدة لاصلاح المؤجر وصيائمه عن الخلل فللمستأجر الرجوع بها على المؤجر وان لم يشترط الرجوع بها عليه وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها الا اذا اشترطه (١)

ماده ٦٣٩

ازالة الاتربة والزباله التي تراكم في مدة الاجارة تازم المستأجر (٢)

ماده ٦٤٠

يجوز لمستأجر الدار أو الاراضى أن يستوفى عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دونها وليس له أن يتجاوزها الى ما فوقها فلا يجوز لمستأجر حانوت للطيارة أن يعمل فيه صنعة حداد (٣)

(مادة ٦٤١)

اذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار أو الحانوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتنبيه عليه بالتخليه

(مادة ٦٤٢)

اذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجرا المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوته رضا وقبولا للزيادة فيلزمه أجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن ينقل فيها متاعه لتخليه الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوته (٤)

- 
- (١) يستفاد حكما تفصيلا من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الاجارة نمرة ١٦٣  
 (٢) يستفاد من رد المختار من أواخر نمرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة — (٣) يستفاد من الدرر المختار من باب ما يجوز من الاجارة نمرة ١٧ ونمرة ١٨ — (٤) يستفاد حكما من العبارة الاولى في الخاتمة من أوسط فصل في الالفاظ التي يعتقد بها الاجارة من آخر نمرة ٢٦٧ وأول نمرة ٢٦٨ ومثله في الاقروية عنها من أوسط كتاب الاجارة نمرة ٢٩٨ والعبارة الثانية فيها وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى مافي الدرر من مسائل شتى الاجارة نمرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل مافي الخاتمة أولا عن السارخانية في النمرة المذكورة

## مادة ٦٤٣

إذا مضت مدة الإجارة وسكن المستأجر بعدها شهرا أو أكثر يلزمه أجر المثل فيه إن كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفا أو لیتيم

## مادة ٦٤٤

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفا أو لیتيم يجب عليه أجر المثل وإن لم تكن كذلك فلا أجر عليه إلا إذا تقاضاه صاحب الدار بالإجارة وسكن فيها بعد ما تقاضاه وكان مقرأه بالملك ولم يصرح بنفی الرضا بالاجر ( ١ )

## مادة ٦٤٥

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالمرتهن إذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها بتأويل ملك كبيت مشترك سكنه أحد الشركاء فلا يجب الإجر على الساكن وإن كان ذلك معداً للاستغلال مالم يكن وقفاً أو لیتيم

## مادة ٦٤٦

بيع العين المأجورة يتوقف نفاذه على إجازة المستأجر فإن أجازها جاز وإن لم يجزه يبقى موقوفاً إلى أن يسقط حق المستأجر

## ( مادة ٦٤٧ )

تفسخ الإجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر إذا عقدها لنفسه لا لغيره بالتوكيل عنه فإن مات الوكيل بإجارة أو استئجار فلا تبطل الإجارة بموته

## ( مادة ٦٤٨ )

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد عجل الإجرة لمئة لم تستوف المنفعة فيها فله حبس العين المأجورة إلى استيفاء ما عجله فإن مات المؤجر مديونا وليس

---

( ١ ) يستفاد من الدرر المختار في أوسط مسائل شتى الإجارة نمرة ٥٥

له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بثمنها من سائر الغرماء  
ان كانت العين في يده فيستوفي حقه من ثمنها وما زاد للغرماء وان نقص للمستأجر  
شيء مما عجله يكون في الناقص اسوة الغرماء

(مادة ٦٤٩)

اذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل ان كان المأجور  
معددا للاستغلال والا فلا يجب عليه شيء إلا اذا كان في ورثة المؤجر صغير  
فيجب عليه أجر مثل حصته وان لم يطلبه هذا اذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة  
أما لو سكن بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكنائه بعده بلا فرق  
بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٦٥٠)

تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين  
المؤجرة سواء ثبت الدين ببيئة أو باقرار المؤجر ويتوقف انفساخها على قضاء  
القاضي بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (١)

(١) صرح قاضيان بأن فسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر يتوقف على  
القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذكر ذلك مطلقا بلا تقييد بثبوته بالاقرار بل علل  
ذلك بتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر ولأن هذا العذر مشتبه  
يحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء  
كما في خيار البلوغ وغير ذلك فتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر  
أجرة الدار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما فهذا يفيد توقف الانفساخ على القضاء  
حتى في صورة ثبوت الدين بالبيئة ثم ذكر اختلافا في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول  
بأنه يباع المأجور فينفذ بيعه فتفسخ الاجارة أى ضمنا وذكر بعده أنه يفسخ الاجارة  
أولا ثم يبيع المأجور وتقديم الأول يفيد ترجيحه على اصطلاحه ذكر ذلك في أول  
نمرة ٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقض به الاجارة وصرح في رد المختار من أوائل باب  
فسخ الاجارة عن شرح الزيادات للسرخسي أن الاجارة تفسخ ضمن القضاء بنفاذ  
البيع وانه المختار نمرة ٥٠

وانما تفسخ الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما عجله المستأجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد منه للفرمان. وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما عجله المستأجر أو أقل منه فلا تفسخ الاجارة

## الباب الخامس

### في اجارة الاراضى

#### مادة ٦٥١

تصح اجارة الأرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بأن يزرع ما بداله فيها (١)

#### مادة ٦٥٢

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر ان كان الزرع بقل لا يدرك أو ان حصاده وكان مزروعا فيها بحيث ان كان الزرع القائم بالأرض ملكا للمستأجر جازت اجارة الارض له

وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤمر بحصاده وتسليم الارض فارغة للمستأجر (٢)

#### (مادة ٦٥٣)

اذا كان الزرع القائم بالأرض مزروعا فيها بغير حق فلا يمنع ادراكه من صحة اجارة الارض لغير صاحب الزرع ويجبر صاحبه على قلمه ولو كان بقل

#### مادة ٦٥٤

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع غير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد

- 
- ١ يستفاد من أوائل ما يحوز من الاجارة نمرة ١٨ من الدر
  - ٢ يستفاد حكمها بتمامها من الدر ورد المختار من النمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعدها نمرة ١٩

الزراع فيه وتصبح الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر في الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما بحق أو بغير حق مدركا أو غير مدرك (١)

#### مادة ٦٥٥

للمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما في العقد (٢)

#### ( مادة ٦٥٦ )

من استأجر أرضا سنة ليزرع فيها ماشاء فله أن يزرعها زرعين شتويا وصيفيا (٣)

#### ( مادة ٦٥٧ )

إذا غلب الماء على الارض المؤجرة فاستبحرت ولم يمكن زرعها أو انقطع الماء عنها فلم يمكن ربيها فلا تجب الاجرة أصلا وللمستأجر فسخ الاجارة (٤)

#### ( مادة ٦٥٨ )

إذا زرع الارض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصة ما مضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصة ما بقى من المدة بعد هلاكه إلا إذا كان متمكنا من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر فتجب حصة ما بقى من المدة أيضا (٥)

#### ( مادة ٦٥٩ )

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الارض بناء أو غرس بها أشجاراً يؤمر بهدم البناء وقلع الاشجار الآن يرضى المؤجر بتركهما في الارض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والارض للمؤجر

فان تركهما باعارة للارض يكون لهما أن يؤجرا الارض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل منهما حصته (٦)

١ يستفاد من الدرر المختار من باب ما يجوز من الاجارة نمرة ١٩

٢ يستفاد من الدرر المختار من الباب قبله نمرة ١٨

٣ يستفاد من رد المختار من الباب المذكور قبله نمرة ١٨

٤ يستفاد من تنقيح الحامدية من اوسط الاجارة نمرة ١١٣ و ١١٤

٥ يستفاد من تنقيح الحامدية من اوسط الاجارة نمرة ١٣٨

٦ يستفاد حكمها بتمامها من الدرر المختار من اوائل ما يجوز من الاجارة نمرة ١٩



## ( مادة ٦٦٠ )

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر يضران بالأرض و ينقصان قيمتها ومضت مدة الاجارة فللمؤجر أن يملكهما جبراً على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بأن تقوم الأرض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين (٥) وإن كانت الأرض لا تنقص بقلعهما فلا يكون للمؤجر تملكها بدون رضا المستأجر وانما له أمر المستأجر بقلعهما من أرضه

## ( مادة ٦٦١ )

إذا مضت المدة وفي الأرض شجر عليه ثمر يبقى في يد المستأجر باجر المثل الى الادراك وإن لم يرض المؤجر (١)

## ( مادة ٦٦٢ )

إذا مضت مدة الاجارة وبالأرض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو ان حصاده يترك للمستأجر الزرع الى أن يدرك ويحصد (٢)

## ( مادة ٦٦٣ )

إذا مات المستأجر فانهفسخت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان في الأرض زرع لم يدرك يترك الزرع لورثته بالاجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

## الباب السادس

## ( في اجارة الوقف )

## ( ماده ٦٦٤ )

لناظر ولاية اجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو ماذوناً ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض (٣)

١ يستفاد من الدرورد المختار نمرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة

٢ يستفاد من رد المختار من أوائل ما يجوز من الاجارة نمرة ١٩

٣ يستفاد حكمها والتي بعدها من الهندية من الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير

لفظ من أوسطه نمرة ٤١٣

( مادة ٦٦٥ )

ولاية قبض الاجرة للناظر لا للوقوف عليه الا أن اذنه الناظر بقبضها (١)

( مادة ٦٦٦ )

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للمتولى مخالفته (٢)

( مادة ٦٦٧ )

اذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارتها أكثر من تلك المدة أنفع للوقف وأهله يرفع المتولى الامر الى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصح للوقف (٣)

( مادة ٦٦٨ )

اذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها الا اذا كان انفع للوقف وأهله فللقائم أن يؤجرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون إذن للقاضي (٤)

( مادة ٦٦٩ )

اذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار او الخانات سنة

١ يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب نمرة ١٤١ ومن

الدر من الوقف نمرة ٣٩٩ من فصل يراعى شرط الواقف

٢ في الخيرية بعد ثلاث ورقات من كتاب الاجارة نمرة ١٠٩ سئل هل قبض

الاجرة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستأجر

للمعزول يطالب به ثانيا أم لا أجاب نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول

وان أجر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة

ويرجع على المعزول بها لكون أخذه منه بغير حق والله اعلم ومثله في الهندية

من أوائل الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم نمرة ٣٣١

٣ يستفاد من الدر من أول فصل يراعى شرط الواقف في اجارته نمرة ٣٩٨

٤ يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف نمرة ٣٣٥ من كتاب

الوقف من الهندية

والارض ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة تقتضى الزيادة في اجارة الدار  
والحائوت أو النقص في اجارة الارض (٢)

( مادة ٦٧٠ )

لا يجوز لغير اضطرار اجارة مدة الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بعقود مترادفة  
فإن اضطر الى ذلك الحاجة عمارة الوقف بأن تُخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز  
لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تعمر به (٣)

مادة ٦٧١

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا بغن يسير ولو كان المؤجر هو  
المستحق الذى له ولاية التصرف في الوقف (٤)

مادة ٦٧٢

اذا اجر المتولى الوقف بغير فاحش لا يدخل تحت التقيويم نقصا في أجر المثل  
فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام اجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة  
الماضية من حين العقدة (٥)

( مادة ٦٧٣ )

اذا آجر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر المثل قبل انتهائها  
عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر المسمى ولا يفسخ العقد (٦)

( مادة ٦٧٤ )

اذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لا لتعنت في أثناء

١ يستفاد حكمها ومقابلها من الاسعاف نمرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف  
٢ يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل  
الباب نمرة ٥٠١ من الهندية

٣ يستفاد من الدر أوائل الاجارة ورد المختار نمرة ٦

٤ يستفاد من الدر من فصل براعى شرط الواقف ورد المختار نمرة ٣٩٨

٥ يستفاد من الدر من أوائل فصل براعى شرط الواقف من كتاب الوقف نمرة

٤٠٠ و ٤٠١

٦ يستفاد من شرح الدر أوائل فصل براعى شرط الواقف نمرة ٣٩٨ من كتاب الوقف

مدة الاجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر فان رضىها فهو أولى من غيره  
ويعقد معه عقد ثان بالاجرة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة  
ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية (١)

### (مادة ٦٧٥)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة المعارضة في أثناء مدة الاجارة يفسخ العقد  
ويؤجر لغيره مالم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك يتربص  
إلى أن يستحصد الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها إلى حصاد الزرع وفسخ  
العقد (٢)

### (مادة ٦٧٦)

إذا انتهت مدة الاجارة تجر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر  
الاول مالم يكن للمستأجر الاول حق القرار في العين المستأجرة  
فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من  
غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٣)

### مادة ٦٧٧

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء بناء من ماله أو شجر غرسه بماله في  
أرض الوقف بلا إذن الناظر يؤمر بهدم بنائه وقلم شجره ان كان هدمه أو قلمه لا يضر  
بأرض الوقف فان أضر بها فليس له هدمه ولا قلمه ويجبر على التربص إلى أن يسقط  
البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ أبقاضه ولا يكون بناؤه أو غرسه مانعا من صحة  
اجارة الارض لغيره  
وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولو جبرا على صاحبه بضمن لا يتجاوز أقل  
القيمتين مقلوعا أو قائما (٤)

- 
- (١) يستفاد من أوائل فصل يراعى شرط الواقف من الدر ورد المختار نمرة ٣٩٨ ونمرة ٣٩٩
  - (٢) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله نمرة ٣٩٩
  - (٣) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالنمرة المذكورة
  - (٤) يستفاد من الدر من أواخر ترجمة كتاب الاجارة نمرة ١٧ معزيا إلى الفصولين

## مادة ٦٧٨

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه بأذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وأبى أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قلع الشجر مضراً بالأرض يغير الناظر بين أن يملكه جبراً على المستأجر بقيمته مستحق القلع وبين أن يتركه إلى أن يتخلص من الأرض فيأخذ المستأجر أتعاضه (١)  
وإذا أجر المتولى البناء بأذن مالكه منع عرصة الوقف جاز وينظر مقدار ما يستأجر به كل منهما فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصة الوقف يعطى لناظر الوقف (٢)

## مادة ٦٧٩

إذا احتاجت دار الوقف إلى العماره فأذن الناظر للمستأجر بعمارته من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر بما أنفق على العماره ليوفيه له من غلة الوقف وان لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة العماره للوقف وأما إذا كان يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع (٣)

## مادة ٦٨٠

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناه في أرض الوقف بغير إذن ناظره بانقضاء الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبقى لغير الانقضاء قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما أنفق على العملة ولا بأثمان المون (٤)

## مادة ٦٨١

إذا غير المستأجر معالم الوقف بأن هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي

(١) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بنمرة ١٦ مع الدرر في الفرة

المذكورة بنمرة ١٥

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدرر من باب ما يجوز من الاجارة من

أرائله بنمرة ١٩

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف بنمرة ٢٠٨

(٤) يستفاد من الخيرية من أوائل الوقف بنمرة ١٢٣

كان عليها فان كان ماغيره اليه أنفع لجهة الوقف يبقى ما بناه على حالته لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقه فتؤخذ منه أجرة المثل بتمامها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفقه على العمارة وان لم يكن أنفع للوقف وأكثر ربما يؤمر بهدمه وإعادة العين الى ما كانت عليه (١)

#### مادة ٦٨٢

لا تفسخ الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتفسخ بموت المستأجر لنفسه

### فصل

#### ( في الحكر والكدك والخلو )

#### مادة ٦٨٣

الاستحكار هو عقد اجارة يقصد به استبقاء الارض للبناء والغراس أو لاحدهما (٢)

#### مادة ٦٨٤

ما ينيه المحكر أو يفرسه لنفسه باذن المتولى في الارض المحكرة يكون ملكه فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه (٣)

#### ( مادة ٦٨٥ )

لا يكلف المحكر برفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على مساحة الارض خالية من البناء والغراس (٤)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة نمرة ١٣٤ ونمرة ١٤١

ومن التنقيح في الوقف نمرة ٢٠٢

(٢) يستفاد هذا من رد المختار من أواخر باب ما يجوز من الاجارة نمرة ٢٠

عند قول الشارح وبهذا تعلم مسألة الارض المحكرة قللا عن الخيرية اه

(٣) يستفاد من الدر من أواخر كتاب الوقف قيل فصل يراعى شرط الواقف

نمرة ٣٩١ ومن الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقفه نمرة ١٨ اه

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة نمرة ١٣٢ و١٣٣ ومن

الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقفه نمرة ١٨ المذكورة قبله قللا عن الحصاف اه

## مادة ٦٨٦

إذا زاد أجر مثل الأرض المحتلة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فإن زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فإن امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتوَجَّرَ لغيره بالاجرة الزائدة (١)

## مادة ٦٨٧

يثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المحتلة ببناء الأساس فيها أو بغرس شجره بها ويلزم بأجر مثل الأرض ما دام أس بنائه وغراسه قائما فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٢)

## مادة ٦٨٨

إذا مات المستحكر قبل أن يبني أو يغرس في الأرض المحتلة انقضت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون إذن الناظر (٣)

## مادة ٦٨٩

يطلق الكدك على الأعيان المملوكة للمستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أولا على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به ويطلق أيضا على الكر دار في الاراضي كالبناء والغراس فيها (٤)

## مادة ٦٩٠

الكدك المتصل بالأرض بناءً وغراساً أو تركيباً على وجه القرار هو أموال متقومة تباع وتورث ولاصحابها حق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل (٥)

## مادة ٦٩١

الحلو المتعارف في الحوانيت هو أن يجعل الواقف أو المتولى أو المالك على الخانوت قدراً معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكاً شرعياً فلا يملك

(١) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار من أواخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٣٩١

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراه بسبع ورقات نمرة ١٥١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والنمرة المذكورين قبله

(٤) يستفاد من رد المحتار أواخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٣٩١

(٥) يستفاد من الدر ورد المحتار من المحل والنمرة المذكورين قبله

صاحب الخانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذى ثبت له الخلو ولا اجارة الخانوت  
لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم (١)

( مادة ٦٩٢ )

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للمستأجر الذى عمر من ماله عمارة  
ضرورية فى مستغل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل  
فى الوقف وعدم من يسأجره بأجرة معجلة يمكن تعميره منها (٢)

مادة ٦٩٣

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذى بناه للوقف وانما له  
مطالبة المتولى بالدين الذى له ان لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

مادة ٦٩٤

يجوز (٣) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة الى حين استيفاء  
المرصد فاذا مات المتولى الذى أذن بالعمارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على  
تركة المتولى بما يكون مستحقا لهم من المرصد وتطالب ورثة المتولى المتوفى من خلفه  
فى نظارة الوقف لأجل أداء المرصد من غلة الوقف

## كتاب المزارعة والمساقاة

### الفصل الاول

( فى المزارعة )

مادة ٦٩٥

المزارعة هى معاقدة على الزرع بين صاحب الارض وبين المزارع فيقسم  
الحاصل بينهما بالحصص التى يتفقان عليها وقت العقد (٤)

(١) يستفاد من أوسط وقف الخيرية نمرة ١٦٤ (٢) يستفاد من تنقيج  
الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه نمرة ٢٢١ (٣) يستفاد من تنقيج  
الحامدية من أوسط كتاب الوقف نمرة ٢٢٢ وحكم تمام المادة من أوسط كتاب  
الوقف الخيرية نمرة ١٣١ (٤) يفهم من البرورد المختار من أول المزارعة  
نمرة ١٧٤ ونمرة ١٧٥



## مادة ٦٩٦

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الأرض صالحة للزراعة لاسبحة ولانزعة وأن يذكر رب البذر ولو دلالة سواء كان هو صاحب الأرض أو العامل وإن تسلم الأرض للزراعة فآرة من الزرع ولو كان البذر من رب الأرض (١)

## مادة ٦٩٧

يشترط أيضاً لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لأمدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طويلة بحيث لا يعيش أحد اليها غالباً فان سكنا عن المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

## ماده ٦٩٨

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا بذر له صراحة أو ضمناً فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الأرض صحت المزارعة وإن كان من قبل المزارع فلا تصح إلا إذا جعل له الخيار في أن يزرع ما شاء

## مادة ٦٩٩

لا تصح المزارعة إلا إذا عين العاقدان حصّة شائعة من المحصول فان شرط لأحدهما قفزان معلومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمة الباقي بينهما فسدت المزرعة (٢)

## (مادة ٧٠٠)

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدين على الوجه الذي اشترطاه (٣)

## (مادة ٧٠١)

إذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل عمله إن كان البذر من صاحب الأرض فان كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٤)

(١) يستفاد حكم الثلاث مواد هذه وما بعدها من أوائل المزارعة في التبرورد المختار نمرة ١٧٤ ونمرة ١٧٥

(٢) يستفاد من البذر من أوائل المزارعة نمرة ١٧٥

(٣) يستفاد من البذر أوائل المزارعة نمرة ١٧٧

(٤) يستفاد من البذر ورد المختار أوائل المزارعة نمرة ١٧٧

( مادة ٧٠٢ )

إذا لم يخرج شيء من المحصول في الزراعة الفاسدة فإن كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجر مثل العامل (١)

مادة ٧٠٣

يجوز فسخ المزارعة بدين محوج الى بيع الأرض ان لم ينبت الزرع فإن نبت الزرع ولم يستحصد تعلق حق المزارع بها فلا يجوز بيعها الا اذا أجازها المزارع (٢)

مادة ٧٠٤

إذا قصر المزارع في سقى الأرض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها (٣)

مادة ٧٠٥

إذا ترك الاكار سقى الأرض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ما ترك السقى قيمة الزرع نابتا في الأرض وإن لم يكن للزرع قيمة تقوم الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما (٤)

(مادة ٧٠٦)

إذا أخر الاكار سقى الزرع تأخيراً معتاداً فلا ضمان عليه وإن أخره تأخيراً غير معتاد فعليه الضمان لو المزارعة صحيحة (٥)

(مادة ٧٠٧)

إذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وإن لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع كله مع امكان رده ضمن وإلا لا (٦)

(١) يستفاد من البرأوائل المزارعة نمرة ١٧٧

(٢) يستفاد من البرأواسط المزارعة نمرة ١٧٧

(٣) يستفاد من البرأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٤) يستفاد حكمها من البر ورد المختار وأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٥) يستفاد من البر ورد المختار وأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٦) يستفاد من البرأواخر المزارعة نمرة ١٧٩ ونمرة ١٨٠ والتقييد بالكل في

قوله أكل الزرع كله اتفاق فيما يظهر طحاوى ورد المختاراه

## (مادة ٧٠٨)

إذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع يبقى الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجر ما فيه نصيبه من الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقى ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب الارض والمزارع بقدر حصصهما (١)

## (مادة ٧٠٩)

إذا مات صاحب الارض والزرع بقل يداوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة المتوفى منعه (٢)

## (مادة ٧١٠)

إذا مات المزارع والزرع غرض فورثته تقوم مقامه في العمل الى أن يسوى الزرع وإن أتى صاحب الارض

## (مادة ٧١١)

إذا دفع صاحب الارض للعامل زرعاً بقل فقام عليه عاملاً حتى عقد الزرع ثم استحققت الارض بخير المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الارض بأجر مثله (٣)

## (مادة ٧١٢)

إذا دفع صاحب الارض للعامل ودفع اليه البذر فورعها ونبت الزرع ثم استحققت الارض وقلعها الزرع قبل ادراكه أو أن حصاده فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الارض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره (٤)

## (مادة ٧١٣)

إذا دفع صاحب الارض أرضه مزارعة والبذر من العامل ثم استحققت الارض يأخذها المستحق ببون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلًا ويكون

(١) يستفاد من الدر ورد المختار من اوسط المزارعة نمرة ١٧٨

(٢) يستفاد حكمه وما بعدها من الدر ورد المختار من اواخر المزارعة نمرة ١٧٩

٣ يستفاد حكمها من رد المختار من أوائل المساقاة نمرة ١٨١

٤ يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحبال الشريكين من المزارعة

مؤنة نصف القلع على صاحب الارض ونصفها على المزارع والمزارع بالخيار ان شاء  
رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الارض بشيء ما وان شاء رد عليه المقلوع  
وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقا للقرار لا مقلوعا (١)

## الفصل الثاني

### في المساقاة

#### مادة ٧١٤

المساقاة هي معاقدة دفع الشجر والكروم الى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها  
والمراد بالشجر كل ما يثبت في الارض ويبقى بها سنة أو أكثر (٢)

#### (مادة ٧١٥)

تصح المساقاة بدون بيان المدة وتقع على أول ثمر يخرج من تلك السنة وتصح مع  
بيان المدة المتعارفة

فلو ذكر مدة طويلة لا يعيشان اليها غالبا لم تصح (٣)

#### مادة ٧١٦

اذا ذكر للمساقاة مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت المساقاة (٤)  
وان ذكر للمساقاة مدة يحتمل خروج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت المساقاة  
موقوفة فان خرج في الوقت المسمى ثمرة يرغب في مثلها في المعاملة صحّت المساقاة  
ويقسم <sup>١</sup> ج بينهما على حسب شرطهما  
ماخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى فسدت المساقاة ولللساق أجر مثل  
عم. ين لم يخرج شيء أصلا فلا شيء لكل منهما على الآخر

- ١ يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة  
ثمرة ٢٦٧ وصرح به أيضا في رد المختار من أوائل المساقاة ثمرة ١٨٢
- ٢ يستفاد من الدر وحاشية رد المختار أول باب المساقاة ثمرة ١٨١
- ٣ يستفاد من الدر من أوائل المساقاة ثمرة ١٨٢
- ٤ يستفاد من الدر من المحل المذكور من الثمرة المذكورة قبله ومن رد المختار فيها

## مادة ٧١٧

عقد المساقاة لا زم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتاع والفسخ من غير رضا الآخر إلا بعذر ويحجر المساق على العمل الامن عذر (١)

## مادة ٧١٨

إذا انقضت مدة المساقاة بطلت فإن كان على الشجر ثمر لم يبد صلاحه فالخيار للساقى ان شاء قام على العمل الى انتهاء الثمرة بلا وجوب أجر عليه لحصة صاحب الارض وان شاء رد العمل ويحجر الآخر بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة الآتية (٢)

## (مادة ٧١٩)

لا يجوز للساقى أن يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير اذنه فالخارج للمالك وللساقى الثانى أجر مثله على المساقى الاول بالنأ ما بلغ ولا أجر للاول (٣)

## (مادة ٧٢٠)

إذا استحق الشجر أو النخل وفيه ثمر يرجع المساقى بأجر مثله على صاحب الشجر (٤)  
فان لم تخرج النخل أو الشجر ثمرأ حتى استحققت فلا شيء للساقى

## (مادة ٧٢١)

إذا عجز العامل عن العمل أو كان غير مأمون على الثمر جاز فسخ المساقاة (٥)

## (مادة ٧٢٢)

إذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخارج بينهما نصفين على قدر نصيبهما ولا أجر له فان شرط أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز (٦)

١ يستفاد من رد المختار أو ائتمل المساقاة نمرة ١٨١ ومن الدر فيها ١٨٥

٢ يستفاد من الدرورد المختار من أوسط المساقاة نمرة ١٨٤ و ١٨٥

٣ يستفاد من الدرورد المختار أو اخر المساقاة نمرة ١٨٥ ونمرة ١٨٦

٤ يستفاد من الدرورد المختار أو ائتمل المساقاة نمرة ١٨١

٥ يستفاد من الدر أو اخر المساقاة نمرة ١٨٥

٦ يستفاد من الدرورد المختار من أواخر المساقاة نمرة ١٨٥

## ( مادة ٧٢٣ )

إذا مات العامل بطلت المساقاة فإن كان على الشجر ثمر لم يدرك فورثته بالخيار  
 أن شاؤوا قاموا عليه حتى يدرك الثمر وإن كره ذلك صاحب الأرض وإن شاؤوا قطعه  
 لا يجبرون على العمل فيخير الآخر بين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين  
 أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن ينفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بما أنفق  
 في حصتهم من الثمر (١)

## ( مادة ٧٢٤ )

إذا ملك رب الأرض والثمر غرض يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ورثة صاحب  
 الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخبر ورثة رب الأرض بالخيارات  
 الثلاثة المارة (٢)

## مادة ٧٢٥

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والثمر غرض فالخيار في القيام عليه  
 وعدمه لورثة العامل فإن شاؤوا أقاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وإن شاؤوا  
 ردوه ويكون الخيار لورثة صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السالفة

## ( مادة ٧٢٦ )

الاعمال اللازمة للثمر قبل ادراكه كسقى وتلقيح وحفظه تلزم العامل (٣)  
 والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالجذاذ ونحوه تلزم كلا من العاقلين

## كتاب الشركة

## ( مادة ٧٢٧ )

الشركة على نوعين شركة بملك وشركة بعقد (٤)

(١) يستفاد من الدرورد المختار من أوسط المساقاة نمرة ١٨٤ - (٢) يستفاد من  
 الدر وحاشيته المذكورة من النمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعد هذه - (٣) يستفاد  
 حكمها من الدر وأخر المساقاة نمرة ١٨٥

(٤) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣ و٣٣٦

( مادة ٨٢٨ )

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو دينا بسبب من أسباب الملك (١)

( مادة ٧٢٩ )

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية  
فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بشراء  
أو هبة أو وصية أو خلط لامواهم باختيارهم  
والشركة الجبرية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بارت أو باختلاط  
المالين بلا اختيار المالين اختلاطاً لا يمكن معه تمييزهما حقيقة بأن كانا متحدى  
الجنس أو يمكن التمييز بينهما بمسقة وكلفة بأن كانا مختلفين جنساً (٢)

( مادة ٧٣٠ )

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال وفي الربح  
وهي أنواع شركة بالمال وشركة بالأعمال وشركة وجوه وعل من هذه الثلاثة  
أما مفاوضة أو عنان (٣)

( مادة ٧٣١ )

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المعقود عليه قابلاً للوكالة وأن  
يكون الربح معلوم القدر وأن يكون جزءاً شائعاً في الجملة لامعينا (٤)

## الباب الاول

( في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة )

( مادة ٧٣٢ )

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون

(١) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣ - (٢) يستفاد حكمها من الدرود  
المختار أوائل الشركة نمرة ٣٣٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الطحطاوى  
من أوائل الشركة نمرة ٥١١ ونمرة ٥١٤

(٤) يستفاد الحكم من الدر من أوائل الشركة نمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أواخر  
الباب الاول في بيان أنواع الشركة نمرة ٣٦٥

اذن شريكه بجميع التصرفات التي لا يترتب عليها ضرر لشريكه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف في حصته تصرفاً مضراً بدون اذن شريكه (١)

#### (مادة ٦٣٣)

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضراً بأي وجه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو لغيره

#### مادة ٦٣٤

يجوز لأحد الشريكين بيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغير شريكه بلا اذنه ما لم يترتب على ذلك ضرر للشريك (٢)

#### (مادة ٦٣٥)

بيع مافيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لأحد الشريكين في بناء أو شجر لم يبلغ أو ان قطعه أو زرع لم يدرك أن يبيع حصته فيه بدون الارض لغير شريكه بلا اذنه وله بيعه لشريكه

#### مادة ٦٣٦

إذا باع أحد الشريكين المال المشترك بدون اذن شريكه وسلبه للشترى فهلك عنده فللشريك الآخر أن يضمّن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع على أحد وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلبه باذن الآخر وبدون إذن الثالث فللثالث تضمين شريكه الآخرين أو تضمين المشتري (٣)

- 
- (١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرورد المختار أوائل كتاب الشركة نمرة ٣٣٣  
 (٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرورد المختار من أوائل كتاب الشركة نمرة ٣٣٣ و ٣٣٤  
 (٣) يستفاد حكمها بتامها من أوائل شركة التقيح نمرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدر ايضا من أواخر باب الشركة الفاسدة وحاشية رد المختار نمرة ٣٥٦



## ( مادة ٧٣٧ )

إذا اختلط المالان بصنع مالكيهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشريكين فيهما أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٣٩ من أول الباب (١)

## ( مادة ٧٣٨ )

إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالبه بأجرة المدة الماضية ولا أن يطلب السكنى بقدر ماسكن الآخر وإنما له أن يطلب قسمة الدار أفراداً إن كانت قابلة للقسمة أو بينها ماها مع شريكه كما هو مذکور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٢)

## ( مادة ٧٣٩ )

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (٣)

## ( مادة ٧٤٠ )

يجوز للشريك الحاضر أن يتنفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجر عليه لحصة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ماسكن شريكه (٤)

## ( مادة ٧٤١ )

يجوز للشريك الحاضر أن يتنفع بقدر حصته من الملك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الاتفاح عما لا يختلف باختلاف المستعمل (٥)

(١) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة  
نمرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها من التقييع من أوائل الشركة نمرة ١٠٤ ومن آخريات الشركة  
الفاسدة من الدرورد المختار نمرة ٣٥٧

(٣) يستفاد حكمها من التقييع أوائل كتاب الشركة نمرة ١٠٤

(٤) يستفاد حكمها من رد المختار وأخر الغصب نمرد ١٣١ و ١٣٢

(٥) يستفاد حكمها بما بعدها من تقييع الحامدية من أوائل الشركة نمرة ١٠٤

## (مادة ٧٤٢)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالملك المشترك في غيبة شريكه ان كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

## (مادة ٧٤٣)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب اذا كانت الحصص مفرزة وإن سكنها وتخربت فعليه ضمانتها (١)

## مادة ٧٤٤

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الارض المشتركة في غيبة شريكه اذا علم أن الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن يتنفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه (٢)

## (مادة ٧٤٥)

إذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الارض المشتركة تنقصها أو الترك ينفعها ويزيدها قوة فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً (٣)

## (مادة ٧٤٦)

حصة أحد الشريكين أمانة في يد الآخر فإن هلكت بدون تعديه فلا ضمان عليه (١)

(١) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل متفرقات الشركة نمرة ٢٩١

(٢) يستفاد من الدرورد المختار أواخر النصب نمرة ١٣١ و ١٣٢

(٣) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة نمرة ٣٣٦ وفي آخر نمرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح الحامدية ضمن جواب عن القنية عن واقعات الناطقى اذا كانت أرض بينهما فغاب أحدهما فلشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعتها كلها كيلا يضيع الخراج

(٤) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة نمرة ٣٣٢

## الباب الثاني

### (في عمارة الملك المشترك)

#### (مادة ٧٤٧)

إذا احتاج الملك المشترك إلى مرمة أو عمارة بعمره أصحابه بالاشتراك على قدر حصصهم (١)

#### (مادة ٧٤٨)

إذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك باذن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمره الشريك بلا اذن شريكه يكون متبرعا لارجوع له عليه بما صرفه على العمارة (٢)

#### مادة ٧٤٩

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة إلى عمارة وكان أحد الشريكين غائبا وأراد الحاضر عمارته فان عمره باذن الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وان عمره بلا اذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ مما صرفه على العمارة (٣)

#### مادة ٧٥٠

إذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشريكين عمارتها وأبى الآخر فان كانت كبيرة تحتل القسمة فلا يجبر الأبى على العمارة فان أفتق الآخر عليها بدون اذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطارره (٤)

- (١) يستفاد من التنقيح من أواخر نمرة ٢٠٦ من أواخر القسمة
- (٢) يستفاد من أواخر الشركة الفاسدة من رد المختار نمرة ٣٥٤
- (٣) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالنمرة المذكورة قبله بناء على أن غية الشريك بمنزلة ابائه عن العمارة كما يستفاد من الاقروية من أواخر الشركة نمرة ٢٨٦
- (٤) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات القضاء نمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما بعدها من المادتين

## مادة ٧٥١

إذا تهدم بعض الملك المشترك الذى لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه وامتنع الآخر بجبر على العمارة فإن لم يعمر بأذن القاضى للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وإن عمر الشريك بدون إذن القاضى فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ.

## ( مادة ٧٥٢ )

إذا تهدم الملك المشترك الذى لا يحتل القسمة وصار عرصة وطلب أحد الشريكين عمارته وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصة بينهما

## مادة ٧٥٣

إذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين إلى العمارة وكان إبقاؤه على حاله مضراً بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العمارة والآخر يمتنع فإنه يجبر على التعمير بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين أو من ريع الوقفين (١)

## ( مادة ٧٥٤ )

إذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد تقضه وأبى الآخر يجبر الآبى على تقضه وهدمه (٢)

## ( مادة ٧٥٥ )

إذا هدم الشريكان الحائط المشترك بينهما أو تهدم هو بنفسه فإن كان لهما عليه حمولة يجبر الآبى على البناء مطلقاً سواء كانت عرصة الحائط عريضة أم لا وإن لم يكن لهما عليه حمولة لا يجبر الآبى لو عرصته عريضة ويجبر لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وإن كان لاحدهما عليه حمولة دون الآخر وأراد صاحب الحمولة البناء وأبى الآخر يجبر الآبى مطلقاً سواء كانت عرصته عريضة أم لا وإن أراد الآخر وأبى صاحب الحمولة يجبر الآبى لو عرصته غير عريضة ولا يجبر لو عريضة لا مكن القسمة

(١) يستفاد من الفهر ورد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوسط الضابط الذى

وفي كل موضع يجبر فيه الآبي إذا بنى الآخر بلا إذن القاضى لا يرجع على الآبي  
بشيء وإن بنى باذن القاضى يرجع على الآبي بما يخص حصته من المصاريف وله منع  
الآبي من الانتفاع بالحائط ووضع حمولة عليه حتى يأخذ منه ذلك (١)

## كتاب العارية

(مادة ٧٥٦)

الإعارة هي تمليك المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض (٢)

مادة ٧٥٧

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٧٥٨)

لا تخرج العين المستعارة عن ملك المعير (٣)

(مادة ٧٥٩)

يجب على المستعير أن يعتنى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه بماله نفسه

(مادة ٧٦٠)

إذا أطلق المعير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جاز له أن  
يبتفع بالعارية في أى وقت وفي أى مكان وبأى استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود  
 والمعروف فإن تجاوزه وهلكت العارية ضمنها (٤)

(مادة ٧٦١)

إذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعملها في  
غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال المأذون به ومجاوزته إلى  
ما فوقه ضرراً وإنما له أن يستعمله استعمالاً مماثلاً لما قيد به أو أخف منه ضرراً

(١) يستفاد حكمها بجميع قراءتها من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر أول العارية نمرة ٥٠٢

(٣) يستفاد من أوائل الباب الأول من الهندية في تفسيرها نمرة ٣٤٣

(٤) يستفاد من الهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير نمرة ٣٤٦

ومن الدر من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها ما ذكر

## مادة ٧٦٢

إذا أطلق المعير للمستعار الآذن بالاتفاق ولم يعين منفعا جاز للمستعير أن يتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا مالم يكن قد استعمالها بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارتها لغيره (١)

وإن قيدها المعير وعين منفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف المستعمل فلا يملك المستعير اعارتها لغيره وإن خالف وأعارها فهلكت فعليه ضمانها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك المستعير اعارتها لغيره ولا يضمن إن أعارها وهلك في يد المستعير الثاني.

## مادة ٧٦٣

إذا نهى المعير المستعير عن اعارة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقا سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (٢)

## مادة ٧٦٤

إذا كانت الاعارة لعمل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعارها له وليس له اعارتها بعده فإن أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (٣)

## مادة ٧٦٥

لا يملك المستعير إيداع العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الاعارة فإن أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٤)

## مادة ٧٦٦

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الاعارة فإن هلكت عند المستودع بلا تعديه فلا ضمان عليه

---

(١) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرورد المختار من أوسط العارية نمرة

٥٠٣ ونمرة ٥٠٤

(٢) يستفاد حكم هذه المادة من الدرمن أوسط العارية نمرة ٥٠٤

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية أواخر العارية نمرة ٩٧

(٤) يستفاد حكمها من أواخر العارية في تنقيح الحامدية نمرة ٩٦ وكذا ما بعدها

## (مادة ٧٦٧)

لا يجوز للمستعير أن يؤجر العين المستعارة ولأن يرهنها إلا إذا كان استعارها ليرهنها باذن المعير فإن أجزها بلا اذنه فهلكت في يد المستأجر فللمعير الخيار ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وان ضمن المستأجر فله الرجوع على المستعير اذا لم يعلم وقت الاجارة انها عارية في يده

وان رهنها وهلك الرهن المستعار في يد المرتن وضمن المعير المستعير يتم الرهن فيما بين للمستعير الراهن وبين المرتن (١)

## (مادة ٧٦٨)

للمعير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أى وقت شاء ولو كانت موقته أو كان في استردادها ضرر إلا اذا كان الضرر لرواله نهاية معلومة كالزراع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر مثل حتى يزول الضرر (٢)

## (مادة ٧٦٩)

اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره الى المعير فهلكت قبل وصولها اليه سالمة فعلى المستعير ضمانها واذا كانت من الاشياء الغير النفيسة فان ردها المستعير على يداأمينه أو على يدمن في عيال المعير فلا ضمان عليه بهلاكها وان ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلاكها أيضا وان كان لا يملك الاعارة عند ردها على يد الاجنبي فانه يضمن بهلاكها ان هلكت قبل وصولها سالمة الى مالكها أو الى المأذون له منه بقبضها (٣)

## (مادة ٧٧٠)

تصح اعارة الارض للبناء والغرس وللمعير استردادها متى شاء فان استردها وكان بها بناء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير ان لم يضر القلع بالارض فان اضرها يخير المعير ان شاء كلفه قلعهما

(١) يستفاد حكم قهراتها من الدرود المختار من أوائل العارية نمرة ٥٠٣

(٢) يستفاد من الدر أوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وتكملة رد المختار من

المحل المذكور نمرة ٣٥٩

(٣) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥

ورضى بالضرر وان شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيمتها مقلوعين بان تقوم الارض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (١)

#### مادة ٧٧١

إذا كانت اعارة الارض مقيدة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلم الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقلوعين وقائمين الى انتهاء المدة

وأن كانت الارض معارة للزرع وكان بها زرع لم يدرك وان حصاده فليس للمعير أن يستردها قبل ادراك الزرع بل تترك الى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثلها

#### مادة ٧٧٢

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعد ويطل اشتراط ضمانها في العقد وانما تضمن بتعدى المستعير عليها أو بتقصيره أو اهماله في المحافظة عليها (٢)

#### مادة ٧٧٣

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان اذا استعملها استعمالا معهودا معروفا وانما يضمنه باستعماله فوق المعتاد ٣

#### ( مادة ٧٧٤ )

إذا كان في امكان المستعير منع التلف عن العارية بأي وجه ولم يمنعه يكون متعديا فيضمنها (٤)

وان أخذ العارية متغلب ولم يقدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

#### ( مادة ٧٧٥ )

إذا كانت العارية موقفة بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت

(١) يستفاد حكمها وما بعدها من الدرود المختار من أوسط العارية ثمرة ٤ و ٥ و ٥٠ و ٥٠٥

(٢) يستفاد من الدرود المختار أوائل العارية ثمرة ٣٠ و ٣

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوسط الباب الخامس في تضييع العارية ثمرة ٣٤ و ٩

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل العارية ثمرة ٩ و ٢



مع امكان ردها فهلكت فمليه ضمان قيمتها ان كانت من القيميات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت أو لم يستعملها (١)  
و كذلك اذا كانت العارية مقيدة بمكان معين فجاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه الضمان (٢)

( مادة ٧٧٦ )

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها و ردها تكون على المستعير (٣)  
( مادة ٧٧٧ )

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وأنكر المعير ذلك يضمن المستعير الا أن تقوم له بينة على الاذن (٤)  
( مادة ٧٧٨ )

تتسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة المستعير (٥)  
فان مات المستعير جاهلا للعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديناً واجبا أدائه من التركة

### كتاب القرض

( مادة ٧٧٩ )

القرض هو ان يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الاعيان الثلية التي تستهلك بالاتفاق بها ليرد مثلها (٦)

- 
- (١) يستفاد حكمها من رد المختار أو اسط العارية نمرة ٥٠٥
  - (٢) يستفاد من أوائل تنقيح الحامدية نمرة ٩٣
  - (٣) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدر نمرة ٥٠٢
  - (٤) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من أوسط العارية نمرة ٩٥
  - (٥) يستفاد من الدرود المختار من أواخر العارية نمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية من أوائل العارية نمرة ٩٣
  - (٦) يستفاد من الدر اول القرض نمرة ١٧١

## مادة ٧٨٠

انما تخرج العين المقترضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فيثبت في ذمة المستقرض مثلها لاعتبارها ولو كانت قائمة (١)  
فاذا هلكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المقرض

## مادة ٧٨١

يصح القرض في الاعيان المثلية وهي التي لا تتفاوت آحادها تفاوتاً يختلف به قيمتها كالمكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة (٢)

## مادة ٧٨٢

لا يصح القرض في القيميات وهي التي تتفاوت آحادها تفاوتاً يختلف به قيمتها (مادة ٧٨٣)

يجوز استقراض الذهب والفضة المضرويين وزناً ويجوز عدداً أيضاً اذا كان الوزن مضبوطاً ويوفى بدلها عدداً من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلهما وزناً لاعدداً (٣)

## مادة (٧٨٤)

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه (٤)  
وكذلك الوصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

## مادة ٧٨٥

يجب على المقرض رد مثل الاعيان المقترضة قدراً ووصفة (٥)

- (١) يستفاد من الدر من أوسط القرض نمرة ١٧٣
- (٢) يستفاد حكمها وما بعدها من الدر ورد المختار من أوائل القرض نمرة ١٧١
- (٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الربا من ورد المختار نمرة ١٨٢
- (٤) يستفاد من أواخر فصل الحبس من الدر ورد المختار نمرة ٣٤١
- (٥) يستفاد من أوائل القرض في الدر ورد المختار نمرة ١٧١ ومن الدرورد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٤

## ( مادة ٧٨٦ )

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط ذلك  
في العقد ( ١ )

## مادة ٧٨٧

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد و للقرض استرداده  
قبل حلول الاجل ( ٢ )

## ( مادة ٧٨٨ )

اذا استقرض مقدارا معيناً من الفلوس الرأبجة والنقود غالبية الغش فكسدت  
وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها وان استقرض شيئاً من  
المكيلات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها  
أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبءة برخصها وغلوها (٣)

## ( مادة ٧٨٩ )

اذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بان استهلكها  
ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار الى أن يوجد مثلها  
الا اذا تراضيا على القيمة (٤)

## ( مادة ٧٩٠ )

اذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسراً لا مال  
له فلا يطالب به الا عند يساره

## ( مادة ٧٩١ )

اذا استقرض عدة أشخاص مبلغاً من النقود واستولاه أحدهم بأمرهم

( ١ ) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٤

( ٢ ) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر المراجعة نمرة ١٧٠

( ٣ ) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوائل القرض نمرة ١٧٢

( ٤ ) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب القرض نمرة ٣٢٤

ومن الدرورد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٣

من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته (١)

(مادة ٧٩٢)

إذا استقرض صبي محجور عليه شيئاً فاستهلكه الصبي فعليه ضمانه فإن تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وإن كانت عينه باقية فالمقرض استرداده (٢)

### كتاب الوديعة

(مادة ٧٩٣)

الايداع هو تسليط المالك غيره على حفظ ماله صراحة أو دلالة الوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه (٣)

مادة ٧٩٤

يشترط لصحة الايداع كون المال المودع قابلاً لاثبات اليد عليه (٤)

(مادة ٧٩٥)

إنما يتم الايداع في حق وجوب الحفظ بالايجاب والقبول صريحاً مع تسليم العين للمستودع تسليماً حقيقياً أو حكماً بأن يضعها بين يديه أو بالايجاب والقبول دلالة بأن يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئاً وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها (٥)

(مادة ٧٩٦)

إذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف محتوم واستلمها المستودع صح استلامها وإن لم يدركها فيها وإن ادعى صاحبها عند ردها إليه نقصان شيء منها فلا يجب على المستودع اليمين إلا أن يدعى المودع عليه الحياة (٦)

(١) يستفاد حكمها من الدر أو آخر القرض نمرة ١٧٥

(٢) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوسط فصل في القرض نمرة ١٧٤

(٣) تستفاد من الدر أول الايداع نمرة ٤٩٣

(٤) تستفاد من الدر أول الايداع نمرة ٤٩٤

٥ يستفاد من الدر أوائل الايداع نمرة ٤٩٣ و ٤٩٤

٦ يستفاد من الهندية من أواخر الباب الرابع فيما يكون تضييعاً للوديعة نمرة ٣٢٦

## مادة ٧٩٧

ليس للمستودع أن يأخذ أجره على حفظ الوديعة مالم يشترط ذلك في العقد (١)

## (مادة ٧٩٨)

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وأن يضمها في حرز مثلها على حسب نقاستها (٢)  
وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يأتمنه على حفظ ماله ممن في عياله

## مادة ٧٩٩

إنما يجب حفظ الوديعة على المستودع إذا كان عاقلاً بالغاً أما لو كان صبيّاً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة إلا إذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة بإذن وليه فإنه يضمنها بالاستهلاك (٣)

## (مادة ٨٠٠)

الوديعة أمانة لا تضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لا وإنما يضمنها المستودع بتعديده عليها أو بتقصيره في حفظها (٤)

## (مادة ٨٠١)

إذا كان الإيداع باجرة فهلكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التحرز منه فضمانها على الوديع

## (مادة ٨٠٢)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيداً ومراعاته

ومن أوسط الوديعة من تنقيح الحامدية نمرة ٨٤

١ يستفاد من رد المختار أوائل الإيداع نمرة ٩٤ ومن آخر الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية نمرة ٣٢١

٢ يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوديعة نمرة ٨٧

٣ يستفاد من الدر وتكملة رد المختار من أوائل الإيداع نمرة ٣٠٩

٤ يستفاد من الدر أوائل الإيداع نمرة ٩٤ وكذا ما بعدها

ممكنة وجب اعتباره والعمل به وان كان غير مفيد أو كان مفيدا لكن مراعاته غير  
ممكنة فهو لغو لا يعمل به (١)

(مادة ٨٠٣)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذر بدون إذن صاحبها  
فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدي المستودع الثاني فلصاحب الوديعة الخيار أن شاء  
ضمن المستودع الاول أو الثاني فإن ضمن الاول فله الرجوع على الثاني وأن ضمن  
الثاني فلا رجوع له على أحد (٢)  
وان هلكت عند الثاني بدون تعديه وقبل مفارقة الاول فلا يضمن أحد منهما  
وان هلكت بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الاول دون الثاني

(مادة ٨٠٤)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة ويتنفع بها بدون إذن صاحبها وان استعملها  
بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

(مادة ٨٠٥)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده بأجرة أو إعاره أو رهن بلا  
إذن صاحبها فإن فعل ذلك وهلكت في يد المستأجر أو المستعير أو المرتهن فلصاحبها  
الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتهن (٤)

(مادة ٨٠٦)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة برا وان كان لها حمل مالم ينه صاحبها عن السفر  
بها أو يعين مكان حفظها نصا أو يكن الطريق مخوفا (٥)

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر الوديعة نمرة ٩٠
- (٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من تنقيح الحامدية أوائل الوديعة نمرة ٨١  
ونمرة ٨٢
- (٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعة نمرة ٨٢
- (٤) يستفاد حكمها من الهندية أوائل كتاب الوديعة نمرة ٣١٧
- (٥) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المحتار من أوسط الوديعة نمرة ٣٣٤  
ونمرة ٣٣٥ وكذلك المادة بعدها يستفاد حكمها من التمر المذكورة

## ( مادة ٨٠٧ )

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان حفظها فخالف أولم ينه و كان الطريق مخروفاً وسار بها سقرا له منه بد فهلكت فعليه الضمان وإن كان السفر ضرورياً لا بد له منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله أن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن سافر بها بنفسه وعياله أو بنفسه وليس له عيال وهلك فلا ضمان عليه

## مادة ٨٠٨

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا إذن صاحبها بحيث يتعسر تمييز المالكين عن بعضهما فعليه ضمانها سواء كان المال الذي خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها بغيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمانه على الخاطئ ولو كان صغيراً وأبو الصغير لا يضمن من ماله (١)

## مادة ٨٠٩

إذا خلط المستودع الوديعة بماله باذن صاحبها أو اختلطت بلاصنعه بحيث يتعسر تفريق المالكين عن بعضهما يصير المستودع شريكاً للمالك الوديعة شركة ملك وإن هلك المال بلا قصير فلا ضمان على الوديع الشريك

## مادة ٨١٠

إذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولمن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع اليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢) فإن دفعها بلا إذن الحاكم فعليه الضمان

## ( مادة ٨١١ )

إذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منقطعة فعلى الوديع حفظها الى أن يعلم موته أو حياته (٣) وإن كانت الوديعة مما يتلف بالملك ف للمستودع بيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط الوديعة نمرة ٤٩٧ و ٤٩٨

وكذلك من الدرر المختار من أوسط الوديعة نمرة ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨

(٢) يستفاد حكم قرأتها من الدرر المختار من أوسط باب النفقة نمرة ٦٦٦

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار أو آخر الوديعة نمرة ٥٠١

## مادة ٨١٢

الوديعة التي تحتاج الى نفقة ومؤنة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فان كان صاحبها غائبا وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم وينفق عليها من أجزائها وان كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالاتفاق عليها من ماله الى ثلاثة أيام لا أكثر رجاء أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهلة وحفظ ثمنها عنده (١)

## (مادة ٨١٣)

إذا انفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعة وان صرف عليها بأذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفق على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها ان كانت حيوانا

## مادة ٨١٤

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الايداع في أى وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة الى صاحبها (٢)

## مادة ٨١٥

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فان خاف تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفع لاضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها (٣)

## مادة ٨١٦

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها اليه فان منعها منه بلا حق حال كونه قادراً على تسليمها فهلكت فعليه ضمانها (٤)  
فان كان عاجزاً عن تسليمها فلا ضمان عليه بهلاكها

(١) يستفاد حكمها والمادة بعدها من رد المختار أواخر الايداع نمرة ٥٠١

المذكورة قبله

(٢) يستفاد من رد المختار أواخر الايداع آخر نمرة ٤٩٨ مما كتبه تحت قوله

وقت الانكار اه

(٣) يستفاد حكمها من الدر أواخر الوديعة نمرة ٥٠١

(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدر أوائل الوديعة نمرة ٤٩٥



## (مادة ٨١٧)

إذا مات المستودع ووجلت الوديعة عبثاً في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها (١)  
 فإذا مات المستودع جاهلاً حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته وشارك المودع سائر غرماء الوديع فيها

## (مادة ٨١٨)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت في يده يخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلاً إن كانت مثلية سواء كان الوارث البائع يعلم أنها وديعة أولاً وإن كانت الوديعة قائمة في يد المشتري يخير صاحبها إن شاء أخذها ورد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن إذا وجدت شروط الإجازة المذكورة في مادة ٣٠١ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه ومالا يجوز (٢)

## مادة ٨١٩

إذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته إلى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا تسلم للوارث إذا كان يخاف عليها منه إلا باذن الحاكم وإن سلبت إليه بلاذنه وهلكت أو ضاعت فعلى المستودع ضمانها (٣)

## (مادة ٨٢٠)

إذا استحققت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها (٤)

- 
- (١) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من اندر ورد المختار من أوسط الإبداعات نمرة ٤٩٥  
 و٤٩٦ ومن تنقيح الحامدية من أوائل الإبداعات نمرة ٨٣  
 (٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر اليوع نمرة ٢٩١ ونمرة ٢٩٧  
 (٣) يستفاد حكمها من أواخر الإبداعات من تكملة رد المختار نمرة ٣٤٥ عند قول البر لا يبرأ مديون الميت ببلغ الدين إلى الوارث  
 (٢) يستفاد من أوائل الغصب والضمان من الاقروية نمرة ٣٤٦

## (مادة ٨٢١)

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بمثلها ان كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيمتها ان كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق (١)

## كتاب الكفالة

## الباب الاول

## الفصل الاول

## (مادة ٨٢٢)

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (٢)

## مادة ٨٢٣

لا تصح الكفالة بإيجاب الكفيل وحده مالم يقبل الطالب أو نائبه ولو فضوليا في مجلس العقد (٣)

## مادة ٨٢٤

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلا بالغا فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجرا ولا الكفالة لمجنون أو صبي إلا اذا كان اجرا (٤)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها الكفيل

## (مادة ٨٢٥)

يشترط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل دينا

(١) يستفاد حكمها من أوائل كتاب النصب من الدر نمرة ١١٦

(٢) يستفاد من أول كفالة الدر نمرة ٢٤٩

(٣) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار نمرة ٢٥١

(٤) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٥١ و ٢٥٢

أوعينا أو نفسا معلومة وأن يكون مقدور التسليم من الكفيل (١)

(مادة ٨٢٦)

لاتصح كفالة المريض مرض الموت أن كان مديونا بدين يحيط بماله وإن كان دينه غير محيط بماله وكانت كفالته تخرج من ثلث ما بقى من ماله بعد أداء الدين صحت كلها وإلا فبقدر الثلث (٢)

(مادة ٨٢٧)

تصح الكفالة بالاعيان المضمومة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها ان كانت قيمة أو مثلها ان كانت مثلية كالبيع فاسدا أو المغصوب أو المقبوض على سوم الشراء إن سمي له ثمناً (٣)

مادة ٨٢٨

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمومة على الاصيل بغيرها لانفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

مادة ٨٢٩

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم بأن يكون شرطاً لوجوب الحق أو لامكان الاستيفاء أو لتعذره (٤)

(مادة ٨٣٠)

لاتصح الكفالة بالأمانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر (٥)

١ يستفاد من الدرورد المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٥١

٢ يستفاد من الدرورد المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٥٢

٣ يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرورد المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٤٩ و ٢٥٠ ومن أوسط ما ذكر نمرة ٢٦٨

٤ يستفاد من الدرورد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٥ و ٢٦٦

٥ يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٨

## الفصل الثانى

( فى الكفالة بالنفس )

( مادة ٨٣١ )

المضمون من الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط فى الكفالة تسليمه فى وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للمكفول له فى الوقت المعين إن طلبه .

فان أحضره فى الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يجبس مالم يظهر عجزه وعدم اقتداره على احضاره ( ١ )

( مادة ٨٣٢ )

اذا كان المكفول بالنفس غائبا غيبة معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل باحضاره وللمكفول له أن يستوثق بأخذ كفيل من الكفيل عند ذهابه لاختصار المكفول به وان كان المكفول غائبا ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

مادة ٨٣٣

يبرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه مخاصمته ولو فى غير مجلس الحكم ما لم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلبته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برىء بتسليمه اليه أيضاً والا فلا ( ٢ )

( مادة ٨٣٤ )

اذا مات الشخص المكفول به برىء الكفيل من الكفار بموته وبرىء كفيل الكفيل أيضاً كما يبرأ ان مات الكفيل الاول ولا يبرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق فى مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

١ يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٥٦

٢ يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٥٧

### الفصل الثالث

( في الكفالة بالمال )

( مادة ٨٣٥ )

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً أو مجهولاً وتصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة وهو مالا يسقط الا بالاداء أو الابرأ ( ١ )

( مادة ٨٣٦ )

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضي

مادة ٨٣٧

إذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصة صاحبه في الدين المشترك ( ٢ )

( مادة ٨٣٨ )

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما باعه له ولا كفالة الوصي بثمن ما باعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما باعه من مال الوقف

( مادة ٨٣٩ )

يجوز للدائن المكفول دينه مطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبة كليهما معاً وان كان للكفيل كفيل فللدائن مطالبة من شاء منهما ( ٣ )

مادة ٨٤٠

إذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدته يعقود متعاقبة

١ يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر ورد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٣ و ٢٦٣

٢ يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٠

٣ يستفاد حكم الفقرة الأولى من آخر الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال من الهندية نمرة ٢١٥ وحكم الثانية من أوائل الكفالة في رد المختار من نمرة

يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برى الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم  
بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (١)

( مادة ٨٤١ )

إذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معا فى عقد واحد فلا يطالب كل منهم إلا  
بحصته من الدين المكفول  
فان التزم كل منهم منفردا بجميع ما لزم فى ذمة الآخر فللدائن أن يطالب كلًا منهم  
بجميع الدين

مادة ٨٤٢

إذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا (٢)

( مادة ٨٤٣ )

إذا تكفل الكفيل بالدين الحال كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل إلا إذا  
أضاف الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة  
ففى هاتين الصورتين لا يتأجل على الاصيل

( مادة ٨٤٤ )

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وان  
أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثانى ولا يتأجل على الاصيل

( مادة ٨٤٥ )

إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع بما أتى على الاصيل ان  
كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع  
على صبي أو محجور عليه (٣)

( مادة ٨٤٦ )

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه للدائن المكفول  
له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (٤)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر المختار من أوائل كفالة الرجلين نمرة ٢٨٦

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

(٣) يستفاد من الدرر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧١

(٤) يستفاد من الدرر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٢

## (مادة ٨٥٧)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن معجلاً فلا يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره عند حلول الاجل (١)

## (مادة ٨٤٨)

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالا في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لا من الكفيل (٢)

## (مادة ٨٤٩)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أداها وارث الكفيل للدائن فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

## (مادة ٨٥٠)

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلتطالب الخيار في أخذه حالا من أى التركتين شاء

## مادة ٨٥١

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن (٣)

## (مادة ٧٥٢)

للكفيل بالنفس أو المالك ان كانت كفالاته حالة أن يمنع الاصيل من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان كانت الكفالة بالمال (٤)

(١) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٥

(٢) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدها من الدر أوسط الكفالة نمرة ٢٧٥

(٣) يستفاد من الدر أوسط الكفالة نمرة ٢٧٠

(٤) يستفاد من الدر ورد المختار من أواخر الكفالة نمرة ٢٨٤

## الفصل الرابع ( في الإبراء من كفالة المال )

( مادة ٨٥٣ )

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل والكفيل  
وكفيل الكفيل (١)

( مادة ٨٥٤ )

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

مادة ٨٥٥

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

مادة ٨٥٦

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المدينين يرى كفيله من الكفالة (٢)  
فإن كان للدائن وارث آخر يرى الكفيل من حصة المدينين لا من حصة الوارث الآخر

مادة ٨٥٧

حالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من المحيل والمحال  
والمحال عليه توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٣)

مادة ٨٥٨

إذا استحق المبيع يرى الكفيل من الثمن الذي كان ضامناً له (٤)

## كتاب الحوالة

( مادة ٨٥٩ )

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه (١)

(١) يستفاد من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٣ و ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٣

(٣) يستفاد حكمها من أوسط الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٥

(٤) يستفاد حكمها من أواخر الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٧

٥ يستفاد من الدر أول الحوالة نمرة ٢٨٨



## مادة ٨٦٠

الحوالة قسبان مطلقة ومقيدة (١)

(مادة ٨٦١)

الحوالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حوالة مطلقة غير مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو مفضوعة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء.

(مادة ٨٦٢)

الحوالة المقيدة هي أن يحيل المدينون بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مفضوعة

---

 الفصل الاول

(في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه)

(مادة ٨٦٣)

يشترط لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلاً بالغاً فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتيالاً كما أنه لا يصح قبولها الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزاً أو مأذوناً له في التجارة (٢)

(مادة ٨٦٤)

يشترط لنفاذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال بالغين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تتعقد موقوفة على إجازة وليه أو وصيه فإن أجازها نفذت والا فلا ولا ينفذ احتياله إلا إذا أجازها الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملاً من المحيل

(مادة ٨٦٥)

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أي المحيل والمحتال والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتال عليه بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه قبيل الحوالة راضياً لا مكرهاً

(١) يستفاد مضمونها والتين بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالة نمرة ٣٤٠

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحوالة من الدرر والختار نمرة ٢٨٩

صححت الحوالة والتزم للمحتال بالدين المحال به وما لم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للمحتال حق في مطالبة  
 انما لا يشترط رضا المحتال عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استندانت زوجته  
 النفقة عليه بأمر القاضى فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بلا رضاه ويكون ملزوما  
 بالدين للمحتال

#### مادة ٨٦٦

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحتال والانهى وكالة ولا يشترط  
 أن يكون المحتال عليه مديوناً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صححت والتزم بالدين للمحتال  
 ولو لم يكن المحتال عليه مديوناً للمحيل (١)

### الفصل الثانى

( فى الدينون التى تجوز الحوالة بها )

#### ( مادة ٨٦٧ )

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (٢)

#### مادة ٨٦٨

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوما فلا تصح  
 الحوالة بالدين المجهول فلو احتال بما سيثبت للمحيل على المحتال عليه فالحوالة باطلة

#### مادة ٨٦٩

كما تصح الحوالة بالدينون الصحيحة المترتبة اصالة فى الذمة تصح الحوالة أيضا  
 بالدينون المترتبة فى الذمة من جهة الكفالة والحوالة

### الفصل الثالث

فى أحكام الحوالة

#### مادة ٨٧٠

اذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه بهابرى المحيل وكفيله ان كان له كفيل

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة عمدة ٢٩٠

(٢) يستفاد حكمها والمادتين بعدها من رد المختار من أوائل الحوالة عمدة ٢٩٠

من الدين ومن المطالبة معا وثبت للمحتال حق مطالبة المحتال عليه غير أن برائة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة حق المحتال (١)

#### مادة ٨٧١

لا تنقطع في الحوالة المطلقة مطالبة المحيل عن اغتيال عليه بل اذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مخصصة فله أن يطالبه بعد الحوالة ايضا في هذه الصورة الى أن يؤدي الدين المحال به للمحتال فان أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فان لم يكن المحتال عليه مديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين المحال به رجع عليه بمثله فان أدى بلا أمره فهو متطوع لا رجوع له عليه بما أدى (٢)

#### (مادة ٨٧٢)

اذا كانت الحوالة مقيدة بعين أمانة أو مخصصة أو بدين خاص للمحيل على المحتال عليه فلا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل فلو دفعها اليه ضمنها للمحتال ويكون له الرجوع بها على المحيل

#### (مادة ٨٧٣)

اذا أحال المرتهن غريبا له على الراهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهننا للمحتال وكذا اذا أحال البائع غريبا له على المشتري بائنه سقط حقه في حبس العين المبيعة أما اذا أحال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أحال المشتري البائع بائنه على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٣)

#### (مادة ٨٧٤)

اذا أحال المدين دائته على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عينا مملوكة للمحيل ويؤدي الدين المحال به من ثمنها وقبل المحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صحت الحوالة لأمر المحيل المحال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٤)

١ يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩١ و ٢٩٢

٢ يستفاد حكمها والمادة بعدها من أواخر الحوالة من الدرر المختار نمرة ٢٩٤

٣ يستفاد حكمها من رد المختار أوائل الحوالة نمرة ٢٨٨

٤ يستفاد حكمها من رد المختار في أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥ عن البرازية عن

## ( مادة ٨٧٥ )

يتحول الدين على المحتال عليه بصفته التي على المحيل (١)  
فإن كان الدين على المحيل حالا تكون الحوالة به على المحتال عليه حالة ويدفع المحتال  
عليه الدين المحال به معجلا

وإن كان الدين على المحيل مؤجلا تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم  
بالدفع الا عند حلول الاجل فلو مات المحيل بقي الاجل وإن مات المحتال عليه  
صار الدين حالا ويؤدي من التركة إن كان بها ما يفي بأدائه وإلا رجع المحتال بالدين  
أو بما بقي له منه على المحيل ليؤديه عند حلول الاجل

## الفصل الرابع

( فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجهه )

## ( مادة ٨٧٦ )

لا يرجع المحتال بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع  
للمحتال أو فسخت الحوالة بهلاك المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون  
بأحد أمرين أولهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا يبينه لسكل من المحيل والمحتال  
ثانيهما أن يموت المحتال عليه مفلسا ولم يترك عينا تفي بأداء المحال به ولا ديناً كذلك  
ولا كفيلا بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مفلس فلا تبطل الحوالة (٢)

## ( مادة ٨٧٧ )

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتقليسه ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان  
الحوالة وعود الدين على المحيل (٣)

## مادة ٨٨٨

إذا سقط الدين المقيده به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها

(١) يستفاد من رد المختار في أواخر الحوالة بالتمرة المذكورة قبله في تنبيه عن الفتح

(٢) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوسط الحوالة تمرة ٢٩٢ و ٢٩٣

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار من أوسط الحوالة تمرة ٢٩٣ بناء على قول

الامام المرجح في هذا الموضوع

بطلت الحوالة فلو أحال البائع غريمًا له على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير  
بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل (١)

( مادة ٨٧٩ )

إذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تتبين براءة الاصيل  
منه فلا تبطل الحوالة

فلو أحال البائع غريمه على المشتري بثمن المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل  
تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو ورد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة  
ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما أداه

( مادة ٨٨٠ )

إذا أحال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة  
قبل أدائها للمحتال بلا تعد من المودع يرى المودع وبطلت الحوالة ويبطلانها يعود  
الدين على المحيل (٢) واستحقاق الوديعة للغير يبطل للحوالة كلها  
فإن كان هلاكها بتقصير المودع وتعيده فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للمحتال  
قيمتها إن كانت من القيميات أو مثلها إن كانت من ذوات الامثال

مادة ٨٨١

إذا أحال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأدائه من العين المفضوبة  
التي عنده فهلكت العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أدائها للمحتال فلا تبطل الحوالة  
ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها (٣)  
فإن استحققت العين المفضوبة للغير بطلت الحوالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

مادة ٨٨٢

في كل موضع ورد فيه لاستحقاق المبيع الذي أحيث بثمنه إذا أدى المحتال عليه الثمن  
كان له الخيار في الرجوع إن شاء رجح على المحتال القابض وإن شاء رجح على المحيل (٤)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والفقرة الاولى من التي بعدها من رد المختار من

أوسط الحوالة نمرة ٢٩٤

(٢) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣

(٣) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣

(٤) يستفاد من الدر ورد المختار وأخر الحوالة نمرة ٢٩٥

## الفصل الخامس

( في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين )

مادة ٨٨٣

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التملك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (١)  
فإذا مات المحيل مديونا قبل استيفاء المحتال جميع الديون من المحتال عليه فما  
قبضه منه في حياة المحيل فهو له أى للمحتال وما لم يقبضه فهو فيه أسوة لغرماء المحيل  
وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالحصص  
التي أخذها الغرماء

مادة ٨٨٤

إذا مات المحيل وله ورثة لا غرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال  
عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه إلى التركة وحيثئذ يتبع المحتال التركة

( مادة ٨٨٥ )

إذا مات المحتال عليه مديونا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالحصص وما  
بقي للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل

( مادة ٨٨٦ )

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للمحيل على المحتال عليه  
وكذا لو وهب المحتال مال الحوالة للمحتال عليه (٢)

## الفصل السادس

( في برائة المحتال عليه )

( مادة ٨٨٧ )

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو بإحالة المحتال على غيره وقبول ذلك  
الغير الحوالة (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدهما من رد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٤

(٢) يستفاد من رد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٤ ومن التنقيح من أوائل

الحوالة نمرة ٣٤١

(٣) يستفاد من رد المختار في أوسط الحوالة نمرة ٢٩٢ ومن أواخرها نمرة ٢٩٤

## مادة ٨٨٨

إذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرىء المحتال عليه منه ولو لم يقبل بحيث  
لو كان غير مديون للمحيل فلا يرجع عليه بشئ. (١)

## مادة ٨٨٩

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فإن كان مديونا  
للمحيل سقط عنه الدين قصاصا وان لم يكن مديونا للمحيل كان له ولورثته الحق في مطالبة به

## مادة ٨٩٠

لا يصح إبراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (٢)

## مادة ٨٩١

السفينة بلا شرط المنفعة للمقرض جائزة وإنما تكره تحريما إذا كانت المنفعة  
مشروطة أو متعارفة (٣)

## كتاب الوكالة

### الباب الاول

( في ماهية الوكالة وشروط صحتها )

### الفصل الاول

#### ( مادة ٨٩٢ )

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم (٤)

(١) يستفاد من رد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية أواخر الحوالة نمرة ٢٤٣

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥

(٤) يستفاد حكم هذه المادة والتين بعدها من أوائل الوكالة نمرة ٤٠٠

## ( مادة ٨٩٣ )

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل من يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بان يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل بمن يعقله أيضا

## ( مادة ٨٩٤ )

لا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا ولا توكيل صبي يعقل يتصرف ضار ضررا محضا ولو أذن به الولي أو الصبي ويصح توكيله بالتصرف الذي ينفعه بلا إذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائر بين الضرر والنفع إن كان مأذونا بالتجارة فإن كان محجورا ينعقد توكيله موقفا على إذن وليه أو وصيه

## مادة ٨٩٥

تنعقد الوكالة بإيجاب وقبول ويشترط علم الوكيل بالوكالة فإن ردها الوكيل بعد علمه بها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد رده (١)

## ( مادة ٨٩٦ )

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا الى وقت مستقبل (٣)

## ( مادة ٨٩٧ )

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لا يعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فاجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا (٣)

- 
- ١ يستفاد من تكمله رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ ونمرة ٢٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الاول في بيان معناها نمرة ٣٧٤
  - ٢ يستفاد من الهندية من أوسط الباب الاول في بيان معناها نمرة ٤٤٠ ومن أواخر الباب المذكور نمرة ٣٤٣ ومن تكمله رد المختار نمرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة اه
  - ١ يستفاد حكم صدرها من تكمله رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة نمرة ٤٤٠



## (مادة ٨٩٨)

كل عقد جاز للوكيل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره (١)  
 فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإيفاء واستيفاء كل حق متعلق  
 بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستجار والرهن والارتهان والايدياع  
 والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة  
 والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة  
 الموكل فانه لا يجوز

## (مادة ٨٩٩)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعميمها بتعميمه فمن وكل غيره  
 توكيلا مطلقا مفوضا بكل حق هو له وبالحصومة في كل حق له صحت الوكالة  
 ولو لم يعين المخاصم به والمخاصم (٢)

## (مادة ٩٠٠)

يصح تفويض الرأي للوكيل فيتصرف فيما وكل به كيف شاء و يصح تقييده  
 بتصرف مخصوص (٢)

## مادة ٩٠١

إذا كان الامر مفوضا لرأي الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل  
 الثاني وكيلا عن الموكل فلا ينزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

## (مادة ٩٠٢)

إذا وكل وكيلين يعقد واحد فليس لاحدهما أن يتفرد بالتصرف فيما وكل به  
 الا اذا كان لا يحتاج فيه الى الرأي كإيفاء الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما

١ يستفاد من الدر من أوائل كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب  
 الاول في بيان معناها نمرة ٤٤٠ من الهندية

٢ يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل نمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن تكملة  
 رد المختار من أوائلها نمرة ٢٥٦

٣ يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر من أواخر فصل لا يعقدوكيل  
 البيع والشراء نمرة ٤١١

عليه كالتخصومة فانه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر  
في التخصومة لاحضرته فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف  
مطلقا (١)

(مادة ٩٠٣)

اذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة  
المسماة ان وقت وقتا أو ذكر عملا معيناً يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال  
وان لم يشترط وكان الوكيل ممن يعمل بأجر فله أجر المثل والا فلا (٢)

### الفصل الثانى

( فى احكام الوكالة )

( مادة ٩٠٤ )

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقرض اذا عقده  
الوكيل من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقا وتعلق به حقوقه  
سواء اضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل وان كان وكيلا فى هذه العقود  
عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه يقع العقد له لالموكل وان اضاف  
العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتعلق به حقوقه (٣)

( مادة ٩٠٥ )

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفى فيه باضافته الى نفسه  
كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء اضافه الوكيل  
الى نفسه أو الى الموكل انما اذا اضافه الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه مالم  
يكن محجورا عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل مادام الوكيل حيا وان كان  
غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لا الى الموكل فان اضاف العقد الى

١ يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر نمرة ٤٠٩

٢ يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة نمرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة  
نمرة ١٣٩ ومنها نمره ١٥٣ ومن أواخر اجارة الاقروية نمرة ٣١٥ -

موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات (١)

(مادة ٩٠٦)

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما إذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها الحقوق إلى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لاهما (٤)

(مادة ٩٠٧)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

### الفصل الثالث

#### في الوكيل بالشراء

(مادة ٩٠٨)

يشترط لصحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوما معينا أو جنسا مع بيان قدره أيضا أن كان من المقدرات كالمكيلات والموزونات ويكفي عن بيان قدره بيان قدر الثمن (٣)

(مادة ٩٠٨)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولا وفوض الأمر في شرائه لرأي الوكيل صححت الوكالة وله أن يشتري من أي جنس ومن أي نوع أراد (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢

(٢) يستفاد من الدر أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢

(٣) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أواخر كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢

وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع

والشراء نمرة ٢٧٩

(٥) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أول باب الوكالة بالبيع والشراء

نمرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدها

ماذه ٩١٠

إذا لم يكن الأمر مفوضاً لراى الوكيل فيما يشتره وكان الشيء الموكل بشرائه  
 مجهولاً جهالة فاحشة كجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الثمن  
 وإن كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه  
 صحت الوكالة وإن لم يبين الثمن  
 وإن كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فإن بين الثمن  
 أو النوع صحت الوكالة والا فلا

(مادة ٩١١)

إذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشتري الوكيل خلافه فلا ينفذ  
 شراؤه الأعلى إلى كىل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريزاً نفذ على الوكيل  
 ولا يتوقف على اجازة الموكل إلا إذا لم يجد نفاذاً على الوكيل بأن يكون الوكيل  
 صيباً أو محجوراً (١)

مادة ٩١٢

إذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتها إلا إذا كان خلافاً لخير (٢)  
 فإن عين الموكل الثمن واشتري الوكيل بأكثر منه فلا ينفذ على موكله  
 مطلقاً سواء كان وكيلاً بشراء معين أو غير معين وإن اشترى بأقل منه فإن  
 كان وكيلاً بشراء معين نفذ على الموكل وإن كان وكيلاً بشراء غير معين فلا  
 ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه له  
 بصفة فاشتري بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فإنه ينفذ على الموكل

(مادة ٩١٣)

إذا عين الموكل قدر الثمن لو كيله بشراء معين وأمره أن يشتريه به حالاً

- 
- (١) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية نمرة ٤٠٠  
 (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثانى فى التوكيل بالشراء من الهندية  
 نمرة ٤٤٧ وحكم أول الفقرة الثانية من الهندية أيضاً من الباب المذكور نمرة ٤٤٨ وحكم  
 باقىها من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء فى تكملة رد المحتار نمرة ٢٩٠

فاشتراه به نسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتراه به حالا لزم الوكيل لو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتراه به حالا لزم الوكيل وان عين قدر الثمن لو كيله بشراء معين وأمره أن يشتري به حالا فاشترى به نسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشترى به حالا لزم الموكل (١) وان كان السعر معروفا عند الناس كثمن الخبز واللحم فلا ينفذ على الموكل الا بضمن المثل (٢)

(مادة ٩١٤)

إذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وان لم يكن دفعه للبائع (٣)

(مادة ٩١٥)

إذا اشترى الوكيل بالشراء ثمن مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالبه به حالا فان أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقدا فلو كِيل أن يطلب الثمن من الموكل حالا (٤)

(مادة ٩١٦)

لا يجوز للوكيل بشراء معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له مالم يشتريه بضمن أزيد من الثمن الذي عينه له أو بجنس آخر (٥)

(مادة ٩١٧)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه (٦)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من

الهندية نمرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمها من تنفع الحامدية من أوسط الوكالة نمرة ٤٠٣ بالعزو الى

الدر وغيره - (٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتها من الدر ورد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء

نمرة ٤٠٣ - (٥) يستفاد من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٤

(٦) يستفاد حكمها من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر وتكملة رد

المختار نمرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(مادة ٩١٨)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما با اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه (١)

(مادة ٩١٩)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعديه هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء وإن حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لاخذ ثمنه وتلف في يده أو ضاع لزومه أداء ثمنه (٢)

### الفصل الرابع

#### ( في الوكيل بالبيع )

(مادة ٩٢٠)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا بفاحش الغبن ولا يحج زالا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بنقص منه فان باعه بنقص منه وسلمه للمشتري لا يملكه وللموكل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للموكل الخياران شاء أخذ القيمة من المشتري وإن شاء أخذها من الوكيل فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وإن أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (٣)

(مادة ٩٢١)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فللوكيل بالبيع أن يبيع بثمن حال أو مؤجل بأجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه

(١) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكم قهرتها من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء نمرة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكم جميع قهرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة

بالبيع من الهندية نمرة ٤٥٨ ومنها في أوسط الباب المذكور نمرة ٤٦٢ ومن الدر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١٠

على الموكل ان باعه بأجل طويل عما جرى به العرف عند التجار (١)

#### مادة ٩٢٢

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعه لمن لا تقبل شهادتهم له الا اذا كان الثمن اكثر من القيمة لا أنقص منها ولو نقصانا يسير اولا مثلها مالم يكن الموكل امره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لادونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وثل ببيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل ببيعه اذا كان من جنس تجارتهما (٢)

#### (ملحة ٩٢٣)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيعه ولو صرح له الموكل بذلك (٣)

#### مادة ٩٢٤

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفيلا على المشتري بما باعه منه نسيئة ولولم يأمره الموكل بذلك (٤) وان امره الموكل أن لا يبيع نسيئة الا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وان خالف لا ينفذ بيعه على الموكل (٥)

#### مادة ٩٢٥

اذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أولم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويخير كل منهما بين الاخذ والترك (٦)

#### مادة ٩٢٦

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للموكل وللمشتري الامتناع من دفعه وان دفع المشتري الثمن للموكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه

(١) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١٢.

(٢) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يقد وكيل البيع الخ

نمرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(٣) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يقد وكيل البيع الخ نمرة ٣٠٩

(٤) يستفاد حكم الفقرة الاولى من الدر من أوائل فصل لا يقد وكيل البيع الخ نمرة ٣٠٨

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المختار من لوسط كتاب الوكالة نمرة ٢٦١

(٦) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الطحطاوى من لوسط باب عزل الوكيل نمرة ٢٨٨ نه

## مادة ٩٢٧

يجبر الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه ثمنه ان كان حالا (١)

## مادة ٩٢٨

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعاه من ماله اذا لم يقبضه من المشتري (٢)

## مادة ٩٢٩

الوكيل بالبيع الذي لا أجر له لا يجبر على تقاضى الثمن وقبضه من المشتري .  
وتجوز احوالة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

## مادة ٩٣٠

الوكيل بالبيع المجمعول له أجر على البيع كالدلال والسمار يجبر على تقاضى  
الثمن من المشتري وتحصيله منه

## مادة ٩٣١

اذا استحق المبيع فله المشتري الرجوع على الوكيل بالثمن ان نقده اليه سواء  
كان الثمن باقيا في يده أو سلمه الى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد  
دفعه على موكله وان نقد المشتري الثمن الى الموكل رجع عليه به (٣)

## مادة ٩٣٢

اذا وجد المشتري عيبا قديما في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل ان  
كان نقده الثمن وان كان نقده الى الموكل فله أخذه منه (٤)

## مادة ٩٣٣

اذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري عيبا قديما فله ان يردّه على وارث  
الوكيل أو وصيه فان لم يكن له وارث أو وصى يردّه على الموكل (٥)

(١) يستفاد حكم قفرتيا من أوائل كتاب الوكالة من تفهيم الحامدية نمرة ٣٩٨

٢٥٠ يستفاد حكمها من اواخر الباب الاول من كتاب الوكالة في الاقروية نمرة ٤٤٣

٣٠٠ يستفاد حكمها من الهندية من اوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع نمرة ٤٦٣ وكذلك المادتين ٤٦٣

٤٠٠ يستفاد حكمها من اوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية نمرة ٤٦٣

٥٠٠ يستفاد حكمها من اوسط فصل لا يجدر الوكيل بالبيع النخ من تكملة رد المختار من نمرة ٣١٦



## مادة ٩٣٤

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمنه إلا إذا تعدى عليه  
أو قصر في حفظه (١)

## الفصل الخامس

( في التوكيل بالخصومة )

## مادة ٩٣٥

يصح التوكيل بالخصومة في إثبات الديون والأعيان وسائر حقوق العباد ورضا  
الخصم ليس بشرط في صحته وإنما هو شرط للروم (٢)  
ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين إلا إذا كان العرف بين التجار  
أن المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٣)

## ( مادة ٩٣٦ )

وكيل قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المدينين فإن أقام المدينون عليه البينة  
على استيفاء الموكل أو أبرأته تقبل بيته أما وكيل القاضى يقبض ديون الغائب المفقود  
فلا يملك الخصومة والوكيل يقبض العين لا يملك الخصومة (٤)

## مادة ٩٣٧

وكيل الصلح لا يملك الخصومة ووكيل الخصومة لا يملك الصلح

## ( مادة ٩٣٨ )

إذا كان الموكل بالخصومة مدعياً وغائباً مدة سفر أو كان مريضاً في المصر لا يقدر  
أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم  
وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل

١٠ يستفاد حكمها من أول الماشر من كتاب الوكالة في الاقروية نمرة ٤٥

٢٠ يستفاد حكم هذه الفقرة من لوائح الثاني في التوكيل بالخصومة من الاقروية نمرة ٤ وكذا من الدر

وتكملة رد المختار من لوسط كتاب الوكالة نمرة ٥٧

٣٠ يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدر ورد المختار نمرة ٤١٢

٤٠ يستفاد حكمها من لوائح باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدر ورد المختار نمرة ٤١٢ ومن تكملة

رد المختار من المحل المذكور نمرة ٣٣٨ وكذا حكم ما بعدها من النمرة الأولى ومن التكملة

نمرة ٣٣٧

٥٠ يستفاد حكم قريتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدر ورد المختار نمرة ٤٠١ وكذا ما بعدها

من المادتين

ينخير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فإن رضى به لزمه برضاه (١)

#### مادة ٩٣٩

يجوز للمخدرات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

#### مادة ٩٤٠

عجز الموكل من الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه يوجب قبول توكيله بدون رضا خصمه

#### مادة ٩٤١

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضراً بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكاة (١)

#### مادة ٩٤٢

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضراً أم غائباً صحيحاً أم مريضاً (٣)

#### (مادة ٩٤٣)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه

وإذا استثنى الموكل الاقرار في توكيله صح توكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٤)

#### (مادة ٩٤٤)

يجوز للوكيل بالاجارة المخاصمة في اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للمستأجر (٥)

#### مادة ٩٤٥

الوكيل بالخصومة اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلاً عاماً ضامناً لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى فى يده (٦)

١٠. يستفاد حكمها من لوسط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة رد المحتار نمرة ٣٦٠

١١. يستفاد حكمها من الانقروية وهامشها من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة النخ نمرة ٥

١٢. يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرر ورد المختار نمرة ٤١٣

١٣. يستفاد حكمها من أول الخامس في التوكيل بالاجارة النخ من الانقروية نمرة ٣٧

١٤. يستفاد حكمها من لوسط كتاب الوكالة من تفهيم الحامدية نمرة ٤٠٣

١٥. يستفاد حكمها من الدرر من أوسط كتاب الدعوى نمرة ٤٢٥ ونمرة ٤٣٦

## مادة ٩٤٦

تجرى النيابة في الاستحلاف لالخلف فيملك الوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبو الصغير الاستحلاف فله طلب يمين خصمه ولا يخلف أحد منهم إلا إذا حصل الادعاء عليه بمباشرة العقد أو صرح إقراره على الاصيل (١)

## الفصل السادس

## ( في عزل الوكيل )

## مادة ٩٤٧

للموكل ان يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفاهاً وتحريراً بشرط علم الوكيل مالم يتعلق به حق الغير

فان تعلق به حق الغير كما اذا رهن المديون ماله وعند حلول الاجل وكل آخر بيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل (٢)

## ( مادة ٩٤٨ )

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وان تعلق به حق الغير الا في الوكالة ببيع الرهن اذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (٣)

## ( مادة ٩٤٩ )

للكيل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة مالم يتعلق به حق الغير فيجبر على ابقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزاً الى ان يعلم الموكل

١٠. يستفاد حكم الفقرة الاولى والثانية من الدرر وتكملة رد المحتار من اوائل باب عزل الوكيل

نمرة ٣٥٦ ونمرة ٣٥٧ ونمرة ٣٥٨

١١. يستفاد حكمها من اوائل باب عزل الوكيل من الدرر نمرة ٤١٧

١٢. يستفاد حكم قهرتها من الدرر ود المحتار نمرة ٤١٦ ونمرة ٤١٧ من اوائل باب عزل الوكيل

## (مادة ٩٥٠)

للموكل عزل وكيله بقبض الدين ان وكيله بغير حضرة مديونه وان وكيله بحضرة لا يملك عزله بدون علم المديون فان دفع اليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (١)

## مادة ٩٥١

تنتهى الوكالة بنهاية الشئ الموكل فيه كالأو وكله بقبض دينه وقبضه بنفسه  
( مادة ٩٥٢ )

## كتاب الرهن

## الفصل الاول

في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز

## (مادة ٩٥٣)

عقد الرهن هو جعل شئ مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل بحق مالى يمكن استيفاءه منه كلاً أو بعضاً (٢)

## مادة ٥٥٤

يشترط في المرهون ان يكون مالا موجودا متقوما مقدور التسليم محوزا لا متفرقا مفرغا لا مشغولا بحق الراهن مميز الا مشاعا ولا متصلا بغيره (٣)  
(مادة ٩٥٥)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديناً ثابتاً في الذمة أو موعوداً به أو عيناً من الاعيان المضمونة فلا يصح الرهن بالامانات (٤)

١» يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوائل باب عزل الوكيل نمرة ٤١٧

٢» تستفاد من أول كتاب الرهن من الدر نمرة ٣٠٧ ومن رد المحتار نمرة ٣٠٨

٣» يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب الرهن من الهندية

## (مادة ٩٥٦)

يشترط لتقام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضاً تاماً  
وللراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين  
المرهونة (١)

## ماده ٩٥٧

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وأن  
يتفقا على ذلك بعد العقد فإن رضى العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن  
بقبضه ويلزم الراهن (٢)

## (مادة ٨٥٨)

لا يصح اشتراط تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه ان لم يؤده  
الراهن في الاجل المعين لادائه بل يصح الرهن ويطل الشرط  
ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من  
ثمنه وكذا يصح توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لايفاء الدين (٣)

## مادة ٩٥٩

يجوز للمدينون اعطاء رهن واحد لعدة مداين سواء كانوا شركاء في الدين  
المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراهن بشرط ان يرهنه عند الكل  
بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كله رهنا عند كل منهم بدينه (٤)

١٠. يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الرهن من الدرر ٣٠٨

٢٠. يستفاد حكمها من أول الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع على يدي عدل من المندبة ١٣٩  
ومن الدرر من أول باب الرهن يوضع على يد عدل ٣٣٣ له

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية  
نمرة ٢٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوائل باب الرهن يوضع على يد عدل من الدر  
نمرة ٣٢٤

(٤) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوسط باب ما يجوز ارتثانه  
وما لا يجوز نمرة ٣٢٠

## ( مادة ٩٦٠ )

يجوز للمديون أن يستعير مال غيره ويرهنه بأذنه فإن أطلق له المعير الاذن ولم يقيده بشئ جاز له أن يرهنه بأى قدر كان كثيراً أو قليلاً وبأى جنس أراد وعند أى شخص وفى أى بلد شاء

وإن قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للمستعير مخالفتة الا اذا خالف الى خير بأن عين له المعير قدراً أكثر من قيمة الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذا لم ينقص عن قيمة الرهن (١)

## مادة ٩٦١

اذا رهن المستعير مال المعير بأذنه حسب ما اشترطه عليه فليس للمعير أن يرجع فى الرهن بعد تسليمه للمرتهن بل يحسبه المرتهن الى أن يستوفى دينه (٢)

## ( مادة ٩٦٢ )

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرتهن مال ولده لنفسه ويجوز له أيضاً أن يرهن مال ابنه الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يضمن الاب قدر الدين لالزيادة (٣)

## ( مادة ٩٦٣ )

لا يجوز للوصى رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم لنفسه وله رهنه عند أجنبي بدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين المطلوب لليتيم (٤)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب التصرف فى الرهن، الخ من الدرورد

المختار نمرة ٣٣٠ و ٣٣١

(٢) لتصريحهم بصحة رهن المستعار ليرهنه فيثبت له حكم الرهن للملك الراهن

فيمتنع رجوع المعير فيه ويكون لازماً حيثئذ اه

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب مايجوز ارتهانه الخ من الدر نمرة ٣١٩

(٤) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوسط باب مايجوز

ارتهانه الخ من الدرورد المختار نمرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أول فصل الرهن

من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين نمرة ٢١٧

## الفصل الثاني

### في أحكام الرهن

(مادة ٩٦٤)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يمسكه بدين آخر على الراهن سابق على العقد أو لاحق به  
وفاسد الرهن كصحيحة في الأحكام كلها فللمرتهن حق حبسه إلى أن يصل إليه دينه بتمامه إذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٩٦٥)

المرتهن أحق بالرهن من الراهن وإذا مات الراهن مديونا فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء إلى أن يستوفي حقه وما فضل منه للغرماء (٢)

(مادة ٩٦٦)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبة الراهن بدينه إن كان حالا فإن كان مؤجلا فليس للمرتهن مطالبته به إلا عند حلول الاجل (٣)

مادة ٩٦٧

إذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتهن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس إلى استيفاء ما بقي منه ولو قليلا (٤)

أما إذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدار ما عليه لاحدهما كان له أن يأخذه أما إذا لم يعين فليس له الأخذ لحبس الكل بكل الدين (٥)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية

نمرة ٢٧٤ و ٢٧٥

٢ يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر نمرة ٢٧٤

(٣) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن نمرة ٣١٠

٤ يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر نمرة ٣١٢

٥ يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أواخر باب ما يجوز رهنه نمرة ٢٣١

## (مادة ٩٦٨)

لمعير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكك الرهن وتسليمه إليه إلا إذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضي المدة وله جبره بعد مضيتها (١)

## (مادة ٩٦٩)

لا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليعه لقضاء دينه لأن حكم الرهن الجبس الدائم حتى يقبض دينه (٢)

## مادة ٩٧٠

إذا أراد المعير فكك الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتهن بجبر المرتهن على القبول ويرجع المعير على المستعير بما آداه من الدين إن كان الدين قدر قيمة الرهن وإن كان أقل لا يجبر على تسليم الرهن فإن كان أكثر فالزائد تبرع فلا يرجع به على المستعير (٣)

## مادة ٩٧١

لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة (٤)

## (مادة ٩٧٢)

إذا مات الراهن المستعير مفلسا يبقى الرهن على حاله محبوسا في يد المرتهن ولا يباع بدون رضا المعير (٥)

## مادة ٩٧٣

إذا مات المعير مديونا يؤمر المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وإن عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتهن ولورثة المعير أن يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن (٥)

- (١) يستفاد حكمها من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٢
- (٢) يستفاد حكمها من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار نمرة ٣١٢ ومثله في الدرر والشرنبلالية من أوسط كتاب الرهن نمرة ٢٥٠
- (٣) يستفاد حكمها من أوسط باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣١ من الدرر المختار
- (٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٨٦
- (٥) يستفاد حكمها من الدرر من أوسط باب التصرف في الرهن الخ نمرة ٣٣٢
- (٦) يستفاد حكمها من الدرر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٢



## مادة ٩٧٤

إذا مات الراهن باع وصيه الرهن بأذن مرتهن وقضى منه الدين للمرتهن فإن لم يكن له وصى ينصب القاضيه وصيا ويأمره ببيع وقضاء الدين المرهون به من ثمنه (١)

## (مادة ٩٧٥)

إذا مات المرتهن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الرهن (٢)

## (مادة ٩٧٦)

إذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين فإن اختلفا يضعه الحاكم عند عدل وان شاء وضعه عند المرتهن اذا كان مثل العدل في العدالة وان كره الرهن (٣)

## (مادة ٩٧٧)

إذا مات المرتهن جاهلا للرهن ولم يوجد في تركته قيمة الرهن تصير ديناً واجب الاداء من تركته وقبض الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم (٤)

### الفصل الثالث

في تصرف الراهن والمرتهن

## (مادة ٩٧٨)

كل تصرف من التصرفات المحتملة للفسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه لحشد تنفيذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل الاجارة (٥)

(١) يستفاد حكمها من الدر من أواخر التصرف في الرهن نمرة ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٧٦

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط

ان يوضع على يدي عدل نمرة ٤٤٢

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٨٦

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدر ورد

وكذلك اذا أقر الراهن بالرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن  
ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه ١  
(مادة ٩٧٩)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن  
فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلًا في بيعه من قبل الراهن وليس  
له ابداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا اذن الراهن وان فعل ذلك يكون  
متعديا ويضمن بتعديه قيمة الرهن بالغة ما بلغت ٢  
(مادة ٩٨٠)

اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن  
يجز المرتهن البيع فلا تصح بعد هلاكه الاجازة وللمرتهن الخياران شاء ضمن المشتري  
قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن ٣  
وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا اذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل  
الاجازة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

#### مادة ٩٨١

اذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا اذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل  
الاعادة الى المرتهن الاول فللراهن الاول الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول قيمة  
الرهن بالغة ما بلغت ويصير ضمانه رهنا ويمسكه المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا  
عند المرتهن الاول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتحن الثاني الرجوع على الاول بما  
ضمنه وبدينه

ولو رهن المرتحن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل  
الرهن الاول (٤)

#### (مادة ٩٨٢)

يجوز للمرتحن أن يعير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتحن وله استرداده الى  
يده فان استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٣٧٧

(٢) يستفاد حكم هذه المادة من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٣٧٠ و ٣٧٩

(٣) يستفاد حكمها مع فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٣٧٠

٤ يستفاد حكم فقرتها من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٢٩

فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك بجائنا أى بلا سقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء  
فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلاً بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم الكفيل شيء بهلاك الرهن في يد راهنه لخروجه من حكم الرهن وإن كان العقد باقياً  
أما إن كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أى الزامه بتسليمه  
فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة وأعادتها إلى يد المرتهن فالمرتحن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون المرتحن فيه (١)

### ( مادة ٩٨٣ )

إذا باع المرتحن ثمار العين المرهونة بلا إذن الراهن الحاضر أو بلا إذن القاضى  
لوا الراهن غائباً فإنه يضمن قيمتها (٢)

### ( مادة ٩٨٤ )

يجوز للمرتحن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمناً إلا إذا قيد الراهن بالمصر  
فلا يجوز له السفر (٣)

### مادة ٩٨٥

لا يجوز للمرتحن أن يتفعل بالرهن منقولاً كان أو عقاراً بدون إذن الراهن وله  
أن يؤجره بأذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحبسها من أصل الدين برضا الراهن  
وإن بطل الرهن

ولو أذن الراهن للمرتحن في استعمال الرهن والانتفاع به أو إعارته للعمل فهلك  
الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين  
وإن هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن  
به الراهن هلك أمانة أى لا ضمان على المرتحن فلا يسقط شيء من الدين  
ولو سكن المرتحن الدار المرهونة فلا أجر عليه

ولو اختلف الراهن والمرتحن في وقت هلاك الرهن فقال المرتحن هلك في وقت

١ يستفاد حكم فقراتها من الدرر من أوائل باب التصرف في الرهن نمرة ٣٢٨ و ٣٢٩

٢ يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أو وسط كتاب الرهن نمرة ٢٧٢

٣ يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أواخر كتاب الرهن نمرة ٣١٥

العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتن والبينة للراهن (١)

### ( مادة ٩٨٦ )

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانه تكون على المرتن والمصاريف اللازمة لنفقته سيارته لو عقارا أو سقى الارض وتلقيح الشجر وكل ما به اصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فاداه الآخر فان كان أداه بأمر القاضى ويجعله ديناله على الآخر فله الرجوع عليه به وإن أداه بلا أمر القاضى فهو متبرع لا رجوع له على الآخر بشئ مما أداه (٢)

## الفصل الرابع

( بما يترتب على المرتن والراهن عند هلاك الرهن )

### مادة ٩٨٧

يجب على المرتن أن يعتنى بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما من هو فى عياله الساكنين معه وما جرى مجراهم من يأتمنه على حفظ ماله (٣)

### (مادة ٩٨٨)

الرهن مضمون على المرتن بهلاكه بعد قبضه بالاقبل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه (٤)

### مادة ٩٩٩

إذا هلك الرهن فى يد المرتن وكانت قيمته مساوية لقدر الدين سقط الدين

١ يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرورد المختار من أوائل فصل فى مسائل متفرقة من الرهن نمرة ٣٣٦ و٣٣٧ وباقى فقراتها منهما من أوسط باب التصرف فى الرهن نمرة ٣٣٠

٢ يستفاد حكم فقرتيهما من الدرورد المختار من أواخر كتاب الرهن نمرة ٣١٣ و٣١٤

٣ يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أواخره كتاب الرهن نمرة ٣١٣

٤ يستفاد حكمها من الدر من أوائل كتاب الرهن نمرة ٣٠٩

بتأمله عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن  
أو بآفة سماوية ١

#### مادة ١٠٠٠

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين  
عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاك  
الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمانها للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئا عن  
تعديه أو تقصيره في حفظه أو حفظه عند غير من يأمنه على حفظ ماله

#### مادة ١٠٠١

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين  
بقدره ورجع المرتهن بما بقي له من الدين على الراهن  
وكذلك الحكم إذا نقص قدرا أو وصفا في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

#### مادة ١٠٠٢

إذا كان في يد المرتهن لدين موعود به بأن كان قد رهنه ليقرضه ديناً وسمى  
قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل أقراضه كان مضمونا عليه بما وعد من  
من الدين المسمى إذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فيؤمر  
بتسليمه الدين للراهن جبرا فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون  
عليه بقيمته وإن لم يكن قدر الدين المسمى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن ٢

#### (مادة ١٠٠٣)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد إحالته  
بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فإنه يهلك بالدين ويلزم المرتهن  
أن يرد ما قبضه إلى الراهن وتبطل الحوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم

١ يستفاد حكمها من الدر من أوسط كتاب الرهن نمرة ٣٨٠ وكذا ما بعدها من  
المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمها من تنقيح  
الحامدية من أوائل كتاب الرهن نمرة ٢٦٥

٢ يستفاد حكمها من الدر من أوسط باب ما يجوز ارتبائه نمرة ٣١٨

المرتهن أن رد للراهن ما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الراهن (١)

#### مادة ١٠٠٤

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيمته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٢)  
وان ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

#### مادة ١٠٠٥

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فإن كان المستحق مشاعا بطل الرهن فيما بقي وإن كان معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويحبس بكل الدين (٣)

#### مادة ١٠٠٦

إذا سرق الرهن في يد المرتهن أو العدل بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة إلا إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضوعاً في حرز مثله (٤)

#### مادة ١٠٠٧

إذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فلها تهلك مجازاً (٥)

#### مادة ١٠٠٨

إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق يمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين (٦)

- (١) يستفاد حكمها من الدر من اواخر فصل في مسائل شتى الرهن نمرة ٣٣٨
- (٢) يستفاد حكمها مع فقرتها من الهندية من أوائل الباب الثالث في هلاك الموهون نمرة ٤٤٥ ومن الدرايضاً من أواخر باب الرهن يوضع على يد عدل نمرة ٣٣٦
- (٣) يستفاد حكمها من الدر أواخر فصل في مسائل شتى الرهن نمرة ٣٣٧
- (٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن نمرة ٢٦٥
- (٥) يستفاد حكمها من الدر من أوائل فصل في مسائل شتى الرهن نمرة ٣٣٦
- (٦) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن نمرة ٢٦٦

## الفصل الخامس

( في سداد الدين من الرهن )

مادة ١٠٠٩

إذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه إن لم يدفعه ويفك الرهن (١)

مادة ١٠١٠

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وإن كان الرهن دارسكتاه وليس له غيرها

مادة ١٠١١

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه يرفع المرتهن الأمر إلى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه (٢)

(مادة ١٠١٢)

إذا خيف على الرهن التلف والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه المرتهن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهناً مكانه وإن باعه المرتهن بدون اذن الحاكم مع إمكان الاستئذان قبل تلقه كان ضامناً القيمة بالغة ما بلغت (٣)

مادة ١٠١٣

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فإن امتنع الوكيل وكان الراهن غائباً يجبر الوكيل على البيع وإن كان الراهن حاضراً لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فإن امتنع يبيعه الحاكم ويوفى الدين من ثمنه (٤) والوارث بعد موت الراهن كالأراهن فيما ذكر

- (١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة بعدها من رد المختار وأواخر باب ما يجوز ارتبائه الف نمره ٣٣٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمره ٢٦٩ - (٢) يستفاد حكم هذه المادة من أواخر باب ما يجوز ارتبائه الف من الدرر المختار نمره ٣٢٣
- (٣) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمره ٢٧٢
- (٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط باب الرهن يوضع على يد عدل

## كتاب الصلح

( مادة ١٠١٤ )

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصلحين بتراضيهما (١)

( مادة ١٠١٥ )

يصح الصلح عن الحقوق المقر بها المدعى عليه والمنكر لها والتي لم يد فيها إقرارا ولا إنكاراً ٢

( مادة ١٠١٦ )

يشترط أن يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل يجوز أخذ البدل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوما إن كان مما يحتاج الى التسليم ٣

( مادة ١٠١٧ )

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكا للمصالح وأن يكون معلوما ان كان مما يحتاج الى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضا وقت الصلح ان كان الصلح عن دين بدين من جنس آخر (٤)

## الفصل الاول

في الصلح عن الاعيان

( مادة ١٠١٨ )

إذا كان المدعى به عينا معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأقر المدعى عليها بها للدعى

(١) تستفاد من الدر أول كتاب الصلح نمرة ٧٢٤ ومن الهندية أول الباب الاول

في تفسيره الخ نمرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أوائل كتاب الصلح نمرة ٧٢٥

(٣) يستفاد حكمها من أول كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المحتار نمرة ٢٠٣ و ٢٠٤

(٤) يستفاد حكم أول هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد

المختار نمرة ٢٠٢ و ٢٠٣ وآخرها من أوسط كتاب الصلح منها نمرة ٢٢١ وأوسطها

وهو كون البدل ملكا للخ من أوسط الباب الاول في تفسيره الخ نمرة ٢١٤ من الهندية



وصالحه عنها بنقود معلومة أو بقرار معلوم أو عرض معلوم صح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للمصالح وحق الشفعة لجار العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فإن كان كل منهما عقارا وجبت الشفعة فيهما وبفسده جهالة البذل المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط (١)

#### (مادة ١٠١٩)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأقر المدعى عليه بها وصالحه عنها بمنفعة كسكنى دار أو زراعة أرض مدة معلومة صح الصلح ويعتبر اجارة فيطل الصلح بموت أحدهما ان عقده لنفسه أو يهلك المحل في المدة

#### مادة ١٠٢٠

إذا ادعى شخص على آخر مينا في يده معلومة كانت أو مجهولة وادعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصطلاحا على أن يكون ما في يد كل منهما في مقابلة ما في يد الآخر صح الصلح وكان في معنى المفاضنة فتجرى عليه أحكامها ولا تتوقف صحته على العلم بالموضين لعدم الاحتياج فيهما الى التسليم في هذه الصورة ٢

#### (مادة ١٠٢١)

إذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالينة يسترد من بذل الصلح الذي قبضه المدعى مقدار ما أخذ بالاستحقاق من المدعى عليه ان كلا فكلما وان بعضا فبعضا ٣

#### مادة ١٠٢٢

إذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بذل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق إذا استحق

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر المختار من أوائل كتاب الصلح نمرة ٧٢٥ و ٧٢٦

(٢) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المختار نمرة ٢٠٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة

بعضه وإن كان مما لا يعتين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الاقتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وإن كان بعد الاقتراق يبطل الصلح

(مادة ١٠٢٣)

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقابله من العوض على المدعى ويرجع المدعى بالخصومة فيه والدعوى على المستحق وأرب استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلها أو بعضها على حسب القدر المستحق إذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين وإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الاقتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وإن كان بعد الاقتراق يبطل الصلح كاتقدم (١)

(مادة ١٠٢٤)

إذا دعى حقا في دار لم يبينه فصولح عن ذلك ثم استحق بعض الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئا من العوض وإن استحق وكل الدار يسترد العوض كله

(مادة ١٠٢٥)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت ولم يبد قرارا ولا انكارا ثم اصطلحا على شيء معين دارا أو عقارا أو عرضا أو نقدا يعتبر ذلك الصلح فداء من اليمين وقطعا للنزاعة في حق المدعى عليه ويبدأ في حق المدعى فتجرى عليه أحكامه (٢)

١ يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المحتار

نمرة ٢١١ و ٣١٢

٢ يستفاد حكمها من الدرورد المحتار من أواخر باب الاستحقاق نمرة ١٩٩ ومن

أوسط الباب العشرون من الهندية من كتاب الصلح نمرة ٢٦٢

٣ يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرورد المحتار نمرة ٧٢٦

## مادة ١٠٢٦

إذا كان للصبي المميز دين وكان مأذونا له بالتجارة وليس له بينة على الدين جاز له أن يصالح غريمه على بعضه أو على شيء آخر قيمته أقل من الدين وإن كان له بينة على الدين لا يجوز له ذلك (١)

## مادة ١٠٢٧

إذا كان للصبي دين على آخر وكان له بينة عادلة أو كان المدينون مقررا بالدين أو مقضيا عليه به فلا يجوز لوصيه أو لوليّه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين وجب بعقده فإنه يجوز صلحه على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وإن صالح عن الدين على مال آخر إن كانت قيمته قدر الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وإن كانت بغبن فاحش لا يجوز

فإن خشي الوصي أو الولي أن لا يثبت كل الدين بان لم تكن له بينة والمدينون منكر ويقدم على اليقين جاز للولي أو الوصي أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي (٢)

## مادة ١٠٢٨

إذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدعي بينة تثبت بهادعواه للوصي أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وإن لم تكن للدعي بينة فلا يجوز للولي أو الوصي أن يصالح على شيء مالم

## مادة ١٠٢٩

إذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مديونه على تأجيل الدين إلى أجل معلوم (٤)

١ يستفاد حكم هذه المادة من الدر وتكلمه رد المختار من أوائل كتاب الصلح نمرة ٢٠٢

٢ يستفاد حكم فقرتها من أواسط صلح الاب والوصي من الاقروية نمرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الا قوله وإن صالح عن الدين إلى آخر الفقرة الاولى فإنه يستفاد

من جامع الفصولين من أواسط الفصل السابع والعشرين نمرة ٢٤

٣ يستفاد حكمها من أواسط صلح الاب والوصي من الاقروية نمرة ٢٤٥

٤ يستفاد حكمها من أواسط صلح الاب والوصي من الاقروية نمرة ٢٤٦

## مادة ١٠٣٠

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا اذن موكله فلا يصح صلحه (١)

## ( مادة ١٠٣١ )

اذا وكل المديون وكيلًا بالصلح وكان مقرراً بالدين فان اُضيف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان اُضيف الصلح الى نفسه نفذاً نفذ الصلح على الموكل ايضاً ويطالب الوكيل ببذل ثم يرجع به على الموكل

وان كان المديون منكراً فوكل وكيلًا بالصلح فان اُضيف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان اُضيف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على واكل (٢)

## ( مادة ١٠٣٢ )

لرب الدين ان يصالح مديونه على بعض الدين ويكون أخذاً لبعض حقه وإبراء عن باقيه (٣)

## الفصل الثاني

## في احكام الصلح

## ( مادة ١٠٣٣ )

اذا تم الصلح على وجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعى وسقطت

- ١ - يستفاد حكمها من الدرود المختار من أول الوكالة بالخصومة نمرة ٦٣٥
- ٢ - يستفاد حكم فقريتها من أواخر العاشر فيما يضمن به الوكيل الخ من كتاب الوكالة نمرة ٣٨ من الاتقروية
- ٣ - يستفاد حكمها من أول فصل في دعوى الدين من الدرود المختار نمرة ٧٣٤ و ٧٣٥ من كتاب الصلح

دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها ثانيا ولا يملك المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى (١)

مادة ١٠٣٤

اذا مات أحد المتصالحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى الاجارة ومات احدهما قبل مضي المدة يبطل بموته فيما بقى (٢)

مادة ١٠٣٥

اذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه بتراضيهما واذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبديل الصلح للمدعى عليه (٣)

مادة ١٠٣٦

اذا كان المدعى عليه منكرا لما ادعى عليه به وصالح المدعى على بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاصمه في الدعوى المصالح عنها ولا ان يحلفه اليين ولا ان يفسخ الصلح (٤)

مادة ١٠٣٧

اذا ضاع بدل الصلح او استحق كلا او بعضا قبل تسليمه للمدعى فان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به او من غير جنسه ولكن ضاع قبل الاقتراق عن المجلس فلا ينقض الصلح ويلزم المدعى عليه بمثل ما ضاع كلا او بعضا سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وان كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضايع كله أو بعضه قبل تسليمه للمدعى فان كان الصلح عن اقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بالمدعى به كلا أو بعضا وان كان الصلح عن انكار يرجع المدعى الى الخاصمة (٥)

١٠١٠ يستفاد حكمهما من الدر وتكملة رد المختار من اوائل كتاب الصلح نمرة ٣٠٦

١٠٢٠ يستفاد حكم عجزها من اول الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح الخ من الهندية نمرة ٣٦٠

١٠٣٠ يستفاد حكمهما من الدر وتكملة رد المختار من اوائل كتاب الصلح نمرة ٢٣٠

١٠٤٠ يستفاد حكمهما من اوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المختار نمرة ٢٠٦

١٠٥٠ يستفاد حكم قترتها من الدر وتكملة رد المختار من اوسط كتاب الصلح نمرة ٢١٢

## الفصل الثالث — في الابرأء

مادة ١٠٣٨

إذا اتصل بالصلح ابرأء مخصوص بالمصالح عنه بان قال برئت عنه أو أنا برىء فلا تسمع الدعوى فى خصوص ذلك وتسمع فى غيره (١)

مادة ١٠٣٩

من ابرأء شخصاً من حق له عليه يصح الابرأء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

مادة ١٠٤٠

إذا اتصل بالصلح ابرأء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى فى أى حق كان قبل الصلح وتسمع على ألحق الحادث بعده (٢)

مادة ١٠٤١

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٣)

مادة ١٠٤٢

حكم البرأء المنفردة عن الصلح كحكم البرأء المتصلة به فى الخصوص والعموم

مادة ١٠٤٣

لا يتوقف الابرأء على قبول المديون لكن اذا رده قبل القبول ارتد وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته ٤

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من اوسط كتاب الصلح من الدرر وتكملة

رد المختار نمرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من اوسط كتاب الاقرار من تنقيح الحامدية بالعزو

الى القنية ضمن جواب نمرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من الاتقروية من اواخر الفصل الثامن فى دعوى الابرأء

والصلح الخ نمرة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من اوسطه من هبة الدين وما يتصل به

من جامع الفصولين نمرة ٢١٦

## مادة ١٠٤٤

لا يصح ابراء المريض في مرض موته وارثه من الدين الذي له عليه  
أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن (١)

## مادة ١٠٤٥

إذا أبرأ المريض في مرض موته غير وارثه من الدين الذي له عليه يعتبر  
ذلك من تلك تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة  
مستغرقة بالدين فلا تعتبر ذلك الابراء وللغرماء مطالبة المدينين بما عليه  
من الدين انتهى

تم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابلاً على  
نسخة مهذبة بالدقة مع ما تحلت به من الهوامش على نفقة حسين حسين  
وذلك في أول ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ هجرية على صاحبها أفضل  
الصلاة وأزكى التحية ملاح بدر التمام وفاح مسك الختام آمين

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل اقرار المريض من الدر

وتكلمة رد المختار نمرة ١٥٤ و ٣٥٥

# فهرست

كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

صفحة

( الكتاب الاول - في الاموال )

- ٣ ( الباب الاول ) في أنواع الاموال
- ٤ ( الباب الثاني ) في الملكية
- ٥ ( الباب الثالث ) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
- ٧ ( الباب الرابع ) في حق السكنى
- ٨ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ٩ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ١٠ ( الباب الخامس ) في حقوق الارتفاق
- ١٠ الفصل الاول في الشرب
- ١١ الفصل الثاني - في حق المرور والمجرى والمسيل
- ١٣ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوية
- ١٥ ( الكتاب الثاني - في أسباب الملك )
- ١٥ الفصل الاول - في العقود
- ١٦ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٧ الفصل - في الوصية
- ١٨ الفصل الرابع - في الميراث
- ١٨ ( كتاب الشفعة )
- ١٨ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
- ٢٠ الفصل الثاني - فيما تثبت فيه الشفعة وما لا تثبت
- ٢١ الفصل الثالث في طلب الشفعة
- ٢٣ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٥ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويطلبها
- ٢٦ ( باب ) في التملك بوضع على الاموال المباحة
- ٢٧ ( باب ) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
- ٢٩ ( باب ) في نزع الملك



## في المداينات والعقود والامانات والضمانات

صحيفة

- ٣٠ ( الباب الاول ) في أنواع الديون  
 ٣١ الفصل الاول - في الدين  
 ٣٤ الفصل الثاني - في الدين المضمون  
 ٣٦ ( الباب الثاني ) في وفاء الدين والمقاصد والابراء عن الدين وتجديد عقده وغير ذلك  
 ٣٦ الفصل الاول في وفاء الدين  
 ٤٢ الفصل الثاني - في المقاصد  
 ٤٤ الفصل الثالث - في الابراء عن الدين  
 ٤٧ الفصل الرابع - في تجديد الدين  
 ٤٧ الفصل الخامس - في نسخ العقد المترتب عليه الالتزام  
 ٤٨ الفصل السادس - في حكم مرور الزمان  
 ٤٩ كتاب العقود على العموم  
 ٤٩ ( الباب الاول ) في ماهية العقد وشرائطه  
 ٥٠ الفصل الاول - في أهلية العاقدين  
 ٥٤ الفصل الثاني - في رضا العاقدين وما يعدم الرضا  
 ٥٧ الفصل الثالث - في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود  
 ٥٨ الفصل الرابع - في حل العقد وفائده وقصد شرعيته  
 ٥٨ الفصل الخامس - في أحكام العقود  
 ٦٠ ( الباب الثاني ) في العقود التي يصح إقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح إقترانها  
 وتعليقها به وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح  
 ٦٠ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق  
 ٦٢ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح إقترانها وتعلقها بالشرط والتي لا يصح  
 إقترانها وتعليقاتها به  
 ٦٣ الفصل الثالث في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه  
 ٦٣ ( الباب الثالث ) في أنواع الخيارات  
 ٦٣ الفصل الاول - في خيار الشرط  
 ٦٥ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب

## كتاب البيع

٦٦

- ٦٦ الفصل الاول - في عقد البيع  
 ٦٨ الفصل الثاني - في العاقدين  
 ٧٠ (باب) في شروط البيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع  
 ٧٠ الفصل الاول - في شرط البيع وأوصافه  
 ٧٢ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز  
 ٧٥ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع  
 ٧٨ الفصل الرابع - في الثمن  
 ٧٩ (باب) في حكم البيع  
 ٨١ (باب) في تسليم المبيع  
 ٨١ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته  
 ٨٥ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع  
 ٨٧ فصل في مصاريف التسليم ولوازم اتمامه  
 ٨٨ فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل  
 ٩٠ فصل في أداء الثمن  
 ٩٢ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق  
 ٩٤ فصل في حكم البناء والغراس  
 ٩٧ فصل في رد المبيع بالغيب القديم  
 ١٠٠ فصل في الغبن والتغريب  
 ١٠١ (باب السلم)  
 ١٠٣ فصل في بيع الوفاء  
 ١٠٤ فصل في الاستصناع

## كتاب الاجارة

١٠٦

- ١٠٦ (الباب الاول) في عقد الاجارة  
 ١٠٦ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط مجتها وبيان مدتها  
 ١٠٨ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها

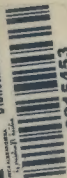
١٠٨	( الباب الثانى ) فى اجارة الدواب للركوب والحمل
١٠٨	الفصل الاول - فى اجارة الدواب للركوب
١١٠	الفصل الثانى - فى اجارة الدواب والعربات للحمل
١١١	( الباب الثالث ) فى اجارة الآدمى الخدمة والعمل
١١٢	الفصل الاول - فى الاجير الخاص
١١٤	الفصل الثانى - فى الاجير المشترك
١١٨	( الباب الرابع ) فى اجارة الدور والحوانيت
١٢٥	( الباب الخامس ) فى اجارة الاراضى
١٢٧	الباب ( السادس ) فى اجارة الوقف
١٣٢	فصل فى الحكر والكدك والخلو
١٣٤	( كتاب المذارعة والمسافة )
١٣٤	الفصل الاول - فى المزارعة
١٣٨	الفصل الثانى - فى المسافة
١٤٠	( كتاب الشركة )
١٤١	( الباب الاول ) فى تصرفات الشركاء فى الاعيان المشتركة
١٤٥	( الباب الثانى ) فى عمارة الملك المشترك
١٤٧	( كتاب العارية )
١٥١	( كتاب القرض )
١٥٤	( كتاب الوديعة )
١٦٠	( كتاب الكفالة )
١٦٠	( الباب الاول )
١٦٠	الفصل الاول
١٦٢	الفصل الثانى - فى الكفالة بالنفس
١٦٣	الفصل الثالث - فى الكفالة بالمال
١٦٦	الفصل الرابع - فى الابرامن كعالة المال
١٦٦	( كتاب الحوالة )
١٦٧	الفصل الاول - فى شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه

## صحيفة

١٦٨	الفصل الثاني — في الديون التي تجوز الحوالة بها
١٦٨	الفصل الثالث — في أحكام الحوالة
١٧٠	الفصل الرابع — فيما يوجب بطلان الحوالة ومالا يوجه
١٧٣	الفصل الخامس — في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
١٧٢	الفصل السادس — في براءة المحتال عليه
١٧٣	( كتاب الوكالة )
١٧٣	( الباب الأول ) في ماهية الوكالة وشروط صحتها
١٧٣	الفصل الأول
١٧٦	الفصل الثاني — في أحكام الوكالة
١٧٧	الفصل الثالث — في الوكيل بالشراء
١٨٠	الفصل الرابع — في الوكيل بالبيع
١٨٣	الفصل الخامس — في التوكيل بالخصومة
١٨٥	الفصل السادس — في عزل الوكيل
١٨٦	( كتاب الرهن )
١٨٦	الفصل الأول — في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه ومالا يجوز
١٨٩	الفصل الثاني — في أحكام الرهن
١٩١	الفصل الثالث — في تصرف الراهن والمرتهن
١٩٤	الفصل الرابع — فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن
١٩٧	الفصل الخامس — في سداد الدين من الرهن
١٩٨	كتاب الصلح
١٩٨	الفصل الأول — في الصلح عن الاعيان
٢٠٢	الفصل الثاني — في أحكام الصلح
٢٠٤	الفصل الثالث — في البراءة



Bibliotheca Alexandrina



0215453